



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### إغضاب «إسرائيل» أسهل من إرضائها!

«عادة ما ينظر الناس إلى مشروع إسرائيل العظمى، من وجهة نظر التوسع الجغرافي، عبر بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، وعبر عمل إسرائيل الحالي لتوسيع حدودها في لبنان وسورية. ولكن جوهر المسألة متعلق بالسيطرة الكاملة على المنطقة، ليس جغرافياً فحسب، بل وتوسيع هيمنة قوتها الصلبة. إنها تريد أن تخلق وضعاً حيث تحيط بها دول إما منهارة أو في حالة فوضى وفي طريقها للتقسيم والتفتت، بحيث لا تستطيع أن تشكل أي إعاقة لقوة إسرائيل الصلبة، وهذه استراتيجية جيوسياسية بالنسبة لإسرائيل. ما تريده إسرائيل من جر الولايات المتحدة للحرب مع إيران، ليس مجرد حلم بتغيير النظام في إيران، بل تريد انهياراً شاملاً للنظام والدولة، وقد يقول أحدهم إن ما تتعرض له السعودية ودول الخليج العربي هو ناتج ثانوي مؤسف وغير متوقع لهذه الحرب. هذا خاطئ تماماً، فهو أمر محسوب ومقصود مسبقاً من قبل إسرائيل، لأن جزءاً من الهدف هو إضعاف دول الخليج، وإظهار أمريكا عاجزة عن الدفاع عن تلك الدول، لدفعها للتصاهي مع مشروع إسرائيل التي تريد أن تصبح ليس قوة إقليمية عظمى، بل ودولية عظمى أيضاً، كما قال ننتيا هو صراحة».

النص أعلاه، هو ترجمة شبه حرفية لجزء من لقاء **أجراه دانييل ليفي**، يوم السبت 25 نيسان 2026، وهو المستشار السابق في حكومة الكيان، وعضو وفدها التفاوضي خلال اتفاقات طابا وأوسلو... ونستعين هنا بهذا الاقتباس الطويل، لأن مزمار الحي، كما يقال أحياناً، لا يطرب!

ما ينبغي أن يكون واضحاً لنا كسوريين، ليس من الكلام السابق وحده، بل ومن مجمل السلوك «الإسرائيلي» في المنطقة وتجاهنا، هو أن عداوة الكيان لسورية ولأهلها، لا يتعلق بمن هي السلطة القائمة، سواء أكانت إسلامية أم قومية أم يسارية، سواء كانت تحمل أجنحة لمقاومة «إسرائيل» أو لـ«مسالمتها»... بالنسبة لـ«إسرائيل» فإن مجرد وجود سورية كدولة موحدة هو أمر مرفوض ويتعارض مع مشروعها الجيوسياسي. والحد الأدنى الذي يمكن أن تقبل به هو دولة ضعيفة عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، شعبها منقسم على نفسه، وتسير في طريق سريع نحو الانفجار الداخلي والفوضى، وصولاً إلى التقسيم الفعلي أو ما يشبهه، بحيث تكون خاضعة ذليلة بشكل كامل.

ما ينبغي فهمه أيضاً، هو أن هوامش المناورة مع الكيان، هي هوامش ضيقة جداً، بالضبط لأن الوقت يضغط على «إسرائيل» بشكل هائل، وليس لديها متسع زمني لتثبيت مشروعها، لأنها أمام معادلة صفرية، الكل أو لا شيء، وضمن أجل زمنية تقاس بسنوات قليلة، وربما بالأشهر.

صحيح أن سورية في حالة ضعف، ولكن الكيان وداعميه أيضاً في حالة تراجع تاريخية، ومنعهم من تخجير سورية وإنهائها هو إمكانية واقعية، وهو في الوقت نفسه ضرورة وجودية لسورية والسوريين. الأداة الأساسية في الدفاع عن البلاد هي توحيد الشعب السوري حقاً وفعلاً، ما يعني إغلاق ثغرات التخريب على أسس قومية ودينية وطائفية عبر التوجه سريعاً لحكومة وحدة وطنية حقيقية، ولمؤتمر وطني عام يرسم من خلاله السوريون مستقبل بلادهم وشكل دولتهم المنشودة.

بالتوازي، ينبغي التخلي عن أي آمال أو أوام بأن المناورات السياسية يمكنها أن تنجي سورية والسوريين. المنجي الوحيد هو التوجه للشعب السوري لتوحيده، وخارجياً التوجه للقوى الدولية والإقليمية الصاعدة، والتعاون معها لتطبيق خطر الكيان، علينا وعلى العالم بأسره... إغضاب الاستعمار كان دائماً أسهل من إرضائه، وفي الظرف الملموس لسورية اليوم، فإن إغضاب «إسرائيل» هو بالتأكيد أسهل وأقل كلفة من إرضائها؛ لأن إرضاءها له سطح وليس له قاع...

## الاقتصاد يعيش فرصة ضائعة

### في ظل صيغة غنائمية

[12]

#### شؤون محلية



الدولار في سورية أداة نقدية أم منظومة أسعار متصارعة

24

#### شؤون عربية ودولية



«إسرائيل» والولايات المتحدة في سباق حاسم مع الوقت!

17

#### شؤون محلية



قاسيون... «اقتصاد الصورة» الذي يحول الحق في المدينة إلى قدرة شرائية

06

#### شؤون عمالية



الاتحاد العام للنقابات في مواجهة الخصخصة

02

## هل سيحصل عمال القطاع الخاص غير المنظم على زيادة الأجور؟

### بصراحة

■ محمد عادل اللحام

### الاتحاد العام للنقابات في مواجهة الخصخصة

ما زالت قضية الخصخصة على صفيح ساخن منذ أن بدأ سيل التصاريح الحكومية المنذرة بذلك وحتى الآن. وجرى حولها العديد من المواقف الراضة لها جملة وتفصيلاً، خاصة المتعلقة بالقطاعات الخدمية الأساسية كالكهرباء والصحة. وهذا لا يعني الموافقة على التفريط بالقطاع الإنتاجي الذي ما زالت الحكومة تسارع الخطى باتجاه تسليمه للمستثمرين. وشهدنا خلال المؤتمرات النقابية التي انعقدت في الشهرين الأول والثاني من هذا العام درجة الرفض الثابت والمبدئي من قبل المؤتمرين لهذا التوجه، حتى أننا سمعنا من عمال النسيج: «عطونا المعامل نحننا منشغلها ومنبرج»، في تعبير بسيط على أن معاملهم مُخسرة وليست خاسرة، وبأن كل ما يقال حول ذلك مجرد ذرائع، محملين السياسات الاقتصادية الممتدة لسنوات وعقود مسؤولية الموت السريري لمعاملهم ومؤسساتهم الإنتاجية. وهذا الدفاع المستميت عن القطاع العام ليس بجديد، بل هو موقف وفعل واع ناتج عن الواقع الموضوعي للطبقة العاملة ومصالحها الكبرى، والتي ترى أن الضمان الأساسي لأمنها الاجتماعي بجوانبه كافة هو مستوى دور الدولة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية، وأن كل تراجع لهذا الدور يعني بالضرورة تراجعاً في أمنها الصحي والمعيشي والخدمي. وآخر ما خرر من مواقف جاء على لسان رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال السيد فواز الأحمد، الذي أثار عدة تساؤلات حول الخصخصة كخيار وحيد وأساسي، في إشارة منه لإصرار الحكومة على اعتباره كذلك. وكتب على منصة «إكس» منشوراً بذلك جاء فيه: «كيف يمكن أن تكون الخصخصة ناجحة في اقتصاد يعاني من دخل محدود جداً للمواطنين؟ فالخصخصة تتطلب قوة شرائية واستقراراً اقتصادياً حتى تستطيع الشركات الخاصة تقديم الخدمات بحجم وجودة مناسبة، وهذا غير متوفر حالياً في سورية التي تواجه أزمة معيشية كبيرة». ويضيف: «الخصخصة تعني دخول الشركات الخاصة التي غايتها الأساسية الربح، وليس بالضرورة تقديم الخدمات العامة بجودة أو أسعار مناسبة للمواطنين، خصوصاً الفئات ذات الدخل المحدود. وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتقليل جودة الخدمات».

إن النقاش الهادئ والمحااجة الموضوعية للنقابات مع الحكومة - وإن أخذ في بعض الأحيان الطابع الدبلوماسي - في التعاطي، أمر ضروري، وهو أحد أدوات الدفاع عن المصالح الطبقة. لكنه لا يغني بتاتا عن صياغة الموقف الرصين والعلمي والعملية لها. وذلك لن يتم إلا بالاستفادة من كامل الوزن الفعلي للطبقة العاملة، وصياغة برنامجها ووضع خططها ومهامها، وإعداد الدراسات والإحصاءات، وتقديم الحلول، وتبني نهج اقتصادي متكامل البنى منسجم مع الواقع ومستمد منه. وهذا يستدعي استنفاراً على مستوى القواعد العمالية النقابية، وتفعيل دور الاتحادات المهنية ومركز الدراسات العمالية، لدراسة واقع القطاع العام وتقديم رؤية لإنقاذه واستنهاضه، لثني أي حكومة عن التفريط به لصالح جيوب المستثمرين الذين لا يرحمون أحداً في سبيل الربح والمال.



ما إن تم الإعلان عن مرسوم الزيادة الأخيرة على الأجور حتى بدأ النشاط العمالي في القطاع الخاص غير المنظم للمطالبة بزيادة الأجور، خاصة بعد تآكل متسلسل للقوة الشرائية لأجورهم شهراً إثر شهر. وما زالت المطالبات ضمن حدود المطالبات الناعمة والتي يمكن القول عنها إنها خجولة بعض الشيء، نظراً لضعف قواهم وغياب فرص العمل الجديّة البديلة. فلا أحد يرغب في المخاطرة بعمله في مثل الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها البلاد، فالخلل الكبير بين العرض والطلب على اليد العاملة وتخييط سوق العمل وفوضاهم والانتزاعات الكبرى التي يشهدها. وتفاوتت مطالب الزيادة بين القطاعات والوظائف والأفراد. وفي رصد مبدئي ومحدد تبين أن عمال وموظفي القطاعات التكنولوجية والرقمية هم الأكثر نشاطاً وإلحاحاً على ذلك، فشركات الإعلان الإلكتروني والتصميم وصناعة المحتوى شهدت ضغوطاً عمالية كبيرة من كل الكوادر العاملة المطالبة بزيادة الأجور، سواء العاملين بدوام ومهام أو المتعاقدين. وتراوحت المطالبات بين 50-100%، وقد نجح المنادون منهم في الحصول عليها وفق معلومات خاصة منهم ومن بعض أصحاب الشركات.

#### ■ طرح عمار

وكذلك فعل موظفو الحواسيب والهواتف الذكية، سواء العاملون في الصيانة أو بيع القطع، ومدربو برامج المحاسبة. وخلال جولتنا في منطقة البحصنة ولقائنا مع العديد منهم، أكدوا لنا تلك المطالب التي لم يستطع أرباب العمل التهرب منها رغم كل محاولاتهم، وذلك بسبب كونها شملت جميع العاملين الذين كانوا بحاجة إلى قرار يخص القطاع العام كي يتمكنوا من المضي في مطالبهم، وهذا ما حصل. وفعلياً، فإن أصحاب الأجور الأسبوعية حصلوا على زيادات تراوحت بين 30-70%، فيما ينتظر أصحاب الأجور الشهرية نهاية الشهر ليعرفوا مقدار الزيادة التي سيحصلون عليها، والتي ستفاوت وفق خصوصية العمل وأصحابه.

#### السكوت عن المطالبة بالزيادة من أجل الحفاظ على لقمة العيش

أما في القطاع الإنتاجي فيبدو الأمر مختلفاً تماماً، حيث لم يحصل العاملون فيه إلا على وعود لا يعلم أحد صدقها، وذلك نظراً لانعدام تمسك أرباب العمل بمعاملهم، بل يفضلون استبدالهم بيد عاملة أرخص إن وجدوا لذلك سبيلاً. ومثال ذلك عمال صناعة الجوارب القطنية والتريكو في مجمع الزبلطاني، حيث تأكلت قيمة أجورهم بشكل غير مسبوق وصلت إلى

أكثر من 70% مقارنة بعام 2016، وأصبحت المعامل مليئة باليافعين الذين يتقاضون أجوراً بخسة وغير منطقية. وهؤلاء طالبوا بزيادة شحيحة لا تتجاوز 20%، ورغم ذلك فالقيل منهم حصل عليها لمهارته أو حرفته العالية، لصعوبة تأمين بديله بالسهولة المعتادة. وأما موظفو المبيعات في المحلات التجارية الغذائية والألبسة وغيرها، فأخذوا وعوداً بالزيادة بمجرد تحرك الأسواق مع اقتراب عيد الأضحى، دون معرفة قيمة تلك الزيادات أو نسبتها. وما زال تفاوت زيادة الأجور بين الذكور والإناث مستمراً وأكثر وضوحاً من قبل، شأنه شأن التفاوت في الأجر الأساسي المقطوع، خاصة في قطاع المحاسبة و«الكاشير»، حيث إن بعض المولات التجارية والمحلات استتنت المحاسبات من الزيادة التي أقرت رغم قلتها.

#### عمال القطاع غير المنظم: الحلقة الأضعف

ارتفعت أجور عمال المياومة والفعالة والعتالة بشكل تدريجي خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. وعند سؤالنا عن ذلك أوضح لنا بعض العمال بأن ذلك غير مرتبط بالمرسوم أو بموظفي القطاع العام، ولكنه إجراء دوري مربوط مع زيادة الأسعار. ودائماً ما تكون الزيادة التي يطالبونها أقل من نسبة زيادة الأسعار والمعيشة، وهذا ما أوصل معيشتهم إلى حدود مخيفة غير مسبوقة جراء الخسائر المتراكمة.

لطالما كان القطاع الخاص غير المنظم خارج أي حماية قانونية أو اجتماعية، وهو القطاع الأكثر خضوعاً لمعادلة العرض والطلب المستمرة عكس مصالحهم طوال الوقت. ويظهر الاستغلال فيه بأشجع صورته وأعظم نتائج، ومن النادر أن يشهد إنصافاً نسبياً للعمال فيه. وإلى اليوم لم تطرح الحكومات حلولاً أو رؤية ما لحل هذه القضية الاجتماعية السلبية، وإن خرجت طروحات فإنها طوباوية الهوى غير قابلة للتنفيذ، لأنها ليست ضمن نهج اقتصادي ممنهج وواضح يضبط السياسات الاقتصادية كلها. فسوق العمل بكامله هو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، وبالتالي لا سبيل لحل قضاياها القانونية والمعيشية والاجتماعية بمعزل عن الاقتصاد ككل، وهذا ما يجب أن يتم العمل عليه. فأي إجراء لا يتضمن معالجة معادلة العرض والطلب غير مجده، وهذا يتطلب تحقيق أعلى تشغيل اقتصادي حقيقي يؤمن فرص العمل ويخفض البطالة إلى أدنى مستوياتها، لا أن نكتفي بمعالجات قانونية لن تجد طريقها للتطبيق، وسيتم الالتفاف عليها وتجاوزها بألف طريقة وطريقة. والواقع مليء بها، من استقالات مسبقة لعقود وهمية وأخرى حقيقية، وليس انتهاء بتسجيل العمال في التأمينات بغير أجورهم الحقيقية، والقائمة تطول.

# منظمة العمل الدولية تناقش الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص مع النقابات وأرباب العمل



على أهمية إجراء دراسات لبناء قاعدة معرفية حول الأجور، وتحرير النظام الحالي للأجور، وتعزيز القدرات، وتفعيل الحوار الاجتماعي الثلاثي. هذا الحوار، الذي يجمع بين الحكومة وأرباب العمل والعمال، يعد ركيزة أساسية لوضع خطط قابلة للتنفيذ تعود بالنفع المتبادل على جميع الأطراف.

تطرت المناقشات إلى آليات ومعايير احتساب الأجور والزيادات للعمال، مع التركيز على انعكاسات رسوم التأمينات الاجتماعية على تكاليف الإنتاج والقدرة التنافسية للقطاع الخاص. وقد أوضح ممثلو أرباب العمل أن تحديد الأجور يعتمد على عوامل العرض والطلب، والكفاءات، والخبرات، والعوامل الاقتصادية والإنتاجية، وحذروا من أن تحديد حد أدنى مبالغ فيه للأجور قد يؤثر سلباً على القطاع الخاص، ويسهم في زيادة البطالة، بل وقد يؤدي إلى توقف بعض المنشآت عن العمل.

في هذا السياق، تم التأكيد من قبل أرباب العمل على أهمية وضع الحد الأدنى للأجور ضمن أطر واقعية ومدروسة. كما طالب الحضور بخفض نسب رسوم التأمينات الاجتماعية، معتبرين أن ذلك من شأنه أن يشجع أرباب العمل على الالتزام الكامل بها، وأن يساهم في زيادة دخل مؤسسة التأمينات الاجتماعية، مما يعزز استدامتها.

وفي ختام الجلسة، خرج المشاركون بعدد من التوصيات، أبرزها ضرورة تعزيز تمثيل العمال في لجان تحديد الأجور، وتطوير آليات الحوار الاجتماعي، وتوفير بيانات دقيقة تدعم وضع سياسات عادلة ومستدامة للأجور. كما أكدت منظمة العمل الدولية أنها ستواصل التنسيق مع مختلف الجهات المعنية بهدف التوصل إلى حلول تساهم في رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة في ظل التضخم.

المصادر: الموقع الرسمي لاتحاد نقابات العمال - جريدة الوطن

مع تكاليف المعيشة، وأكدت على أهمية معالجة الفوارق في الأجور بين الجنسين، مستعرضة الأسباب الهيكلية والاقتصادية التي تؤدي إلى وجود هذه الفجوة في سوق العمل، وشددت على ضرورة تبني سياسات تضمن المساواة التامة في الأجر والتعويضات عن الأعمال ذات القيمة المتساوية، التزاماً بالمعايير الدولية وتفعيلاً لدور المرأة في عملية التعافي الاقتصادي.

وتركزت نقاشات المشاركين حول المعايير العلمية التي يمكن اعتمادها في وضع حد أدنى للأجور، والآليات الفنية لتحديده وكيفية البدء في تنفيذه على أرض الواقع. كما بحث المشاركون تقديم مقترحات عملية لتحفيز أرباب العمل على زيادة الأجور والامتثال لتطبيق القوانين والأنظمة بعيداً عن لغة التهديد، بما يضمن مصلحة الطرفين. كما تم تحليل مخاطر غياب التسجيل في التأمينات الاجتماعية، وتحليل استقرار الأجر والحماية القانونية للعمال غير المسجلين. ونوقش أيضاً تباين الحد الأدنى للأجور حسب المناطق الجغرافية والقطاع الاقتصادي، وعدالة توزيع الأجور والمكافآت بين الجنسين. وتطرت النقاشات إلى أهمية الحوار الاجتماعي واستشراف المستقبل، وتقييم قنوات الاتصال بين أصحاب العمل والحكومة واتحاد نقابات العمال في مفاوضات الأجور.

## جلسة أخرى مع أرباب العمل

وأجرت منظمة العمل الدولية أيضاً جلسة نقاش مركزية استضافتها غرفة صناعة دمشق وريفها، وبمشاركة أرباب العمل من اتحادات غرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة. وهدفت الجلسة إلى تسليط الضوء على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، وتحديد الاتفاقيتين رقم 100 ورقم 131، والمتعلقتين بتحديد الحد الأدنى للأجور وضمان المساواة في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية. وقد قدمت المستشارة د. رشا سيروب لمحة عن هذه الاتفاقيات، مؤكدة

في مداخلة جديدة، صرح رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال «بأن واقع الأجور الحالي في سورية يعكس تحديات عميقة، حيث لا تزال الأجور تعاني من فجوة كبيرة مقارنة بتكاليف المعيشة نتيجة تراكمات اقتصادية واجتماعية معقدة، وأن هذا الواقع يفرض علينا جميعاً - حكومة ونقابات وأصحاب عمل - العمل المشترك لإعادة التوازن إلى منظومة الأجور بما يضمن الحد الأدنى من العيش الكريم للعمال. وبأن الاتحاد العام لنقابات العمال يساهم بشكل مستمر في دفع عجلة تحسين الأجور من خلال المطالبة بالزيادات عبر القنوات الرسمية، والمشاركة الفاعلة في الحوارات الاجتماعية، الأمر الذي أسهم في تحقيق زيادات متتالية بواقع 200% ومن ثم 50% وهكذا، وإن كانت لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير لتواكب الواقع المعيشي».

من جهة أخرى»، وكذلك الاتفاقية رقم 100 التي تدعو إلى تحقيق المساواة في الأجور بين الرجال والنساء. بدوره، أكد السبع أن تعزيز منظومة «العمل اللائق» يمثل حجر الزاوية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتماسك المجتمعي في ظل الظروف الراهنة، مشيراً إلى أن الدخل الكريم هو الضامن الأساسي للاستقرار الاقتصادي، وأن المنظمة تواصل التنسيق مع وزارة العمل لتطوير الأطر التشريعية، ولا سيما قانون العمل رقم 17 وقانون التأمينات الاجتماعية، بما يتلاءم مع المعايير الدولية التي صادقت عليها سورية. كما شدد على ضرورة بناء نظام حوكمة متكامل لتحديد الحد الأدنى للأجور، يبدأ بمعالجة النقص في البيانات الإحصائية عبر «المسح الشامل لسوق العمل» المزمع تنفيذه قريباً، وصولاً إلى تفعيل منصات حوار اجتماعي ثلاثية الأطراف تستند إلى مرجعية رقمية دقيقة وواقعية.

من جانبه، أوضح البكور أن «مسألة الأجور ليست مسألة أرقام عابرة، وأن الأجور هي كرامة ومستوى معيشي لائق»، مؤكداً أن لرفع الأجور منعكسات إيجابية على الدخل والإنتاج وانتعاش الأسواق، وذلك عبر دراسات واقعية تراعي مستوى معيشة الأسرة والتوزيع الجغرافي لردم الفجوة بين الأجور والواقع. بدوره تحدثت سيروب حول واقع الأجور في سورية، مؤكدة على الضرورة الملحة لوضع معايير علمية وواضحة لتحديد الحد الأدنى للأجور بما يضمن ردم الفجوة العميقة

## فاسيون

جرت المداخلة ضمن أعمال جلسة «مجموعة التركيز التخصصية» التي تنظمها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال، تحت عنوان «الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص في إطار العمل على مواءمة السياسات الوطنية مع معايير العمل الدولية»، والتي عُقدت في مبنى الاتحاد العام بدمشق.

وشهدت الجلسة حضور الأستاذ محمد أنس السبع، مدير منظمة العمل الدولية، والأستاذ محمد البكور، نقيب الاقتصاديين السوريين، والدكتورة رشا سيروب من مكتب منظمة العمل الدولية، إلى جانب مشاركة واسعة من ممثلي اتحاد المحافظات والمعنيين بالشؤون المالية والاقتصادية.

تضمنت الورشة التعريف بأهداف الجلسة ودور منظمة العمل الدولية كطرف فني دائم، مع توضيح أهمية الاتفاقية رقم 131 المتعلقة بتحديد الحد الأدنى للأجور، والاتفاقية رقم 100 الخاصة بالمساواة في الأجر.

كما تم استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية عن واقع تطبيق الاتفاقيتين في سورية، وسبل ردم الفجوة بين الحد الأدنى الحالي للأجور وتكاليف المعيشة الفعلية.

وشدد الأحمدي على ضرورة إنفاذ الاتفاقيات الدولية ضمن التشريع الوطني، وخاصة اتفاقية الحد الأدنى للأجور رقم 131، «لما تمثله من إطار متوازن يراعي احتياجات العمال من جهة، ومتطلبات الاقتصاد الوطني

# كيف يمكن إنقاذ العمال في سورية؟ بين الممكن والمطلوب



لم تعد أوضاع العمال في سورية تحتمل المعالجات الجزئية أو الحلول المؤقتة. فالفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة، واتساع الاقتصاد غير المنظم، وتآكل الحماية الاجتماعية، كلها مؤشرات على خلل بنيوي عميق في سوق العمل. وفي ظل هذا الواقع، يبرز سؤال جوهري: هل يمكن إنقاذ العمال؟ وإذا كان الجواب نعم، فما الذي يمكن فعله عملياً ضمن الظروف القائمة، وما الذي يبقى في إطار المطلوب على المدى الأبعد؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من التمييز بين مستويين: الإجراءات الممكنة فوراً ضمن الإمكانيات الحالية، والإصلاحات الهيكلية المطلوبة التي تحتاج إلى إرادة وسياسات طويلة الأمد.

## أولاً: ما هو الممكن الآن؟

رغم تعقيد المشهد الاقتصادي، لا تزال هناك خطوات يمكن اتخاذها للتخفيف من معاناة العمال، دون الحاجة إلى تغييرات جذرية فورية:

1. ربط الأجور بتكاليف المعيشة  
إذا كانت الحجة ضخامة الموضوع للتنفيذ الفوري لكن يمكن اعتماد آلية تعديل دورية للأجور «شهرية أو كل ثلاثة أشهر» مرتبطة بمؤشر أسعار أساسي معترف عليه ومتفق عليه بين اختصاصيين ذوي كفاءة والنقابات والحكومة. حتى زيادات محدودة ولكن منتظمة، يمكن أن تخفف من التآكل المستمر في القدرة الشرائية.

2. دعم غير مباشر بدلاً من زيادات شكلية في كثير من الأحيان، تفقد زيادة الرواتب قيمتها بسرعة بسبب التضخم. لذلك، يمكن توجيه الدعم نحو تخفيف النفقات الأساسية للعامل، مثل: دعم النقل «بطاقات نقل مدعومة» ودعم المواد الأساسية عبر قنوات منظمة، إضافة إلى تخفيض تكاليف الخدمات «كهرباء،

اتصالات» للفئات ذات الدخل المحدود. هذا النوع من الدعم قد يكون أكثر فاعلية من زيادة رقمية في الراتب.

3. تنظيم جزئي لسوق العمل غير الرسمي بدلاً من تجاهل الاقتصاد غير المنظم، يمكن العمل على إدماجه تدريجياً من خلال تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال الصغيرة وتخفيض الرسوم والقيود، مع تقديم حوافز للانتقال إلى العمل النظامي. هذا لا يحل المشكلة بالكامل، لكنه يقلل من هشاشة العمال تدريجياً.

4. تفعيل الرقابة على شروط العمل حتى في ظل ضعف الإمكانيات، يمكن تحسين شروط العمل عبر تشديد الرقابة على ساعات العمل والحد من الأجور المتعدنية بشكل فاضح، وفرض حد أدنى من السلامة المهنية مع تطبيق الحد الأدنى من القانون. يمكن أن يحدث ذلك فرقاً ملموساً.

ثانياً: ما هو المطلوب على المدى الأبعد؟  
إذا كانت الإجراءات السابقة تخفف الأعراض، فإن الحل الحقيقي يكمن في معالجة الأسباب.

1. إعادة بناء منظومة الأجور  
المشكلة ليست فقط في انخفاض الأجور، بل في غياب هيكل عادل ومنطقي للأجور. المطلوب هو: تحديد حد أدنى للأجور مرتبط فعلياً بسلة المعيشة، وتقليص الفجوات الكبيرة بين القطاعات، وربط

الأجر بالإنتاجية بشكل مدروس. هذا يتطلب سياسة اقتصادية واضحة، لا مجرد قرارات متفرقة.

1. تعزيز الحماية الاجتماعية  
لا يمكن الحديث عن استقرار سوق العمل دون وجود شبكة أمان حقيقية، تشمل: تأميناً صحياً فعالاً، وتعويضات بطالة «حتى لو كانت محدودة»، ونظام تقاعد يحفظ كرامة العامل. الحماية الاجتماعية ليست عبئاً اقتصادياً، بل استثمار في الاستقرار.

2. إعادة تفعيل دور النقابات في وضعها الحالي، لا تؤدي النقابات الدور المطلوب في تمثيل العمال. المطلوب هو: تعزيز استقلالية النقابات وتمكينها من التفاوض الحقيقي على الأجور، وإشراكها في رسم السياسات الاقتصادية. وبدون تمثيل فعلي، يبقى صوت العامل ضعيفاً ومشتتاً.

3. خلق فرص عمل منتجة لا هشة  
المشكلة ليست فقط في قلة فرص العمل، بل في نوعيتها. فالكثير من الوظائف الحالية منخفضة الإنتاجية، غير مستقرة، ولا توفر أي أمان. والحل يتطلب توجيه الاقتصاد نحو قطاعات منتجة «صناعة، زراعة، خدمات ذات قيمة مضافة»، بدلاً من الاعتماد على أنشطة هامشية.

4. ضبط العلاقة بين السوق والدولة  
ترك سوق العمل لقوى السوق وحدها، في ظل ضعف الرقابة، يؤدي حتماً إلى اختلالات. وفي المقابل، التدخل العشوائي قد يزيد التعقيد. المطلوب هو: دور منظم للدولة، لا مسيطر بالكامل ولا غائب، مع اتباع سياسات واضحة توازن بين مصلحة العامل وصاحب العمل، وبيئة قانونية مستقرة يمكن التنبؤ بها.

## التحدي الأكبر: فجوة الثقة

حتى مع وجود سياسات جيدة، يبقى هناك تحدٍ أساسي: فجوة الثقة. فالكثير من العمال لا يثقون بأن أي إصلاحات ستعكس فعلياً على حياتهم، نتيجة تجارب سابقة لم تحقق النتائج المرجوة.

إعادة بناء هذه الثقة تتطلب: شفافية في القرارات، وضوحاً في الأهداف، ونتائج ملموسة، حتى لو كانت تدريجية.

## بين الممكن والمطلوب: هل هناك طريق؟

قد يبدو الفارق بين الممكن والمطلوب كبيراً، لكنه ليس مستحيلاً. فالتجارب الاقتصادية تظهر أن التحسن لا يأتي دفعة واحدة، بل عبر خطوات تراكمية. المشكلة ليست في غياب الحلول، بل في غياب الإرادة لتطبيقها بشكل متكامل.

إنقاذ العمال لا يعني فقط تحسين أوضاعهم المعيشية، بل إعادة التوازن إلى المجتمع ككل. فالعامل ليس مجرد عنصر في العملية الإنتاجية، بل هو أساس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

إن استمرار الوضع الحالي يعني تعميق الفجوة بين الأجور وتكاليف الحياة، واتساع رقعة الفقر، وتزايد هشاشة سوق العمل. في المقابل، فإن اتخاذ خطوات - ولو كانت محدودة - يمكن أن يضع البلاد على مسار مختلف.

بين الممكن والمطلوب، هناك مساحة للعمل، تبدأ بالاعتراف بحجم الأزمة، وتنتهي بسياسات تضع العامل في مركز الاهتمام، لا على هامشه. لأن أي اقتصاد لا يحمي عماله، لا يمكن أن يكون اقتصاداً مستقراً أو قابلاً للاستمرار.

# أزمة شخص أم أزمة نموذج متراجع



ثمة لحظة يصبح فيها فانض القوة مجرد فناع ضروري لإخفاء أزمة أعمق، لحظة يعلو فيها صخب شديد ولكنه يانس، يحاول تأجيل الاعتراف بحقيقة حدوث التغيير وحدوده، وعلى إيقاع التغيير في العالم أجمع، لم يعد المركز الذي فرض شروطه طويلاً قادر على احتكار الإيقاع وضبطه.

## إيمان الخياط

بشكل خاص هذا القدر من التناقض اليومي بين الإشارة ونقيضها، وبين التهديد والتراجع عنه.

### أصوات التصعد الداخلي

غالبا ما تبدأ التحولات الكبرى بهذا الشكل، عندما تسمع الإمبراطورية، في قلب مركزها، أصوات التصعد الصاعدة من داخلها، وليس حين يطرق الخصوم أبوابها فقط. ولقد قام جزء أساسي من هيبة الولايات المتحدة على أن قراراتها، حتى في أكثر لحظات الحساسية، تبدو صادرة عن قوة جهاز دولة، لا عن نزوة فرد. وكان التعبير عن قوة الولايات المتحدة قائما على فكرة مؤداها أنه قد يأتي رئيس ويرحل آخر، لكن الدولة تبقى أعمق وأهم من ساكن البيت الأبيض، وأرسخ من أهواء اللحظة، وأقدر على تحويل القوة إلى نظام، لا إلى فوضى. لكن ما يحدث اليوم مغاير لما عرفه العالم عن الصورة التي جرى ترسيخها في الأذهان عن أمريكا وعظمتها، فالدولة التي طالما قدمت نفسها بوصفها ذروة المؤسسة والنظام والقانون، باتت تتصرف أحيانا وكأنها تُدار على إيقاع المزاج الشخصي، لا على منطق المؤسسة.

وتراجعت صورة «الدولة التي تعرف ماذا تريد» لحساب صورة أخرى؛ دولة تملك فائض قوة، لكنها تفقد تدريجيا انضباط هذه القوة ومعناها. رئيس يستيقظ صباحا، يطلق تغريدة فيها إشارة ومعنى محدد تتلقفه الأسواق وصناع السياسات والتحالفات، ثم لا يلبث بعد ساعات أن يرسل إشارة أخرى تناقض الأولى أو تفرغها من معناها، وكأن العالم كله صار رهينة بين انفعال الصباح ونزق المساء. يكشف هذا المشهد بفضاظة

تعكس شخصية ترامب، الرئيس الأمريكي، المثيرة للجدل بشكل غير مسبوق صورة التحول الذي أصاب الدولة «الأكثر قوة وتأثيرا في العالم» خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في القرن الماضي. وصورتها التي بدت، منذ عقود، أكبر من نزوات رؤسائها، يعكس ترامب، «الحاضر في كل مكان وزمان، وبشكل مباشر وتفصيلي، والذي يشخص كل سياساته ومعاركه وعلاقاته، والمتقلب المزاج والأرعن، والمفرط في نرجسيته وجشعه والعنصري والكاره لأجناس وقوميات وشعوب وقارات بكاملها والمهووس بالسلطة والعظمة وصولا إلى التماثل مع الأنبياء والمرسلين، والمتسلط الذي لا يميز بين نزواته وحقوق وحقائق التاريخ والجغرافيا. والكاذب والبذئ والبطلجي والمتنمر... إلخ» من الصفات التي يطلقها عليه كثيرون من الأمريكيين أو ممن يتبعون سلوكياته من العالم، يعكس أزمة حقيقية لا يمكن اعتبارها مجرد أزمة رئيس، بل إنها أزمة نموذج، أزمة دولة بنت جزءا كبيرا من مشروع هيمنتها على صورة «المؤسسية والانضباط والقدرة على القيادة»، أما اليوم وفي لحظة تاريخية فارقة، فتظهر كدولة، أسيرة رئيس يتعامل مع قضايا مركزية وهامة ومصيرية باستخفاف، ويطلق تغريداته كل صباح، تاركا حلفاءه وخصومه في حالة من الارتباك، وتتناقض مواقفه الصباحية مع ما يصدر عنه في المساء في كثير من الأحيان مما يؤدي إلى استنتاج أن ما يحدث «للوقرة الأعظم في العالم» ليس مجرد شكل من أشكال الارتباك السياسي، بل حالة تصعد في صورة المركز نفسه، يؤكد

نادرة حالة التراجع وفقدان السيطرة، ويتجاوز في حقيقته، السياسة إلى ما يشبه العبث الموصوف في الأدب، في نصوص بيكت وآخرين، ولكنه عبث من نوع آخر يصدر عن مركز الإمبراطورية، لا من أطرافها؛ عبث لا يكتفي ببارباك الداخل الأمريكي، بل يربك الحلفاء والخصوم والأسواق وساحات الحرب في وقت واحد.

وهنا يكمن مأزق الإمبراطورية في مرحلة التراجع. فالإمبراطوريات لا تبدأ الانحدار حين تنكسر عسكريا أو تهزم على أيدي خصومها فقط، بل حين تعجز عن التحكم بنفسها وبصورتها التي صنعت به مجدها. حين يصبح استعراض القوة بديلا من حسن توظيف مواردها، وحين يحل الضجيج محل الاتساق، وتتآكل المسافة بين الدولة والنخبة وصولا إلى الفرد، ويصبح القرار الاستراتيجي أقرب إلى انفعال أي أو استجابة مزاجية لفرد بدلا من أن يكون تعبيراً عن دولة، ويتحول الغرور والغطرسة من علامة هيمنة إلى علامة اختلال.

## الاستثناء شبه

الوحيد بالنسبة له هو ثبات النهج والسياسات والعلاقات مع الكيان الصهيوني والذي تاكد من خلال وقائع وبراهين وسياسات تتكشف وتمارس كل يوم

### ثرثرة وتضليل

ورغم أن التضليل كان دائما ركنا أساسيا في سياسات الولايات المتحدة، ولكن طريقة إدارة ترامب السياسية وخاصة في الحرب مثيرة للجدل، لم تشهدها أمريكا، في عهود الرؤساء السابقين، فمثلا لم يستخدم ترامب وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية، ليس لأنه لا يريد ذلك، وإنما لأنه لا يحتمل انتقادات هذا الإعلام الذي درج على تسميته بـ Fake news. ولذا، يلجأ إلى وسائل إعلام محددة والتي تساعد في بث دعايته، وتغويه من المسألة المخرجة؛ وهو يحصر تصريحاته خارج المؤتمرات الصحافية التي لا تخلو من صدامات بينه وبين صحافيين يوجه إليهم كلاما لاذعا أمام الملا، بمنضات منتقاة من قبله. تتولى وسائل إعلام محددة نقل تصريحاته، فيما يثير أسئلة ليس حول هذه الانتقائية فقط، وإنما عن سبب التماثل مع الثرثرة التي تميز أسلوبه في إطلاق المواقف أيضا.

### سياسات الرجل المجنون

وكان ترامب قد صرح قبل فوزه بالولاية الثانية علنا إنه سيكون غير متوقع في سياسته. ولذلك، تطفى على سياسته الخارجية ما يسمى عقيدة «عدم القابلية للتوقع» التي تقتضي توظيف تكتيكات من الثا يقين وأحيانا الثا عقلانية للتفوق في مواجهة الحلفاء والخصوم على السواء. وغالبا ما يهدف هذا التوجه إلى إثارة أعصاب الأعداء، وتجنب الكشف عن النوايا الحقيقية، فيما بات يوصف في بعض المحافل «بسياسة الرجل المجنون». يمكن لهذه السياسة أن تكون ذات آثار عكسية أيضا إذ إنها يمكن أن تسمح للخصم بفرض شروطه أيضا، ولكن ترامب لا يبدو معنياً بذلك، وسياسته لها منطلقات ترتبط بمصالحه الخاصة ومصحة من يمثلهم فعليا، ممن يملكون الثروات في العالم، والذين يمكن القول إنهم حزبه الحقيقي؛ وهؤلاء مرتبطون بالصهيونية العالمية ومصالح إسرائيل وليس بالمصلحة الأمريكية العامة.

### مزاج متقلب واستثناء وحيد

معارك ترامب، ليس كشخص بل كواجهة لسياسة محددة، شملت العالم كله تقريبا، حيث قام بخلط أوراق شامل، وأصاح بمؤسسات وتحالفات وعلاقات كانت الولايات المتحدة هي من عمل على إقامتها وترسيخها واستغلالها، ولجأ إلى حروب مختلفة... إلخ. وظهر دائما متقلب المزاج لا يكاد يستقر على موقف واضح، لكن الاستثناء شبه الوحيد، بالنسبة له، هو ثبات النهج والسياسات والعلاقات مع الكيان الصهيوني والذي تاكد من خلال وقائع وبراهين وسياسات تتكشف وتمارس كل يوم! يمكن من هذه النتيجة فهم عمق السياسات الأمريكية وما يريده حكامها الفعليون واتجاهاتهم. تتحول أمريكا بهذا المعنى من دولة بمكان وتاريخ وجغرافيا محددة إلى مصالح يمكن لها أن تكون في أي مكان. وتتحول المواجهة مع هذه المصالح ومقاومتها إلى دفاع عن العالم كله والتغيير الذي يجتاحه كل.

# قاسيون... «اقتصاد الصورة» الذي يحول الحق بالمدينة إلى قدرة شرائية



يَقدم مشروع قاسيون، مع خط «التلفريك» المنطلق من حديقة الأمويين «نشرين»، بوصفه خطوة نحو «إعادة إحياء» دمشق واستعادة بريقها السياحي. لكن هذه اللغة المألوفة، المليئة بمفردات الإحياء والتطوير، تخفي تحوُّلاً أعمق وأكثر إشكالية، ليس في شكل المكان فقط، بل في معناه ووظيفته وعلاقته بسكانه. فما يجري ليس تجميلاً لفضاء عام بقدر ما هو إعادة تعريف له، ونقله من كونه مشاعاً مدينيّاً إلى كونه منتجاً قابلاً للبيع، ومن كونه جزءاً من الحياة اليومية إلى كونه تجربة مشروطة بالقدرة على الدفع.

وتحول الحق بالمدينة إلى قدرة شرائية. في مدينة تعاني أصلاً من اختلالات اقتصادية حادة، لا يبقى هذا التحول محايداً. فحين تُعاد صياغة أحد أهم فضاءاتها المفتوحة كوجهة استهلاكية، فإن النتيجة لا تكون مجرد تغيير في نمط الترفيه، بل تكريساً لفرز طبقي ينتقل إلى الجغرافيا نفسها.

فمن يملك القدرة على الدفع سيحظى بالوصول إلى «التجربة» بكل تفاصيلها، ومن لا يملك سيبقى على الهامش، منفرجاً على مدينة تُعاد صياغتها من دونه.

هنا لا يعود الحديث عن اختلاف طبيعي في مستويات الاستهلاك، بل عن إعادة رسم غير معلنة لحدود اجتماعية داخل المكان، مساحات لمن يستطيع، وأخرى لمن لا يستطيع. ومع ندرة البدائل العامة في دمشق، يصبح هذا الإقصاء أكثر حدة، لأن ما يفقد ليس خياراً إضافياً بل جزءاً من المتاح أصلاً.

ما يتبدل أيضاً هو المعنى نفسه للمدينة. فحديقة تشرين لم تكن مجرد مساحة خضراء، بل كانت جزءاً من إيقاع يومي بسيط، مكاناً يمكن دخوله بلا حسابات معقدة. وقاسيون، رغم كل ما لحق به، ظل يحمل قيمة رمزية كملاذ بصري ومنتفض مفتوح.

أما في النموذج الجديد، فستستبدل هذه القيم بمنطق آخر، قيمة المكان تقاس بقدرته على توليد الربح، لا بقدرته على احتضان الحياة. فيتحول «المكان للعيش» إلى «مكان للإنفاق»، وتُعاد صياغة العلاقة بين الناس ومدينتهم على أساس استهلاكي بحت.

هذا التحول قد يبدو طبيعياً في مدن تمتلك

في قلب هذا التحول يقف عنصر الاستعراض. المشروع لا يعد الناس بمساحات للعيش بقدر ما يعدهم بمشاهد تلتقط وتستهلك بصرياً، «تلفريك» يعول المدينة- منصات بانورامية- مطاعم معلقة فوق الفراغ، وكلها عناصر تنتمي إلى «اقتصاد الصورة» أكثر مما تنتمي إلى «اقتصاد الحاجة». هنا يصبح قاسيون خلفية مثالية لعرض مستمر، وتتحول دمشق نفسها إلى مشهد يُعاد ترتيبه ليكون قابلاً للتسويق. ليست المشكلة في الجمال أو في الطموح، بل في أن هذا الجمال يصاغ كسلعة، وأن الطموح يختزل في إنتاج واجهة لامعة تخفي ما وراءها من اختلالات. فالاستعراض، في هذه الحالة، لا يكفل التنمية بل يحل محلها، ويعيد ترتيب الأولويات بحيث يصبح المهم هو ما يرى، لا ما يعاش.

ومع هذا الاستعراض، يتقدّم منطق آخر أكثر هدوءاً وخطورة، احتكار الفضاء الحيوي. فالربط بين الجبل والحديقة عبر مسار استثماري واحد لا يعني تحسين الوصول فقط، بل يعني إخضاع هذا المسار بكامله لمنطق الربح، حتى لو بقيت الأرض «عامة» في الأوراق، فإن استخدامها الفعلي سيُعاد تنظيمه عبر بوابات غير مرئية من التسعير والخدمات المدفوعة. فلن يمنع أحد من الدخول نظرياً، لكن التجربة الكاملة- تلك التي يروّج لها- ستصبح حكراً على من يستطيع الدفع. هكذا لا يلغى الفضاء العام، بل يُعاد تعريفه بحيث يصبح استهلاكه هو الشكل الوحيد المقبول لاستخدامه. إنها خصخصة بلا إعلان، تمارس عبر الإدارة لا عبر الملكية،

يصبح تعبيراً مكثفاً عن مسار أوسع تُدفع فيه المدينة نحو منطق ربحي يعيد توزيع الوصول والفرص وفق القدرة، لا وفق الحق. بهذا المعنى، لا تكمن خطورة المشروع في تفاصيله الهندسية أو في فكرة «التلفريك» بحد ذاتها، بل في الرؤية التي تحكمه. رؤية ترى في الفضاء الحيوي مورداً قابلاً للاستثمار قبل أن تراه حقاً مشتركاً، وتتعامل مع المدينة كواجهة قابلة للتسويق قبل أن تتعامل معها كحيز وفضاء للعيش. وإذا لم تقابل هذه الرؤية بضوابط تضمن بقاء هذه المساحات مفتوحة فعلياً للجميع، فإن ما يُقدم اليوم كإنجاز تنموي قد يسجل لاحقاً كخطوة أخرى في مسار طويل من تسليع المدينة وتكريس انقسامها الطبقي.

شبكات واسعة من الفضاءات العامة البديلة، لكنه في دمشق يأخذ طابعاً أكثر قسوة، لأنه يحدث على حساب ما هو محدود أصلاً. المفارقة أن المشروع، وهو يسعى إلى تقديم صورة حديثة وجذابة، قد ينتهي إلى تعميق التناقض الذي يحاول إخفاءه. فكلما ازداد الطابع الاستعراضية، ازداد الانفصال بين الواجهة والواقع، وكلما توسع الاستثمار في الصورة، تقلص الاستثمار في البنية الاجتماعية التي تعطي هذه الصورة معناها.

فبدلاً من أن يكون قاسيون جسراً يربط سكان المدينة بفضائهم، سيتحول إلى منصة تُذكرهم بالفجوة بينهم وبين ما يُعرض عليهم. عندها لن يعود المشروع مجرد تطوير عمراني، بل

## شخّ وسائل النقل في دير الزور... أزمة مركبة في مدينة مدمرة



تمثل عودة السكان إلى أحياء دير الزور المتضررة مشهداً معقداً، حيث تتحول فرحة العودة إلى منازلهم إلى معاناة يومية في ظل غياب الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة.

### ■ نور الإبراهيم

أنفسهم تحت رحمة سائقي الباصات والسرافيس الذين يتقاضون أجوراً خيالية، مستغلين حاجتهم الماسة للتنقل، ومبررين الزيادات المتتالية «بغلاء المحروقات»، مع غياب دور الجهات المعنية في تنظيم وضبط التسعيرة.

فبحسب شهادات متطابقة من السكان، يتقاضى بعض السائقين نحو 50 ألف ليرة للرحلة الواحدة، ما يعني أن تكلفة الذهاب والإياب تصل إلى 100 ألف ليرة يومياً.

ولترجمة هذا الرقم على أرض الواقع بشكل أكثر وضوحاً، يكفي القول إن هذا المبلغ يعادل أو يتجاوز معدل الدخل اليومي للعامل العادي في المنطقة، ما يجعل فكرة التنقل مجرد رفاهية لا يستطيع تحملها سوى فئة قليلة جداً.

ولا يمكن فصل أزمة النقل عن الدمار الهائل؛ تشير المعطيات إلى أن حجم الدمار غير مسبوق، إذ تتجاوز نسبة

لكن المعاناة الأكبر تبدأ عند عتبة الباب. فالواصلات شبه منعدمة، لا باصات، ولا سرافيس. فغياب وسائل النقل العامة بشكل شبه كامل دفع الأهالي إلى خيارين؛ إما قطع مسافات طويلة سيراً على الأقدام في ظروف مناخية سيئة، أو اللجوء إلى سيارات الأجرة التي تفوق كلفتها قدرة الغالبية العظمى من السكان.

أما من تمكن من تأمين مصدر رزق، فيواجه أزمة أخرى؛ حيث اضطر العديد منهم إلى استئجار منازل قريبة من أماكن عملهم، بعد أن أدركوا أن التنقل يومياً من منازلهم التي رموها إلى مواقع العمل أمر شبه مستحيل.

وإذا كانت الأوضاع داخل المدينة صعبة، فإنها تتحول إلى مأساة حقيقية لسكان الريف الراغبين في التنقل إلى المدينة والعكس، مع انعدام أي وسيلة نقل رخيصة، يجد الأهالي

تحدّ من حركة الناس، ما يقتل أي فرصة لإنعاش الاقتصاد المحلي في الأحياء المتضررة.

إن ما يحتاجه سكان دير الزور، وبشكل عاجل، هو توفير باصات نقل عام تربط بين الأحياء ومراكز العمل والخدمات، وتأهيل الطرق الرئيسية لضمان سلامة الحركة، وتوفير إنارة

التخريب في البنية التحتية 85%، ويتركز الضرر الأكبر داخل المدينة نفسها.

وهذا الدمار يعني أن وسائل النقل الخاصة والعامة تضطر إلى سلوك طرق أطول وأكثر وعورة. وهكذا تدور الحلقة المفرغة؛ الطرق المدمرة تزيد التكاليف، والتكاليف المرتفعة

عامة للشوارع. فترميم سقف المنزل لا يكفي إن غاب الحد الأدنى من الخدمات التي تمكن المواطن من العيش بكرامة. وغياب وسائل النقل العامة يشكل حجر الزاوية في هذه المأساة، إذ يحول دون الوصول إلى العمل والتعليم والرعاية الصحية.

## منصة لتنظيم سعر الصرف... خطوة تقنية في محيط من الانهيارات



يمثل ما يقدمه مصرف سورية المركزي من مشروع منصة إلكترونية لتنظيم سوق الصرف اعترافاً ضمنياً بفشل آليات الرقابة التقليدية في ضبط سوق القطع، وخطوة نحو تحديث الأدوات النقدية.

### سارة جمالك

لن تستطيع بمفردها القضاء على السوق السوداء. فشبكات الصرافة غير الرسمية لن تختفي طالما أن الفرق سعري سيظل مجزياً.

### شراكة دولية

وفقاً لتصريحات حاكم المركزي، هناك شراكة دولية، لكن لم يكشف عن هويتها بعد أو نطاق صلاحياتها، وهنا يبرز سؤال جوهري: هل ستقتصر مهمة «الشريك» على الجوانب التقنية والتدريبية، أم سيمتد دوره إلى صنع القرار في التسعير وتوزيع السيولة؟ فتجارب دول مجاورة مثل لبنان والعراق، تؤكد ضرورة بقاء السيادة النقدية بيد المصرف المركزي، وتثبت عجز المنصات وحدها على امتصاص السوق الموازية أو هدر المال العام.

### متطلبات النجاح ليست تقنية فقط

إن نجاح المنصة مرهون بتوفر سيولة كافية بالعملة الصعبة، وما لم تكن خزائن المركزي تمتلك ما يكفي، فستتحول إلى واجهة رمزية، وقد تزيد الطلب على السوق السوداء بدلاً من تقليصه.

بالمقابل لا يمكن فصل سعر الصرف عن واقع الإنتاج. فسورية تستورد اليوم ما لا يقل عن 80% من احتياجاتها، بينما تعاني الصادرات والصناعة من تراجع حاد؛ هذا الخل الذي

وبعيداً عن التشاؤم المطلق، أو التفاؤل الإعلامي الذي عبر عنه حاكم مصرف سورية المركزي في لقاء مع «الشرق» على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي، في 17 نيسان، بقوله إن المصرف حقق «استقراراً نقدياً بجدارة»!

يبقى السؤال الرئيسي: هل ستنتج هذه المنصة في بلد يعاني من تذبذب دائم في أسعار الصرف، وسيطرة شبكات السوق السوداء على القطع الأجنبي، وانهايار غير مسبوق في القدرة الشرائية للغالبية من السوريين؟

### بين النظرية والتطبيق

هناك تباين صارخ بين السعر الرسمي للدولار، المستقر عند عتبة 11 ألف ليرة، والسعر الموازي الذي تجاوزه بنسبة تتراوح بين 15 و20%.

وهذا الفارق أصبح مصدر تشو، من الصعب معالجته بمنصة تقنية فقط. فهو يفتح الباب على مصراعيه للمضاربة، ويضعف الثقة باليرة السورية، ويبقي جزءاً كبيراً من النشاط التجاري خارج الإطار الرسمي، ما يحرم خزينة الدولة من عائدات بمليارات الليرات.

فقد نتج المنصة في توحيد السعر داخل القطاع المصرفي الرسمي، لكنها

المركزي. لكنها ليست «حلاً سحرياً» لازمة النقدية.

كما لا يمكن النظر إلى المنصة بمعزل عن الأرقام الاجتماعية الكارثية، التي يعلو صوتها فوق تصريح الحاكم بتحقيق «استقرار نقدي بجدارة». فهي لن تنتشل 95% من السوريين من تحت خط الفقر، ولن تبدد 60% من البطالة.

الرهان الحقيقي ليس على المنصة، بل على ما كانت جزءاً من استراتيجية وطنية شاملة للتغيير الاقتصادي، أم مجرد تحسين شكلي يرضي «الشركاء» الدوليين من دون تغيير جذري في النموذج الاقتصادي القائم.

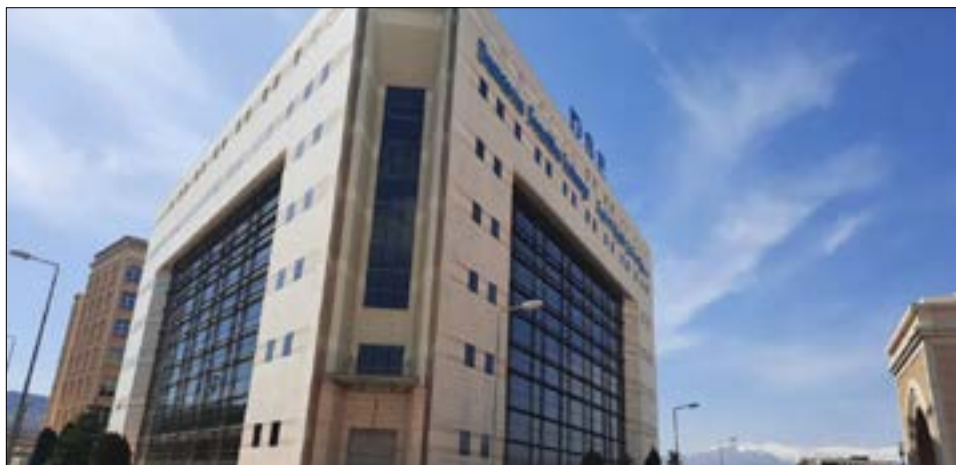
يخلق ضغطاً دائماً على الليرة، لا يمكن لمنصة أن تحله.

كما أن الثقة بين المواطن والدولة، وبين التاجر والمركزي، لا تبنى بقرار أو منصة، بل بتراكم تجارب إيجابية طويلة الأمد. وهي في سورية اليوم في أدنى مستوياتها.

### خطوة ضرورية لكنها غير كافية

إن فكرة المنصة قد تبدو ضرورية لتنظيم سوق الصرف، ومن المفترض أن تكون جميع المعاملات المالية مرتبطة بها عبر المصرف

## على حافة الهاوية... «سيتي بنك» يبحث مع المالية تطوير سوق الأوراق المالية



على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين في نيسان، اجتمع وزير المالية، محمد يسر برنية، مع ستيفاني فان فريديبرغ، المدير العام ورئيسة القطاع الحكومي في بنك «سيتي بنك».

### سلمى صلاح

مالية رقمية، يتطلب استقراراً نقدياً وتشريعياً وسياسياً غير متوفر. والأهم أنه يتطلب شركاء يتمتعون بنزاهة مالية، وهذا بالضبط ما يفتقر إليه «سيتي بنك».

ولا يمكن النظر إلى مؤسسة مالية بحجم «سيتي بنك» ككيان محايد. فالملاحقات القضائية التي طاردها في أمريكا وحدها تكفي لتجميد أي تعاون مع دولة تعاني أساساً من ضعف مؤسساتها الرقابية.

وفي العام 2025، حسب المعلومات المتداولة والمعلنة عبر الأندية الرسمية وغير الرسمية، اتهم المدعي العام في نيويورك البنك بعدم حماية العملاء من الاحتيال عبر التحويلات المالية، وعدم تعويضهم. وقد فرض الاحتياطي الفيدرالي غرامة قدرها 400 مليون دولار على البنك في عام 2020، وأخرى قدرها 135,6 مليون دولار عام 2024. كما تبين التقييمات أن أنظمة

اللقاء حمل وعوداً براقية، تطوير سوق الأوراق المالية، وتقديم دعم فني واستشاري لوزارة المالية في مجالات الاستثمار والتقنيات المالية، وصولاً إلى إبداء البنك استعداداً للدخول إلى السوق السورية. لكن هذه «البهجة» الرسمية تصطبغ بواقع اقتصادي مأساوي، وسجل مالي سيئ «لسيتي بنك»، جعله أمام القضاء الأمريكي نفسه يواجه تهمة الاحتيال والتمييز والإهمال الأمني.

فهل هذا التوجه صائب؟ وعلى أي أساس تختار الدولة شركاءها الماليين في ظل انهيار العملة، وغياب الاستقرار، ونسب فقر تتجاوز 95%؟ فالمشهد الاقتصادي في سورية اليوم لا يحتمل المزيد من المغامرات. والحديث عن أدوات مالية معقدة، وسندات حكومية، وتقنيات

غير مستقرة. إن التسرع في احتضان «سيتي بنك» تحت عنوان «الاستثمار والدعم الفني» من دون وضع شروط صارمة وشفافة، يفقد المال العام أي حماية.

فقبل التفكير في تطوير سوق السندات، ربما من الأجدى تطوير ثقة الشعب بالدولة، وأولى الخطوات لذلك ألا تسلم مفاتيح الاقتصاد لجهات دولية مشبوهة ومدانة في غير مكان.

سياسية أو اقتصادية أنية. أولها هو التدقيق المسبق في سجل الشريك القانوني، وليس الاكتفاء بعبارات عن «الخبرات الاستشارية». وثانياً، لا يمكن فتح السوق السورية لأي بنك قبل إصلاح البيئة الرقابية المحلية، وإصدار قوانين مصرفية تحمي المواطنين من الاحتيال.

فما تحتاجه سورية هو شركاء جادون، وليس بنوكاً تبحث عن فرص للربح السريع في بيئة

التكنولوجيا القديمة وسوء إدارة البيانات هي قضايا أساسية إلى جانب المخاوف الأمنية من عمليات الاحتيال. وتشير بعض التقارير إلى افتقار البنك للمهارات التقنية اللازمة لإدارة الأنظمة المالية بفعالية.

ورغم أن الانفتاح المالي مطلوب، لكن ينبغي أن يخضع لمعايير تحمي ما تبقى من مقدرات الدولة، وتضع مصلحة السوريين فوق أي اعتبارات

# عوامل انهيار الثروة الحيوانية تتشابك والسياسات الحكومية تفشل في منعها

تشهد أسواق المواشي في سورية مع نهاية شهر نيسان ارتفاعاً متواصلاً في الأسعار، يتزامن مع اقتراب عيد الأضحى وزيادة الطلب الموسمي على الأضاحي، بينما تصر الحكومة على سياسات متناقضة تزيد الطين بلة.



## ■ فرح شرف

فقد سجلت الأسعار مستويات مرتفعة، حيث يتراوح سعر كيلو الخروف الحي بين نحو 50 و55 ألف ليرة سورية حالياً، فيما يصل سعر الخروف الكامل إلى عدة ملايين ليرات، ما يعكس ضغطاً متزايداً على القدرة الشرائية للمواطنين. ويعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة عوامل أبرزها تراجع أعداد القطعان وزيادة الطلب للتسمين قبيل العيد، وارتفاع تكاليف الأعلاف والنقل، بالإضافة إلى التصدير والتهرب، إلى جانب الظروف الاقتصادية العامة، ما يجعل سوق المواشي مرشحاً لمزيد من الارتفاع في الفترة القريبة القادمة.

فبين تراجع حاد في الثروة الحيوانية بنسب تصل إلى 50%، بحسب مديرية الصحة والإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة، وفيضانات تغرق القطعان من دون إحصاء، وسرقات علنية من قوات الاحتلال «الإسرائيلي»، وتهريب جماعي عبر المنافذ غير الشرعية، وصراعات احتكارية في الأسواق، ترفع الحكومة شعار «تصدير الأغنام»، وكان الأمن الغذائي للسوريين لا يعينها!

## نزيف القطعان

بحسب ما أفاد به مدير الصحة والإنتاج الحيواني، د. عبد الحي اليوسف، «للثورة السورية» في 1 آذار، فإن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً في أعداد الثروة الحيوانية تراوح بين 30 و50%.

وتشير تقديرات غير دقيقة - باعتبار الجهات الرسمية نفسها - إلى وجود نحو 9 ملايين رأس من الأغنام، و1,5 مليون رأس من الماعز. ورغم أن وزارة الزراعة أطلقت «المنصة الوطنية لإحصاء الثروة الحيوانية»، وقررت إجراء جولة إحصائية من 4 إلى 17 آذار - أي قبل أكثر من شهر - لكن لا توجد حتى اليوم أي نتائج أو أرقام موثوقة ومعلنة! وكان الإحصاء أجري في بلد آخر، أو أن الأرقام لن تستخدم سوى للتباهي في بيانات إعلامية من دون حلول عملية.

وفي الحسكة وحدها، بحسب وكالة «سانا»، يقدر عدد الأغنام بمليون و100 ألف رأس، لكن المنطقة تعرضت في الآونة الأخيرة لفيضانات غرق بسببها قطعانها من دون أن تنشر الحكومة أي إحصاءات رسمية عن

حجم الخسائر.

## سرقات وتهريب بلا رادع

لا يقف الأمر عند تراجع الإنتاج الطبيعي بتدمير الثروة الحيوانية، بل هناك أياد تعبت بالمتبقي. ففي كانون الثاني 2026 سرق جيش الاحتلال قطيعاً من 250 رأساً في منطقة حوض اليرموك. وقبل ذلك، في آب 2025، سرق أكثر من 200 رأس من قرية الأصبغ بريف القينطرة.

أما التهريب عبر المنافذ الحدودية غير الشرعية، فهو كارثة فوق كارثة. فبالإضافة إلى أن الدولة لا تجني أي عائد اقتصادي من هذه العمليات، تستنزف هذه العمليات الثروة الحيوانية، أو ما تبقى منها.

## تجار الجشع!

وفي الأسواق المحلية يمارس كبار التجار والمتحكمين أسلوباً لا يقل إجراماً عن التهريب والسرقة، حيث تتسبب شبكات المصالح والوسطاء في حبس القطعان لتقليل المعروض ورفع الأسعار، مستغلين غياب الرقابة لتحقيق أرباح خيالية على حساب المربين والمستهلكين.

ولم تعلن أي جهة رقابية عن ضبط أي تاجر محتكر. فالشعار السائد اليوم «الحرية للتجار، والجوع للمواطنين!»

## الأعلاف تلتهم 65% من تكلفة الإنتاج

تشكل الأعلاف النسبة الأكبر من التكلفة على المربين، إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود والخدمات البيطرية. فيما يزيد تراجع أعداد

المربين وضعف إنتاج الأعلاف محلياً من حدة الأزمة.

مقابل سياسات حكومية جامدة وعاجزة على مستوى تأمين الأعلاف «إنتاج محلي كاف أو استيراد وتوزيع مراقب بالجودة والسعر»، وعن ربط المزارعين بالمربين بعقود إنتاج تكفل استقراراً نسبياً.

وفي ظل استمرار هذا الواقع يضطر المربون إلى التخلي عن جزء من قطعانهم «أحياناً النصف» بأسعار بخسة واستغلالية للتجار، ليتمكنوا من الاستمرار بتربية المتبقي.

## التصدير وسط الجوع

إذا كان كل ما سبق مؤلماً، فالأسوأ هو سياسة التصدير. ففي 1 تموز 2025، تم تصدير 5000 رأس من غنم العواس إلى السعودية من مرفأ طرطوس. وفي أيار من العام نفسه، جرى تصدير 10 بواخر إلى السعودية، بلغ عدد المواشي فيها، بحسب مديرية زراعة طرطوس، 75,650 رأساً. كما صُدرت باخرة إلى ليبيا تحمل 10,000 رأس من ذكور أغنام العواس.

ولم تكف الحكومة بذلك، فقد سمحت وزارة الزراعة بتصدير 200,000 من أغنام العواس والماعز الجبلي، مع إمكانية زيادة هذا العدد بحسب تأثير التصدير على الأسعار، وكأنها لم تصل بالفعل إلى مستويات قياسية!

ومع نهاية شباط ومطلع آذار 2026، غادرت سفينة محملة بنحو 11,000 رأس إلى السعودية.

ومن المتوقع خلال الفترة القادمة الإعلان عن دفعات تصديرية جديدة خاصة بعيد الأضحى،

مع استمرار النزف عبر أقنية وشبكات التهريب.

وكل ذلك يتم من دون إحصاءات لعدد القطعان في إطار الخسائر الكبيرة التي تتعرض لها. فهل يحتاج المواطن إلى مزيد من الأدلة على التناقض والاستهتار؟

## أزمة إدارة

لا يمكن وصف الواقع الحالي لقطعان المواشي والمربين إلا بكارثة إدارة. فالمعطيات المتاحة يمكن مواجهتها بخطوات حقيقية، ترشيد التصدير وضبط التهريب، وتخفيض تكاليف النقل، وتنظيم الزراعة وتخصيص مساحات لإنتاج الأعلاف، ودعم المشروعات الإنتاجية سواء للتربية أو للأعلاف، والأهم توفير الأعلاف بأسعار مقبولة «إن لم تكن مدعومة» وبكميات كافية وجودة ومواصفة مضمونة. لكن بدلاً من ذلك، نرى «تباهاً» بتصدير آلاف المواشي إلى الخارج وكأن الأمن الغذائي والقومي للسوريين لا يساوي شيئاً.

فإلى متى سنظل لحوم سورية تهرب وتُصدّر لتتعم باستهلاكها الأسواق الخارجية، بينما ملايين السوريين يمنعون ويحرمون منها في ظل استمرار معاناتهم من انعدام الأمن الغذائي؟

والى متى سيظل المربون من دون حماية يعانون من استنزاف قطعانهم وتكريس خسارتهم عبر استغلال ظروفهم الاضطرارية من قبل حيتان السوق والمهربين؟

والى متى ستبقى الإحصاءات مغيبية «إن وجدت أصلاً»، والسياسات قاصرة، والوعد حبراً على ورق؟

# ملف انهيار الأبنية في سورية بانتظار حلول مستدامة!



لم يعد الخوف في سورية مقصوراً على ذكريات الحرب، بل أصبح يسكن تحت أسقف البيوت، ويتسلل عبر شقوق الجدران المتعبة، ففي الوقت الذي تغنى فيه الراسميون بعودة النازحين، كانت الديار تنحول بصمت إلى مصادم موت، فلم يعد السؤال «منى سينهار هذا المبنى؟» بل «كم من الأرواح سيدفن هذه المرة؟».

## ■ رهف ونوس

كان يمكن تفاديها بالرقابة المسبقة. فحين كانت تُدفن الضحايا، أصدرت نقابة المهندسين متفاخرة «النسخة المطورة من الدليل الإرشادي للكشف والمراقبة على المباني»، مرفقة باستمارات معاينة وتفصيل نظرية عن إدارة الجودة. وهنا السؤال الملح، أين كانت هذه «الأدلة النظرية» عندما عاد النازحون إلى منازلهم؟ وأين اللجان الهندسية المشتركة مع الجهات العامة التي كان من المفترض أن تؤدي دورها لمنع السكن في منازل محكوم عليها بالإعدام؟ إنها إداة فاضحة على أفعال مَعْدَة للاستهلاك الإعلامي فقط، فعمليات الإخلاء التي تتم من قبل الجهات الرسمية بعد فوات الأوان، ليست سوى إعلان رسمي بالإفلاس الأخلاقي والمهني.

## لماذا يعود السوريون ليسكنوا في «مقابرهم الماهولة»؟

ببساطة لأنهم عانوا الأمر من سماسرة الإيجارات والعقارات ولا خيار أمامهم في ظل غياب أي خطة إسكان بديلة من الدولة، تماشياً مع السياسات الليبرالية التي كرس تراجع دورها والانكفاء عن مسؤولياتها ومهامها، ليجد المفقر نفسه أمام معادلة مستحيلة، إما البقاء بلا مأوى أو العودة إلى جدران متصدعة يعرف أنها قد تنهار في أي لحظة، وهذا ما دفع البعض لتحميل المباني المنهكة طوابق إضافية ليس بقصد «المخالفة» و«الترجح» فقط، بل استغلالاً لاضطرار المفقرين للتخلص من جشع السوق السوداء للعقارات النظامية

إن ما يحدث ليس قدراً وحسب، بل نتيجة حتمية لغياب الدور الرقابي المفترض، لنتكبد بمداد من دماء المفقرين شهادة وفاة جماعية جديدة.

المشاهد في حلب مثلاً لا تحتتمل التأويل أو التبرير، ففي 6 آذار، انهار مبنى سكني مؤلف من خمسة طوابق في حي الأشرافية، لتكون الحصيلة عشرات الضحايا التي كانت تبحث عن الأمان في جدران بيوتها، فهذا حصاد لسنوات من الاستهتار والإهمال الرسمي. هذا المشهد تكرر في حي الشيخ مقصود، وليس في الأبنية القديمة المتضررة كلياً أو جزئياً فقط بفعل الحرب وزلزال عام 2023، بل في أبنية حديثة الإنشاء أيضاً كما حصل في مطلع الشهر الحالي، حيث انهار مبنى سكني قيد الإنشاء مؤلف من أربعة طوابق، قد يكون لأخطاء هندسية أو ضعف في مواد البناء تواطوا ونهجا للريح السريع، دونما توضيح رسمي حتى الآن، ناهيك عن احتمالات الانهيار لتسرب المياه إلى الأساسات أمام شبكات متهاكلة لمياه الشرب والصرف الصحي، وما زاد الوضع سوءاً، الموسم المطري الجيد لهذا العام «على أهميته» الذي أثر سلباً على الأبنية المتضررة وزاد احتمالات السقوط، إنها ليست حوادث معزولة ويبدو أنها لن تكون الأخيرة طالما استمرت آليات العمل الرسمي على السياق نفسه من اللامبالاة مع طغيان أوجه الفساد، فهي سلسلة من الكوارث التي

احتكار سماسرة الحرب والموت، كما محاسبة المتعاسين علناً، فالجميع يتحمل المسؤولية من الحكومة والبلديات والمحافظات إلى نقابة المهندسين.

ففي كل مرة ينهار فيها مبنى، تخرج الأصوات الرسمية «بالتعازي والمواساة»، ولكن أي عزاء هذا الذي يقدم بيد، بينما اليد الأخرى مغموسة في دماء الضحايا؟

لقد سئم السوريون أن يدفنوا أحبائهم أحياء تحت أنقاض لم تخلقها الحرب وحدها، بل خلقتها عقلية الاستهتار واللامبالاة الممنهجة، فكرامة وسلامة وحياة المواطن مسؤولية، وحمائيتها واجب يتطلب التحرك العاجل.

«إيجاراً أو تملكاً»، في ظل استمرار سياسات الإفكار المعمم وترك المواطن فريسة بين مطرقة الفقر وسندان الموت، إنه تواطؤ صامت وجريمة موصوفة لا تقل بشاعة عن قذائف الدمار نفسها.

أما كفى عبثاً بحياة السوريين تحت شعار «إجراءات احترازية» تأتي دائماً متأخرة؟! فقد حان الوقت للتوقف عن القفز على الواقع والتعالي على مآسي المفقرين التي يجب أن تكون نقطة تحول جذرية، تقوم على أسس واضحة لا تحتتمل المماطلة، بتفعيل دور الرقابة المسبقة وتضاصر جهود الجهات المعنية، إلى توفير السكن البديل كحق وليس «مئة» وكسر

## جزعة... ناحية «مستحدثة» على الورق ومنسية على الأرض



أنها جزء من دولة في القرن الحادي والعشرين.

ولم تكن الحرب التي شهدتها البلاد سوى عامل إضافي عمق من جراح الناحية، حيث تعرضت بلدة جزعة ومحيطها لدمار واسع طال المرافق العامة والمنازل السكنية. وبيت غياب شبه كامل للدعم الحكومي، اضطر الأهالي إلى إعادة إعمار بيوتهم بجهود ذاتية، في محاولة للبقاء والاستمرار في أرضهم رغم كل الظروف.

لكن اللافت، بحسب شكاوى الأهالي، لا يقتصر على ضعف الخدمات، بل يتعداه إلى قرارات إدارية زادت من تهيمش الناحية. فقد جرى نقل معظم المرافق الخدمية إلى ناحية تل كوجر «اليعربية»، ما حرم جزعة من دورها الإداري الطبيعي. كما ألحق المجمع التربوي بناحية تل حميس، التي تبعد نحو 45 كيلومتراً، رغم وجود نحو 400 معلم يعملون في قرابة 60 مدرسة داخل الناحية نفسها. هذا القرار، الذي قوبل برفض واسع من الأهالي والكادر التعليمي، فهم على أنه خطوة إضافية في مسار تفرغ الناحية من مؤسساتها، بدلاً من تعزيزها.

## ■ مراسل قاسيون

يقطن في ناحية جزعة أكثر من 30 ألف نسمة موزعين على 76 قرية، إلا أن هذا الثقل السكاني لم يترجم إلى حضور خدمي أو إداري فعلي. فالطرق لا تزال غير معبدة، وتتحوّل مع كل هطول مطري إلى مستنقعات من الوحل تعزل القرى عن بعضها، فيما تتكرر مشاهد السيول والفيضانات التي تزيد من عزلة السكان وتفاقم معاناتهم اليومية. أما مياه الشرب، فلا تصل عبر شبكات نظامية، بل تنتقل بوسائل بدائية، تصل حد استخدام الدواب، في مشهد يعكس حجم التراجع الخدمي في منطقة يفترض

مكررة بالتنمية وتحسين الواقع الخدمي، تبقى الوقائع على الأرض تشير إلى فجوة عميقة بين الخطاب الرسمي واحتياجات السكان.

اليوم، ومع تجدد مطالب الأهالي، يعود السؤال نفسه إلى الواجهة: إلى متى ستبقى ناحية جزعة خارج الاهتمام؟ وهل تتحرك الجهات المعنية لإعادة الاعتبار لناحية تضم عشرات القرى وآلاف السكان، أم إن التهيمش سيبقى العنوان الأبرز لواقعها؟

ظل البعد الجغرافي عن مراكز المدن، والذي تسبب، بحسب شهاداتهم، في وقوع حالات وفاة نتيجة التأخر في الوصول إلى الخدمات الطبية.

ناحية جزعة، التي تُعرف محلياً ضمن ما يسمى «قرى جنوب وادي الرد»، ليست حالة استثنائية، بل تمثل نموذجاً مكثفاً لسياسات الإهمال التي طالت الريف السوري إلى عقود، واستمرت بأشكال مختلفة خلال سنوات الأزمة. وبين وعود

وفي ظل هذا الواقع، يرفع أهالي جزعة سلسلة من المطالب التي يرونها بديهية وأساسية، في مقدمتها إعادة تفعيل المجمع التربوي ضمن الناحية، وإعادة افتتاح المؤسسات الخدمية والإدارية، مثل السجل المدني، والبلدية، والمصرف الزراعي، والوحدة الإرشادية الزراعية، إضافة إلى تفعيل المستوصف القائم، كما يطالبون بإنشاء مشفى إسعافي، في

## «الذهب الأخضر...» ثروة وطنية مهمة تختفي بصمت!



بين «الزعر البري» الذي يموت صامتاً و«الأوركيد» الذي يقتلع من جذوره، يتحول «الذهب الأخضر» السوري إلى سلعة رخيصة تستنزف مستقبل البيئة والمفقرين في مشهدٍ يتكرر يومياً تحت وطأة فقر قاتل وظروف اقتصادية خانقة.

### ■ منية سليمان

نباتات برية تحولت إلى «غنيمة» يتصارع عليها تجار الجشع، في غياب وتغييب رسمي فاضح وكأنها ليست جزءاً من ثروات البلاد.

### من يوقف هذا النزيف؟

للوهلة الأولى، قد تبدو النباتات البرية المحلية مجرد حشائش عادية تنمو «بمعزل عن بيئتها» لكنها في الحقيقة تمثل أحد أهم الكنوز الاقتصادية المهمة في سورية، فالزعر البري، والقبار، والأوركيد «العطري» أو السحلب البري، وغيرها من أنواع الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية التي تزخر بها البيئة المحلية بفضل التنوع المناخي الفريد بين الساحل الرطب والصحاري الجافة، فهي تدخل في صناعات كالدواء والغذاء والتجميل، ويستخرج منها زيوت ومواد ومستحضرات وتركيبات تباع بأسعار خيالية في الأسواق العالمية.

فدونم واحد من «القبار» المحلي مثلاً، بحال سُخرت الإمكانات لزراعته المستدامة، ينتج دخلاً أكبر بخمس مرات من دونم الزيتون، حيث يصل سعر الكيلو غرام منه عالمياً إلى 25 دولاراً.

فلو أحسن استثمار هذه الثروة الطبيعية والبيئية، لكانت داعماً مهماً للاقتصاد الوطني، لكنها بقيت «مشاعاً» لكل «من هب ودب» دون رقابة، وتحولت بفعل الإهمال الرسمي إلى ساحة للاستغلال وتدمير مستقبل هذا المورد الحيوي من خلال التعشيب العشوائي والجائر لها.

### إعلانات تهدد نباتات بالانقراض

تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى أسواق لبيع مستقبل البيئة السورية، فقد زُصت مجموعات تسويقية على «فيسبوك» تروج لجمع «درنات» نبات «السحلب البري» ليشتريها التجار بأسعار زهيدة لا تتجاوز 3 إلى 5 دولارات.

لكن الثمن الحقيقي لا يقدر بما يدفع بالدولارات مقابل، بل بتأثيره السلبي على حساب التنوع الحيوي والتوازن البيئي.

إذ للحصول على كيلوغرام واحد من الدرناات المطلوبة، يقتلع ما بين 150 و300 نبتة، وهو ليس كأي نبات؛ إنه حساس وبطيء النمو، وتستغرق درناته سنوات لتتكون، لذا فاستمرار الجور جمعه للكسب السريع والسهل يعني حكم الإعدام عليه، ليترجح التجار وتباد الطبيعة، وهكذا يتحول «الذهب الأخضر» إلى مجرد مادة خام تهرب أو تُصدّر بأسعار لا ترقى لقيمتها المطلقة بيئياً واقتصادياً.

### استغلال الجوع والقادم أعظم

ما يحدث اليوم هو إعادة إنتاج لسيناريو مأساوي سابق ليكون لهذه النباتات، على اختلاف أنواعها، المصير نفسه المهدد باختفائها كلياً، مع استغلال الفقر المدقع والبطالة، السلاح الذي يستخدم لتحويل المفقرين إلى أدوات طيعة تدمر بيئتها أمام ما يكابده هؤلاء من ظلم السياسات

الاقتصادية الاجتماعية المتبعة تجاههم. إنها سياسة ممنهجة لاستنزاف الموارد الطبيعية بإهمال وتهرب رسمي من المسؤوليات تماشياً مع السياسات التي كرس تراجعه دور الدولة وانكفاءها عن مهامها، مُخرجة كل القباحة التي يدفع ثمنها المفقرين والبيئة على حد سواء. والمطلوب، حلول جذرية بتدخل حقيقي من الدولة أمام هذه الكارثة البيئية المتفاقمة، ما ي طرح أسئلة لا تحتمل التأجيل:

**أين دور وزارة الزراعة وحماية البيئة؟** وماذا عن غياب البنية القانونية الرادعة التي تحمي هذه الثروات من الاستغلال والانهيار؟ فسن تشريعات صارمة لصون هذا التنوع

الحيوي الثري واجب وضرورة وطنية، فسورية تمتلك أكثر من 3600 صنف من النباتات الطبية والعطرية بحاجة إلى استراتيجية وخطة وطنية شاملة لإدارتها، تبدأ بتوثيق هذه الثروة، إلى حماية البيئة من الجمع الجائر، وصولاً إلى استثمارها بصناعات تحويلية محلية، طبية وغذائية وتجميلية، تستفيد منها محلياً وعالمياً بدلاً من تصديرها وتهريبها بأبخس الأثمان.

إن استمرار رفع اليد عن هذا القطاع لن يؤدي إلى حرمان البلاد من اقتصاد مزدهر فقط، بل سيكتسب شهادة وفاة لأجيال قادمة من نباتاتنا البرية الفريدة، فالوقت ينفذ والأرض التي تن تحت أقدام الجائعين والجشعين تنتظر حلولاً حقيقية وبعيدة المدى!

## العملية التعليمية تفقد جوهراً... التقصير والتخبط في إدارة الجامعات السورية؟!!



في قلب المشهد التعليمي الجامعي السوري، حيث يفترض أن تبنى العقول وتُصقل المهارات، تتكشف مأساة صامتة يعيشها طلاب باتوا محاصرين بين واقعين، مختبرات جامعية متداعية بالكاد تصلح للشرح النظري، وقرارات إدارية لا ترحم بالزامهم بالدوام في ظل إمكانيات قاصرة لقاعات قد لا تستوعبهم أصلاً. وبينما تعاني البلاد من أزمة اقتصادية طاحنة دفعت بتسعة من كل عشرة سوريين تحت خط الفقر، يجد الطالب نفسه في مواجهة معادلة قاسية، إما أن يضحي بتعليمه ليعمل ويأكل، أو يتضور جوعاً ليحقق نسبة دوام مفروضة بقرار لا يعبا بظروفه.

### ■ رشا عيد

لتخصصه العلمي، وتخريج دفعات كاملة إلى سوق عمل تفتقر الكفاءات العملية، بينما هم لا يملكون سوى شهادات ورقية لا تغني ولا تسمن من جوع.

### تخبط إداري يضاعف أعباء الطالب

أما على المقلب الآخر، ففي جامعة اللاذقية يواجه طلاب كلية الآداب محنة من نوع آخر بعد قرار مفاجئ يلزمهم بنسبة دوام 75%!

كيف لطالب بالكاد يستطيع تغطية تكاليف تنقله اليومية، والتي قد تصل إلى عشرة آلاف ليرة سورية في اليوم الواحد، أن يلتزم بهذه النسبة الصارمة؟

إنه قرار صادر في برج عاجي، ليس بعيداً عن واقع قلة المدرجات والقاعات والكادر التدريسي لتنفيذ

مخرجات غير مؤهلة، تصطدم بسوق عمل متخرب ببطالة تجاوزت 60%، لتضاف إلى طوابير العاطلين عن العمل الذين لا يجدون فرصة تليق بشهادتهم.

لقد أن الأوان لوزارة التعليم العالي ولإدارة الجامعات أن تعيد ترتيب أولوياتها، وأن تضع مصلحة الطالب أولوية هذه الأولويات، قبل أن يتحول الحلم الجامعي إلى كابوس يطارد أجيالاً كاملة.

التعليم العالي المعممة والقائمة على «تطفيش» الطالب وإغراقه بقرارات منفصلة عن الواقع، إنها إدارة تتمسك بقشور العملية التعليمية «كنسبة الدوام» على أهميتها لكن تتجاهل جوهراً الأهم المتمثل في تأهيل الطالب ليكون متمكناً وقادراً على خوض غمار الحياة، والنتيجة الحتمية لهذا النهج «الذي يمكن تعميمه على الجامعات السورية كافة»، ستكون

هذا الالتزام فقط، بل عن واقع الطالب الذي لجأ للعمل الجزئي لتأمين لقمة عيشه ومتطلبات دراسته، ليجد نفسه أمام خيارين كلاهما مُر، إما التخلي عن الدراسة أو التخلي عن عمله وقوت يومه.

### سياسة «تطفيش» ممنهجة

هذان المشهدان في جامعتي حلب واللاذقية ليسا منفصلين، بل هما وجهان لعملة واحدة هي سياسة

## تفشي التهاب الكبد في درعا... إنذار

لم يعد من الممكن التعامل مع تكرار تفشي الأمراض الوبائية في عدد من مناطق البلاد بوصفه أحداثاً طارئة منفصلة، بل أصبح من الواضح أن تدهور البنية التحتية لشبكات المياه والصرف الصحي بات يشكل خطراً مباشراً ومستداماً على صحة وحياة الناس في أكثر من محافظة وبلدة.

هذه الحادثة لم تكن مجرد «تفشي صحي» بل كانت إنذاراً واضحاً بأن شبكات المياه في بعض المناطق وصلت إلى مرحلة خطيرة من التدهور.

### القاسم المشترك... بنية تحتية متهاكلة

بين محجة والحراك وغيرها من المناطق التي شهدت حالات مشابهة، تظهر قواسم مشتركة لا يمكن تجاهلها: شبكات مياه قديمة ومتهترئة اختلاط متكرر بين مياه الشرب والصرف الصحي غياب الصيانة الدورية أو تأخرها ضعف الرقابة على جودة المياه وهنا تكمن المشكلة الحقيقية؛ المرض ليس مفاجئاً... بل متوقع في بيئة كهذه.

**التهاب الكبد مرض وبائي لا يستهان به** التهاب الكبد A ليس مرضاً بسيطاً أو عابراً كما قد يُظن، بل هو مرض فيروسي وبائي شديد العدوى ينتقل عبر المياه والأغذية الملوثة، ويمكن أن ينتشر بسرعة في التجمعات السكنية والمدارس.

ورغم أن نسبة الوفيات فيه منخفضة مقارنة بغيره من أمراض الكبد، إلا أن خطورته تكمن في: سرعة انتشاره قدرته على إصابة أعداد كبيرة خلال وقت قصير تأثيره الصحي المرهق على المصابين تعطيل الحياة اليومية والعملية في المناطق المصابة وبالتالي، فإن التعامل معه «كحالة موسمية» أو «تفشي محدود» هو تقليل خطر من حجمه الحقيقي.

فما يجري اليوم في بلدة محجة بريف درعا، وما سبقها في مناطق أخرى مثل الحراك، ليس سوى انعكاس صارخ لواقع خدماتي متدهور، تتحول فيه أبسط مقومات الحياة - الماء النظيف والصرف الصحي السليم - إلى مصدر تهديد صحي واسع النطاق.

### محجة... بؤرة جديدة لانتشار التهاب الكبد

في بلدة محجة، أعلنت الجهات الصحية تسجيل 27 حالة مؤكدة مخبرياً من التهاب الكبد الوبائي (A)، وفق ما نُشر في 21 نيسان 2026 عبر مصادر رسمية منها وكالة سانا. وقد تركزت الإصابات في الحي الشرقي من البلدة، مع تسجيل بؤرة واضحة داخل مدرسة محجة الابتدائية الثالثة.

التقارير الصحية أوضحت أن الإصابات ظهرت بشكل متفرق بين طلاب المدرسة وسكان الحي، قبل أن تنتشر دائرة الاشتباه وتبدأ عمليات التقصي الوبائي، وسط إجراءات إسعافية شملت التعقيم ومتابعة مصادر المياه. لكن السؤال الأهم الذي يفرض نفسه هنا: كيف يصل مرض مرتبط أساساً بالمياه الملوثة إلى قلب مدرسة وحي سكني كامل بهذا الشكل؟

### قبل محجة... الحراك نموذج مشابه في شباط الماضي

ما حدث في محجة لم يكن الأول من نوعه. ففي شباط 2026، شهدت مدينة الحراك في ريف درعا تفشياً مماثلاً لانتشار الكبد A، حيث تم تسجيل عشرات الإصابات. حينها، أظهرت التحقيقات الصحية أن السبب المباشر كان تسرباً واختلاطاً بين مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي نتيجة تردي البنية التحتية، ما أدى إلى انتشار العدوى بشكل واسع بين السكان، خصوصاً الأطفال.



الوقاية منه لكنه يعود مراراً.

### التجاهل يعيد صناعة الأزمة

ما بين محجة والحراك، وما بين مدن وأحياء أخرى مرشحة لسيناريو مشابه، يبدو المشهد وكأنه حلقة مفرغة من الإهمال والتأجيل. إن استمرار تدهور شبكات المياه والصرف الصحي لم يعد مجرد مشكلة خدمية، بل أصبح قضية صحة عامة تهدد حياة الناس بشكل مباشر. فكل تفشي جديد لالتهاب الكبد ليس إلا تذكيراً قاسياً بأن تجاهل البنية التحتية لا يؤجل الأزمة... بل يصنعها من جديد، بشكل أشد وأوسع.

### إلى متى يبقى الحل إسعافياً؟

ما يحدث في محجة والحراك ليس مجرد ملف صحي، بل فشل بنيوي في إدارة أبسط مقومات الحياة العامة. فتعقيم المدارس، وعزل الحالات، وتقديم التوعية، كلها إجراءات ضرورية لكنها تبقى سطحية ما لم تعالج الجذور. الجذر الحقيقي للمشكلة واضح، إعادة تأهيل شبكات المياه - فصلها بشكل كامل عن الصرف الصحي - صيانة دورية إلزامية وليس استثنائية - رقابة صارمة على مصادر المياه في الأحياء والمدارس. من دون ذلك، ستبقى المشاهد نفسها تتكرر؛ تفشي جديد، منطقة جديدة، ومرض يمكن

## الليشمانيا في الرقة... حين تتأخر الاستجابة عن موعدها

في الوقت الذي تتكرر فيه موجات تفشي الليشمانيا في عدد من المناطق، ومنها ريف الرقة، تتكشف مجدداً إشكالية بنيوية أعمق من مجرد انتشار مرض طفيلي مرتبط بذباب الرمل؛ إنها إشكالية غياب الحماية الاستباقية المستدامة، مقابل الاعتماد شبه الدائم على حملات طارئة تأتي غالباً بعد تفاقم الوضع لا قبله.

عابر، بل هي مؤشر مباشر على خلل بنيوي وصحي متراكم. انتشارها يرتبط بشكل وثيق بوجود... النفايات المكشوفة والمتراكمة المياه الآسنة والبرك الطينية المصارف المفتوحة غير المعالجة ضعف خدمات النظافة والصرف الصحي

وهنا تتجاوز المشكلة حدود الرقة، لتصبح ظاهرة عامة تمتد على طول البلاد وعرضها، حيث تعاني مدن وبلدات وقرى عديدة من أزمة مزمنة في إدارة النفايات، بما يحولها إلى بيئات مثالية لتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض.

أزمة القمامة... البنية التحتية المنهكة كعامل إنتاج للمرض

ما يجري في الرقة ليس استثناءً، بل نموذج مكثف لأزمة أوسع؛ تكديس القمامة وغياب الترحيل المنتظم في العديد من المحافظات. إن تراكم النفايات في الأحياء السكنية وعلى أطراف المدن والقرى لا يخلق

ففي 22 نيسان 2026، نقلت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) عن مديرية البيئة في محافظة الرقة إطلاق حملة استجابة طارئة في منطقة الهيشة بريف المحافظة لمكافحة بؤر انتشار الليشمانيا، بمشاركة جهات خدمية عدة، شملت مديرية الخدمات الفنية والموارد المائية، إضافة إلى البيئة.

ووفق ما ورد في سانا، تركزت أعمال الحملة على ترحيل النفايات المتراكمة، وتعزيم المصارف، وردم الخنادق والمستنقعات، ومعالجة بؤر المياه الراكدة، إلى جانب التحضير لإجراءات رش مبيدات للحد من تكاثر ذبابة الرمل الناقلة للمرض.

هذه الإجراءات، رغم أهميتها في الحد من انتشار المرض، تكشف في جوهرها أن التدخل جاء بعد أن تحولت البيئة نفسها إلى حاضنة نشطة للوباء، وليس قبل ذلك.

### الليشمانيا... مرض بيئي بامتياز في بيئة مهملّة

الليشمانيا ليست مجرد مرض جلدي



مظهراً بيئياً متدهوراً فقط، بل يؤسس عملياً لبؤر تكاثر للحشرات والقوارض - مصادر تلوث مائي وتربة - بيئات مثالية لانتشار الأمراض الجلدية والمعوية.

وفي هذا السياق، تبدو الحملات الطارئة، مهما كانت جادة، أقرب إلى إطفاء حرائق متكررة بدل منع اندلاعها.

منطق متأخر... وضرورة التحول إلى الوقاية

إن الاستجابة التي تعتمد على التدخل بعد تفشي المرض لم تعد كافية، خاصة مع اقتراب فصل الصيف الذي يضاعف من نشاط الحشرات الناقلة.

ما تحتاجه المرحلة اليوم هو تحول جذري في فلسفة العمل، يقوم على... الحماية الاستباقية بدل الطوارئ، أي الانتقال من معالجة النتائج إلى معالجة الأسباب قبل تفاقمها، عبر خطط سنوية ثابتة لا موسمية.

مسؤولية مؤسساتية واضحة، حيث تقع على عاتق وزارة الصحة، تعزيز الرصد الوبائي - والتوعية - وتوسيع العلاج المجاني والمبكر. وعلى عاتق وزارة الإدارة المحلية والبيئة، إدارة صارمة ومنتظمة لملف النفايات والمكببات - ومنع تشكل البؤر البيئية الخطرة.

في الرقة، وواقع التدهور البيئي في مناطق متعددة، تتضح معادلة واحدة تقول إنه لا يمكن كسب معركة صحية بأدوات متأخرة على بيئة تنتج أسباب المرض يومياً.

فاليشمانيا هنا ليست مجرد وباء، بل مرآة لخلل أعمق في إدارة البيئة والنظافة العامة. ومع كل حملة طارئة جديدة، يتأكد أن المطلوب ليس التدخل فقط، بل إعادة بناء منطق كامل يقوم على الوقاية قبل العلاج، وعلى التخطيط قبل الانفجار.

معالجة جذرية لملف النفايات، فاستمرار مشهد القمامة المتكدسة في مساحات واسعة من البلاد لم يعد مجرد خلل خدمي، بل عامل إنتاج مباشر للأمراض، وعلى رأسها الليشمانيا. ويشمل ذلك؛ ترحيل منتظم للنفايات لا موسمي - إغلاق المكبات العشوائية - معالجة مياه الصرف والمستنقعات - مراقبة بيئية مستمرة للمناطق الأكثر هشاشة.

### الوقاية قبل العلاج

ما بين حملات الاستجابة الطارئة

# نصر لـ «قاسيون»: الاقتصاد يعيش



السلطة ويحقق أرباحاً من سيطرته على قطاعات أو مسارات عدة، أو من فكرة بيع ممتلكات الدولة وبيع الفرص المرتبطة بإعادة الإعمار، ومن دون أي قيود، للأسف، هذا أولاً. أما ثانياً، فهناك عودة وتحرك سكاني كبير، وهذا يتطلب دائماً استثمارات خاصة، سواء على مستوى الصيانة والترميم وتعمير البيوت، أو فتح منشآت صغيرة لكسب العيش في فترة الانتقال.

لكن البيئة غير مساعدة. فمن المفترض - في لحظة يعود فيها السوريون إلى مناطقهم بعد نزوح طويل - أن تكون هناك ثقة بالمؤسسات العامة الحالية وشفافية فيها. لكن مع غياب هذه الثقة، يبقى هناك دائماً توجس من الاستثمار والاستقرار على المدى الطويل. لذلك، هنالك خسارة كبيرة لفرصة أن يعود الناس ويشاركوا بفعالية في عملية إعادة الإعمار. والزيادة التي رأيناها في الاستثمار الخاص هي زيادة طفيفة جداً، مقارنة بالفرصة المتاحة التي كان يمكن أن تنقل الناتج المحلي والاستثمارات إلى مكان آخر تماماً. لذلك، فإن السياسة الحالية لا تشجع معظم القطاع الخاص السوري، الذي هو في غالبته العظمى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهي خارج دائرة النفوذ مع السلطة، وتعود منافع السياسة الحالية للنخبة المرتبطة بالسلطة والحلفاء الأجانب.

في قضية الدعم، تم رفع الدعم من دون أن تدرس الحكومة المؤقتة آثاره، ورفعت سعر الخبز من دون دراسة أثر ذلك على الأمن الغذائي، وهكذا. والأمر نفسه ينطبق على المالية العامة، فالبيانات الرسمية ضعيفة ومتناقضة، ولا توجد تقديرات رسمية للتضخم، ولا مسوحات جديدة لمعرفة أضرار الأعوام الـ14 الماضية. ومع ذلك، تتخذ قرارات استثمارية مع جهات أجنبية في قطاعات مهمة، وهي خيارات تذهب أثارها إلى المستقبل ويصعب جداً التراجع عنها. وكذلك الحال في فتح الأسواق لاستيراد السيارات أو السلع الزراعية مع ضعف التدقيق في المواصفات.

الذي يمكن بناؤه على هذه المعطيات؟ بالنسبة إلى موضوع الاستثمار العام والخاص، لدينا تقديرات عن تنفيذ الاستثمار العام والمشاريع خلال عام 2025 بناءً على بعض المؤشرات الرسمية وتقديرات الخبراء والباحثين. ونلاحظ انخفاضاً حاداً في الاستثمار العام، وهذه المسألة أقرتها وزارة المالية في إنفاق 2025، وهي جزء من استراتيجية تقليص الدور التنموي للدولة وترك الفرص الاقتصادية الكبرى - مثل استثمارات البنى التحتية - بيد المحاسبين. إن إعادة الإعمار تتطلب دوراً استثمارياً جدياً للدولة بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد رصدنا اتساع الاستثمار الخاص بالقيم الفعلية، لكن ذلك الارتفاع الطفيف لا يعكس التصريحات عن المشاريع الاستثمارية العملاقة التي أثبتت مجدداً استخفافاً بالتعامل مع قضايا جوهرية في مستقبل الاقتصاد السوري، مثل مشاريع الطاقة والسوانج والمدن الصناعية، والتي تمثل في الكثير منها فرصاً لمضاربات عقارية واستغلال ضعف الشفافية والمساءلة. كان الاستثمار الخاص ليتضاعف مع ثقة السوريين بالمؤسسات العامة وهذه نقطة البداية، وهناك رصد لمؤسسات تقوِّض البيئة الاستثمارية مثل الرفع الصادم لدعم المحروقات والطاقة، والفتح الكامل للاستيراد، وتقييد السيولة، ورفع الرسوم على التسجيل والترخيص وأسعار العقارات، مع العديد من السياسات التي توضح مفهوم تفكيك التنمية الاقتصادية الذي تحدثت عنه.

أرى أن الدولة في أمس الحاجة إلى استثمار عام للنهوض بعد النزاع، كما أن الاستثمار الخاص، وحتى المدني، يجب أن يقوم بدور اقتصادي. لكن في ظل هذه السلطة، أرى أن الدولة تنسحب حتى من مسؤولياتها تجاه قضايا مثل التعليم والصحة والأمن الغذائي. نعم، الاستثمار الخاص يزيد، لأن هناك فرصاً أوسع للتحويلات المالية من المغتربين، ولشركات تعمل الآن، وبعضها محسوب على

في لحظة يفترض أن تشكل نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد السوري، بعد سقوط السلطة السابقة وفتح الباب نظرياً أمام إعادة الإعمار وبناء نموذج اقتصادي جديد، تتزايد الأسئلة حول المسار الفعلي الذي تسلكه السياسات الاقتصادية في البلاد. فبين الفرص الافتراضية التي أتاحت مع إعلان رفع العقوبات عن سورية وعودة الانفتاح الخارجي، وبين الخيارات التي اتخذتها السلطة اقتصادياً، تتكشف فجوة عميقة بين الإمكانيات المتاحة والنتائج المتحققة. في هذه المقابلة، يقدم الخبير الاقتصادي والباحث، ربيع نصر، المؤسس المشارك في «المركز السوري لبحوث السياسات»، قراءة نقدية شاملة للأداء الاقتصادي حالياً، متوقفاً عند ما يصفه بـ«الفرصة الضائعة»، ومحللاً تحولات الاستثمار العام والخاص، واختلالات المالية العامة، وغياب الشفافية في إدارة الاقتصاد. كما يطرح ملامح نموذج بديل يقوم على إعادة بناء المؤسسات، وتعزيز العدالة الاقتصادية، وتوسيع المشاركة المجتمعية كمدخل أساسي لأي عملية تعافٍ حقيقية.

**أضاعت السياسات الاقتصادية حتى الآن إمكانيات حوكمة اقتصادية تعزز التماسك الاجتماعي وفرص العمل اللائقة**

وتقيّد الاستغلال والاحتكار وتعزّز ظروف كريمة للعيش. ونتجت عن هذا النهج - الذي لا يراعي سلطة القانون أو المشاركة المجتمعية أو المساواة والشفافية - ضغوط اقتصادية على المستوى الكلي في الاستثمار الفعلي والميزان التجاري والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، إضافة إلى الضغوط التضخمية وتوسع الفقر والحرمان.

وهو نموذج يعمّق منطوق النزاع من خلال التمييز والمحسوبية ولا يراعي حتى شروط الحد الأدنى لإنعاش الإنتاج وتحسين ظروف العيش، بالإضافة للتفريط بمقدرات البلاد عبر تجارب تؤثر على مصادر النمو لفترات طويلة قادمة. وهو نموذج ينشئ سلطة موازية خارج الإطار القانوني تمارس نفوذاً استثنائياً عبر مؤسسات رسمية فوق حكومية مرتبطة بالقصر، أو لجان غير رسمية تتخذ قرارات في السياسات الاقتصادية وتعزز نخبة المحاسبين.

● خلال الشهر الماضي، أصدرتم في المركز السوري لبحوث السياسات موجزاً سياساتياً قدرتم فيه أن الاستثمار العام شهد تراجعاً حاداً في عام 2025، في مقابل نمو ملحوظ في الاستثمار الخاص بالأسعار الثابتة، كيف توصلتم إلى هذه النتيجة؟ وما هو الاستنتاج

## قاسيون

● عموماً كيف تقيّم الأداء الاقتصادي العام في سورية منذ رحيل السلطة السابقة وحتى اليوم؟ وهل يمكن القول إننا أمام نموذج اقتصادي جديد مختلف عن النموذج السابق؟ أفضل توصيف للأداء الاقتصادي منذ سقوط النظام السابق هو الفرصة الضائعة، فمع سقوط نظام الاستبداد ورفع العقوبات وعودة العلاقات مع الدول العربية والغربية، وفتح إمكانيات بناء المؤسسات العامة بطريقة تشاركية وتضمينية، كانت الفرصة مواتية لانطلاق عملية إعادة إعمار تبدأ من حوكمة شفافة وديمقراطية وعادلة للاقتصاد، مع ما يرتبط بها من تنمية مستدامة تتجاوز اقتصاديات النزاع وتعوض الخسارات البشرية والمؤسسية والمادية. لكن السلطة المؤقتة اختارت صيغة غنائمية قائمة على استغلال الاقتصاد، وصولاً إلى تفكيك التنمية الاقتصادية وتحويل دور الدولة إلى وسيط بين النخبة الحاكمة والمحاسبين الداخليين والخارجيين. لقد أضاعت السياسات الاقتصادية حتى الآن إمكانيات حوكمة اقتصادية تعزز التماسك الاجتماعي وفرص العمل اللائقة وتمكّن القطاع الخاص المنتج

# فرصة ضائعة في ظل صيغة غنائمية



الأراضي، وهي قضية شديدة الخطورة.

● ما هي تقديراتكم لحجم الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو في عام 2025 في سورية؟ وكيف تم تقديرها؟

بالنسبة للناتج المحلي، فالمركز السوري لبحوث السياسات يعمل منذ سنوات على تقييم الناتج المحلي والأسعار والتضخم ورأس المال الاجتماعي وكثير من المؤشرات التنموية خلال أربع عشرة سنة. وقد طرنا هذه العملية من خلال بحوث يعود جزء كبير منها إلى عمل الخبراء، لكن فيها أيضاً بحوث تشاركية تقوم على المقابلات في مختلف مناطق سورية. وهذا عمل قديم لدى المركز، وليس جديداً، فهو عمل تراكمي، وإن كانت عملية النشر تتفاوت لأسباب مختلفة.

أما تقديراتنا للناتج، فنحن نعتد فيها على تقديرات كمية، وهي، برأيي، الطريقة الأمثل في ظل تقلبات الأسعار والنزاعات، حتى تكون أقرب إلى النمو الحقيقي. والناتج المحلي إشكالية كبرى، لأنه مؤشر اقتصادي رئيسي، لكن الطريقة التي طرح بها رسمياً مخيفة. فهناك حديث متناقض داخل السلطة، وداخل فريقها الضيق الذي يتكلم في الاقتصاد: مسؤول يقول إن النمو 33%، وآخر يقول 5%، ثم تظهر في الموازنة أرقام مختلفة عن التصريحات الرسمية. الأخطر من ذلك، أن تكون الحكومة المؤقتة لا تعرف الصورة الاقتصادية كاملة، أو تحاول أن تتغاضى على جوانب كبرى منها.

أخطر مثال، بالنسبة إلى الموازنة العامة، هو أن لدينا اليات للاستيلاء والتصفيات والتسويات، وليس واضحاً ما إذا كانت مواردها تدرج في الموازنة العامة في 2025. ولدينا مؤسسات فوق حكومية، مثل هيئة الاستثمار وهيئة المنافذ والصندوق السيادي، بدأت تركز على كيفية تجميع إيراداتها. وبالتالي، لدينا جوانب تتصل بحوكمة الاقتصاد، وعدم الشفافية، وعدم القدرة على رؤية الصورة كاملة.

تحاول تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات أن تكون موضوعية قدر الإمكان، وأن تعطي مؤشراً إلى الاتجاه، وهو في هذه الحالة أننا لسنا في طريق التعافي. ونحدث عن خلل هيكلي قائم على التفاوت والاستغلال وعدم الشفافية، وهذا دائماً يجعل النزاع حياً ويؤدي إلى استمراره. وإذا استمرت السياسة الاقتصادية في الاتجاه ذاته - الذي يضيّق على الإنتاج ويضعف الطلب ويضغط على سعر الصرف وعلى الأسعار - فبرأيي أن ذلك سيقود إلى خسارة فرصة إعادة الإعمار.

● ما هي ملامح النموذج الاقتصادي البديل من وجهة نظرنا؟ وما هي نقطة الانطلاق التي تسمح ببناء هذا النموذج؟

في موضوع النموذج البديل، أرى أن نقطة الانطلاق هي المؤسسات، أي المؤسسات العامة، وإعادة بناء المؤسسات العامة. وهذا يجب أن يأخذ في الاعتبار التراكم أولاً، وثانياً، يجب أن يأخذ في الاعتبار مصالح أغلبية السوريين. فمشاركة أغلبية السوريين مسألة أساسية، لأن الطريقة الغنائمية - أي فكرة أننا نستطيع الاستيلاء على السلطة والمال - تفجر المجتمع والاقتصاد. والدعم الخارجي لن يستمر بهذا المعنى. فإذا كانت أغلبية الناس في الداخل متضررة من الأداء الاقتصادي، فلا يمكن أن يستمر ذلك دون فقدان الاستقرار.

وأبسط مثال على ذلك إدارة المشافي العامة، حيث تريد السلطة تحويلها لمصدر للربح، متجاهلة الحاجة الصحية المخيفة الناجمة عن النزاع والتي تتطلب قطاعاً عاماً مجانياً واحترافياً لمواجهة خسائر الحرب. ومجالات الدعم السابقة نفسها - المشتقات النفطية والكهرباء - صار فيها ربح للدولة، ما يعني أن السلطة لم تكتف بإلغاء الدعم، بل أصبحت تأخذ أرباحاً هائلة جداً في مجالته بحسب تقديرات المركز. وبالتالي، نحن نتحدث عن جهة تحاول أن تستحوذ، لا عن جهة تعمل لتمكّن.

لهذا، نجد أن السياسة تقوض الإنتاج وتجهض إمكانيات النمو المستقبلي.

في عام 2026، قررت وزارة المالية توسيع الاستثمار العام إلى 27% من الموازنة، أي مضاعفته عدة مرات، دون أي شرح للتغيير في سياستها؛ فهل غيرت الدولة رأيتها في الاستثمار العام؟ أم أن السلطة المؤقتة غير مقتنعة أصلاً بالاستثمار العام، وسيتم توزيع هذه الأموال على تعاقب الباطن مع المحاسيب؟ ومن ناحية الإيرادات، تلعب الدولة دور الوسيط الذي يسعى لتوسيع الإيرادات من الضرائب غير المباشرة والرسوم، لا دور يقوم بدعم الإنتاج وتحسين عدالة التوزيع.

● ما هو تقييمكم لموجز موازنة 2025 الذي أصدرته وزارة المالية مؤخراً، وكذلك «موازنة المواطن» للعام 2026؟ إلى أي مدى يمكن اعتبار الأرقام صحيحة؟

تعتبر «موازنة المواطن» عن أنه لا توجد مؤسسات عامة تعمل على السياسات الاقتصادية باحترافية أو مسؤولية. لأن نقاشات الموازنة كانت يجب أن تتم أصلاً من خلال وضع الأولويات والنقاشات المعمقة. وما جرى، في حدود ما رأينا، هو مناقشات وزارية سطحية تعود إلى أن هناك جهات تطلب ميزانيات، وتتفاوض على المبالغ مع المالية، دون أي نوع من الدراسات المعمقة حول: ما هي أولوياتنا في الموازنة؟ وكيف نبنى الموازنة على هذه الأولوية؟ ولا أتذكر أننا رأينا اجتماعات متكررة لمجلس الوزراء مخصصة لنقاش الموازنة وأولوياتها وإشكالياتها، أو فتح هذا النقاش بشكل جدي على المستوى العام.

كما أن بعض الأرقام التي توضع تعكس الأولويات لدى السلطة. على سبيل المثال، هناك نحو 3 مليارات دولار في موازنة 2026 مخصصة للإنفاق على الدفاع والأمن. وهذا، برأيي، يكشف أولوية واضحة. وهناك أمر واضح أيضاً، وهو كتلة الأجور التي يجري التمييز فيها بين موظفين عاديين براتب ومقربين من «هيئة تحرير الشام» براتب أعلى بأضعاف، وبالتالي، صار لدينا طبقتين من العاملين في الدولة. والان يجري تصميم الأجور مع مكافآت لبعض القطاعات، وكأنهم يعتبرون أنه يجب أن تعطى للقاضي أجور أعلى حتى لا يفسد. وإذا استمرت هذه العقلية، فنحن نصنع طبقات لا تنتهي داخل العاملين في الدولة، وبالتالي، هناك إشكالية كبرى في التفاوت. إنها ميزانية قائمة على التفاوت في الأجور، كما أنها قائمة على التفاوت؛ فحين تلغي الدعم بهذا الشكل، دون سياسات حماية اجتماعية، ودون قدرة الاقتصاد الإنتاجي على التعافي، فأنت تضر أغلبية المجتمع السوري عملياً، وتضر الفقراء أكثر من غيرهم.

وإذا نظرنا إلى جانب الإيرادات أيضاً، نرى أن الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة تشكل أغلبية الإيرادات. بمعنى آخر، فإن الإيرادات غير العادلة هي التي تمول إنفاقاً يقوم على التفاوت. وهناك خطورة كبيرة في هذا التوجه.

حتى في طريقة مناقشة القانون الضريبي، يبدو الموضوع وكأنه يعرض على وسائل التواصل الاجتماعي، مع أن قانوناً بهذه الخطورة يحتاج إلى بناء عقد اجتماعي على أساسه. ثم تأتي زيادة الإعفاءات بطريقة تجعلك تشعر فعلاً بأن هناك عدم مسؤولية في اتخاذ القرار. فالضرائب المباشرة في المسودة الأولى للقانون تكاد تتحول إلى ضرائب غير مباشرة، من خلال نسب 10% و15% على دخل الشركات دون وجود ضرائب تصاعدية. وبالنتيجة، فهذا القانون الضريبي يعاقب الأفقر بشكل مباشر.

لذلك، فإن ما أسميه تقويض التنمية ما يزال مستمراً، مع مباركة دولية، وهذا ما يشجعه أيضاً، لأن بعض الدول في الخارج تشجع السلطة المؤقتة حتى في قضايا يجري التلاعب فيها، مثل قضايا الملكية والفروغ وتوزيع

الاستملاكات. فلا بد من سلطة قانون تحترم الناس، وتعمل على فكرة العدالة. لأنه إذا استمرت هذه المنهجية الاستغلالية، بالطريقة نفسها التي سمينها غنائمية، فأنت تتحدث عن تفاوت يقود إلى نزاع. وبالتالي، فإن التوجه نحو العدالة هو مطلب اقتصادي بالدرجة الأولى.

النقطة الأخيرة هي فكرة الاقتصاد التضامني الاجتماعي، أو الاقتصادات التي تحترم البيئة، وتحترم الثقافة المجتمعية المحلية، وتحترم عدم الاستغلال. فليس بالضرورة أن كل ما نفعه يجب أن يقود إلى أبراج وأبراج مليارية. المهم، في كثير من الأحيان، أن يبني اقتصاد يؤمن الخدمات العامة، ويتيح للقطاع الخاص أن يعمل في بيئة نظيفة ونزيهة، ويجعل المجتمع المدني مساهماً اقتصادياً أيضاً. وإذا لم يبدأ التغيير في محركات الاقتصاد، وفي الطريقة التي ينتج بها الاقتصاد، فنحن، للأسف، نتحدث عن إقصاء أغلب العوامل التي يمكن أن تساعد في فكرة إعادة الإعمار.

أريد أن أختتم بالقول إن المخارج من الوضع الحالي كثيرة، لكن كل شيء يجري في غرف مغلقة. نحن لا نعرف أين تجري الاتفاقيات، وأشياء رسمية كثيرة توضع على تطبيق تلغرام، وأحياناً تُنفي، لمجرد أنه لا يوجد مكان رسمي يصدر عنه ما الذي تفعله هذه السلطة في الفترة الانتقالية. وبالتالي، فإن قضية الشفافية أساسية. وعلى هذه السلطة أن تستعيد فكرة أنها لم تأت لتستحوذ، وأنها لا تستطيع، بالقوة، أن تقضي، ثم تعيد توزيع الثروة بهذه الطريقة المشوهة. الطريق ضيق جداً، لكن الخيارات والبدايل الممكنة موجودة.

الطريق الأول للمستقبل هو بناء المؤسسات، وهذا يحصل من خلال حوار نضع فيه أولوياتنا لإعادة الإعمار، وننكلم عن شكل التعليم الذي نريده، وشكل القطاع الخاص، والبنية التحتية، ومن يستثمر فيها. وهذه النقاشات هي في جوهر بناء العقد الاجتماعي والمواطنة والعلاقات الاجتماعية.

ولا توجد إعادة إعمار مع دولة تنسحب من لعب دورها، أو تعمل فقط في الأمن والعسكر، أو تقيم علاقات مع بعض الشركات الخاصة التي تستحوذ. فهذا لا يبني دولة مدمرة، بل يجعلها تصنع خلافات ونزاعات. وهذا مجتمع 90% منه فقراء، فإذا ذهب لتضغط عليه، وكان هذه شطارة، فأنت عملياً تخسر الاستقرار، وتخسر الاقتصاد، وفي النهاية تخسر السلطة نفسها.

يطرح مركزنا بدائل عدة. ومن البدائل الأساسية تطوير الدور التنموي للدولة في فترات إعادة الإعمار، بدءاً من بناء الحوكمة، وكيف يبدأ الناس باكتساب الثقة بالسياسات العامة، وصولاً إلى سياسات مالية ونقدية مناسبة. مثلاً، إذا كنت في حالة انكماش، فأنت تحتاج إلى سياسات توسعية. وإذا كانت إعادة الإعمار تكلف مئات مليارات الدولارات، فعليك أن تبحث عن الصيغة النموذجية التي تنتج للناس المشاركة، وأن تكون الأولوية للأكثر تضرراً من الحرب، وأن يحصلوا على مشاركة اقتصادية فعالة حتى يعودوا إلى حياتهم الطبيعية، كأسر ومجتمعات.

وهناك قضايا تتصل بالعدالة، بمعنى أن تكون هناك محاكمات عادلة ومن يعمل في الاقتصاد لا يخاف أن يخسر ممتلكاته، ولا يخاف من تغييرات جذرية في قانون الضرائب، أو من

مشاركة أغلبية السوريين مسألة أساسية لان الطريقة الغنائمية أي فكرة أننا نستطيع الاستيلاء على السلطة والمال تفجر المجتمع والاقتصاد

# ماذا تفعل الحكومات الصينية إذا فشل



**كيف يمكن فهم آلية عمل وإدارة الشركات ذات الملكية المشتركة «عام-خاص» في الصين؟ قد يبدو الأمر بسيطاً، لكنه يبلغ من الدقة ما يكفي لنحتاج مثلاً حتى نفهمه، وشركة «سانان أوبتوإلكترونيكس» الصينية ذات الملكية المشتركة، تعطينا هذا المثال الذي يعتبر نافذة ممتازة لمراقبة تحول الصناعة والتطور الصناعي في الصين.**

قبل أن تدخل إلى الألياف الضوئية، ما يقلص المسار بشكل كبير. هذا التحول أصبح حاسماً في عصر الذكاء الاصطناعي. السبب بسيط: عدد الشرائح داخل أنظمة الحوسبة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ينمو بشكل أسّي. خوادم GB200 من شركة إنفيديا تحتاج إلى ربط عشرات الآلاف، بل مئات الآلاف من الشرائح، وأصبح استهلاك الطاقة الناتج عن نقل البيانات بين هذه الشرائح يشكل جزءاً متزايداً من إجمالي استهلاك النظام.

أظهرت اختبارات شركة بروكوم أن حلول CPO يمكن أن توفر نحو 30 إلى 40 % من استهلاك الطاقة مقارنة بالوحدات الضوئية التقليدية. كما أعلنت إنفيديا الأمريكية في عام 2025 أن رقائنها GB300 التي ستطرح لاحقاً، وكذلك منصة Rubin التالية، ستعتمد بالكامل على تقنية CPO. مع طرح معايير صارمة لكفاءة الطاقة.

شركات التكنولوجيا العالمية الكبرى تستثمر بكثافة في هذا المجال. في آذار 2026، أعلنت إنفيديا استثمار مليار دولار في كل من شركتي لومنتوم وكوهرنت بإجمالي 4 مليارات دولار. هاتان الشركتان لهما حضور قوي في مجال الاتصالات الضوئية باستخدام LED Micro. وبعد أقل من شهر، استثمرت إنفيديا مليار دولار إضافية في شركة Marvell. خلال نصف عام فقط، تدفقت استثمارات تتجاوز 10 مليارات دولار إلى مجال الربط الضوئي.

تمثل تقنية CPO بحد ذاتها اختراقاً مهماً، لكن هناك مسارا تقنياً أكثر جرأة يجعل المنافسة في هذا المجال أكثر شدة، وهو LED Micro CPO. نحتاج لبعض الحديث التقني لفهم الموضوع بشكل جيد:

في عام 2025، نشر معهد أبحاث مايكروسوفت ورقة علمية في مؤتمر SIGCOMM «أحد أهم المؤتمرات العالمية في مجال شبكات الحاسوب» بعنوان MOSAIC. طرح فيها فكرة ثورية: استخدام مئات القنوات الضوئية منخفضة السرعة التي تعمل بشكل متوازن، بدلاً من عدد قليل من القنوات عالية السرعة. هذا النموذج يُعرف باسم «العريض والبطيء Slow-and-Wide».

الضوئية: أولاً: شريحة EML 100G دخلت مرحلة الشحن على نطاق واسع، ويمكنها التكيف مع حلول الوحدات الضوئية 800G، ما يعني أن منتجات الشركة من الشرائح الضوئية دخلت بالفعل إلى قلب سلسلة توريد شبكات الحوسبة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

ثانياً: منتجات مصدر الضوء CW اجتازت اعتماد عملاء دوليين كبار، ويمكنها تغطية احتياجات الوحدات الضوئية عالية السرعة من 400G إلى 1.6T.

هذان النوعان من المنتجات يعدان من أكثر الحلقات التقنية تعقيداً في سلسلة صناعة الاتصالات الضوئية، وقد كانت هذه المجالات تاريخياً تحت هيمنة شركات عملاقة، مثل: كوهيرنت ولومنتوم الأمريكيتين، وميتسوبيشي وسوميتومو اليابانيتين، مع نسبة توطين في الصين تقل عن 5 %.

ثالثاً: وهو الاتجاه الأكثر إثارة للخيال، طورت «سانان» بالتعاون مع جامعة تسينغهاوا وشركة «تشانينا موبايل» جهاز مصدر ضوء LED Micro، وحققت اختراقاً تقنياً مهماً في مجال الربط الضوئي، حيث تجاوز عرض نطاق التعديل 3dB حاجز 7GHz، وقد تم بالفعل إرسال عينات إلى عملاء دوليين.

إذا كان هبوط السهم سببه أن «سانان» القديمة» في القصة القديمة كانت تنهار، فإن حدّي الارتفاع المتتاليين يعكسان أن «سانان الجديدة» في القصة الجديدة بدأت تتشكل. التحول التقني: ساحة تنافس حاسمة لفهم وزن «القصة الجديدة» لـ«سانان»، يجب أولاً فهم التحول التقني الجذري الذي يحدث في صناعة الاتصالات الضوئية. هذا التحول يُعرف باسم CPO، أي «البصريات المدمجة داخل التغليف». لنضرب مثلاً مبسطاً. في النظام التقليدي، الوحدة الضوئية تشبه محطة تحويل مستقلة. البيانات تخرج من الشريحة، ثم تسير لمسافة طويلة بإشارة كهربائية لتصل إلى هذه المحطة، وهناك تتحول إلى إشارة ضوئية وترسل. كلما طالت هذه المسافة، زاد استهلاك الطاقة وازدادت احتمالات تشوه الإشارة. أما CPO، فيشبه وضع محطة التحويل مباشرة بجانب الشريحة، بحيث تنتقل الإشارة الكهربائية مسافة قصيرة جداً

نحو 1.47 مليار سهم، تمثل 29.47 % من إجمالي الأسهم، وقد تم تجميعها بالكامل قضائياً. كما تقدمت المحكمة العليا والمحكمة المتوسطة الأولى في مدينة تشونغتشينغ بطلب لتجميد إضافي متعاقب لنسبة 27.6 % من هذه الأسهم. حجم الديون الناتجة عن رهن أسهم الشركة من قبل عائلة لين يقترب من 6 مليارات يوان.

وليس هذا أسوأ ما في الأمر. تشير نتائج عام 2025 التي أعلنتها الشركة إلى خسارة صافية تتراوح بين 200 مليون و400 مليون يوان، بينما تصل الخسارة بعد استبعاد البنود غير المتكررة إلى ما بين 750 مليون و850 مليون يوان. وهذه هي المرة الأولى التي تسجل فيها الشركة خسارة سنوية منذ إدراجها عام 2008.

من 20 آذار إلى 9 نيسان، وخلال 13 يوم تداول فقط، تبحرت أكثر من 23 مليار يوان من القيمة السوقية للشركة. شركة تتعرض في الوقت نفسه لمخاطر المسيطر الفعلي، ومخاطر الديون، وانفجار الخسائر، تبدو من أي زاوية - كهدف يجب أن يتجنبه المستثمرون. لكن القصة تغيرت في منتصف نيسان. في 17 نيسان و22 نيسان، سجل سهم «سانان» حدّي ارتفاع متتاليين!

يحاول البعض تفسير ذلك بأنه سلوك «مضاربي» طبيعي، فعندما ينخفض سعر سهم يشتريه المستثمرون بهدف أو أملاً في ارتفاع سعره. لكن الاعتماد على المزاج المضاربي وحده لا يكفي لتفسير حدّي ارتفاع متتاليين. ما أعاد الثقة فعلياً إلى السوق هو ما تم الكشف عنه في 7 نيسان، وهو اليوم نفسه الذي خضع فيه كتشوانغ للتحقيق، حيث أعلنت الشركة في الوقت ذاته عن ثلاثة تطورات في أعمال الاتصالات

## ■ مركز المراقبة الإدراكي

بدا تحرك سعر سهم شركة «سانان» خلال الأيام العشرة الماضية وكأنه مكتوب وفق سيناريو مسبق! في 22 نيسان، سجلت الشركة ثاني حد ارتفاع يومي لها، وأغلق السعر عند 14.94 يوان. وقبل ذلك بأسبوعين فقط، في 9 نيسان، كان سعر سهمها قد هبط إلى 11.33 يوان. وإذا عدنا بالزمن إلى 20 آذار، كان السعر حينها 16.54 يوان. خلال شهر واحد، هبط السعر أولاً بأكثر من 30 %، ثم عاد سريعاً عبر حدّي ارتفاع متتاليين. هذا التسلسل في الأحداث يجعل المتابع يشعر بالدوار.

## العاصفة تضرب

في 21 آذار، تم إخضاع المسيطر الفعلي على شركة «سانان» لين شيوتشين، لإجراء «الاحتجاز للتحقيق» من قبل اللجنة الوطنية للرقابة، وتم فتح قضية بحقته. وفي افتتاح التداول يوم 23 آذار، هبط سهم «سانان» مباشرة إلى الحد الأدنى دون تداول يذكر.

في 7 نيسان، جاءت موجة هلع أكبر، حين خضع نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لين كتشوانغ أيضاً لإجراء الاحتجاز للتحقيق من قبل لجنة الرقابة في مدينة تشونغتشينغ، وتم فتح قضية بحقته. كتشوانغ هو صهر شيوتشين، وقد تولى منصب المدير العام منذ عام 2008. خلال 17 يوماً فقط، تم التحقيق مع المسيطر الفعلي والمدير العام، وهما الشخصيتان الأكثر محوريتين، وهو أمر نادر للغاية حتى في تاريخ سوق الأسهم الصينية.

المصائب لم تأت فرادى. الأسهم التي تمتلكها «مجموعة سانان» و«سانان إلكترونيكس» الخاضعتان لسيطرة لين شيوتشين، وبالطاقة

لفهم وزن «القصة الجديدة» لـ«سانان» يجب أولاً فهم التحول التقني الجذري الذي يحدث في صناعة الاتصالات الضوئية

# «القسم الخاص» في شركات الملكية المشتركة؟



يركز على المعدات الأساسية في صناعة الدوائر المتكاملة.

إذا مددنا أفق النظر زمنياً، فإن نموذج «رأس المال الحكومي الذي يقدم التمويل، والشركات الخاصة التي توفر التكنولوجيا» ليس خاصاً بالصين وحدها. نموذج وكالة مشاريع الأبحاث الدفاعية المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ومشروع الدوائر المتكاملة واسعة النطاق التابع لوزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية، وبرنامج دعم أشباه الموصلات الذي نفذته الحكومة الكورية الجنوبية، كلها في جوهرها تمثل اندماجاً عميقاً بين رأس المال الحكومي والقوة الصناعية. غير أن الوضع في الصين يتميز بأن حماسة الحكومات المحلية تفوق بكثير حماسة الحكومة المركزية، لأن كل مشروع يتم تنفيذه يعني توفير فرص عمل، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتعزيز تكتل سلاسل الإمداد الصناعية، وهذه كلها عوامل ترتبط بشكل مباشر بتقييم نجاح المسؤولين المحليين.

وضع «سانان» يذكر بحالة سابقة، مثل «ونهاي تكنولوجي». شركات انتقلت من أعمال تقليدية إلى أشباه الموصلات، وواجهت تقلبات حادة ومخاطر على مستوى المالك الفعلي. القاسم المشترك بينها: أنها لا تمثل مصالح المساهمين فقط، بل تحمل أيضاً مهمة استراتيجية تتعلق بكسر الاختناقات التقنية في الصناعة.

إذا انتقل التحكم في «سانان» إلى رأس مال حكومي عبر آلية سوقية، مع الحفاظ على الكفاءات التقنية والإدارية، فقد تتحول إلى نموذج مختلط: «ملكية حكومية + تشغيل خاص». في هذا النموذج، يوفر رأس المال الحكومي الاستقرار المالي والسياسي، بينما يحافظ الفريق الخاص على المرونة التقنية والسوقية ضمن إطار منضبط.

بالنسبة لحكومات، مثل: تشانغشا وتشونغتشينغ، «سانان» ليست شركة يمكن التخلي عنها، بل أصل استراتيجي يرتبط باستثمارات بمليارات، وبمستقبل الصناعة المحلية، ولا يمكن السماح بسقوطه بسبب أخطاء مالكيه يمكن تلافيها.

خلال العقدين الماضيين. منطلق الحكومات المحلية واضح: تحويل الموارد العامة إلى استثمارات صناعية تولد وظائف ونموًا اقتصادياً. لكن نقطة الضعف في هذا النموذج تكمن في اعتماده المفرط على استقرار شركة واحدة. عندما يتعرض المالك الفعلي لمشكلة، لا تهتز الشركة فقط، بل تهتز معها منظومة استثمار كاملة.

ما يميز أزمة «سانان» هذه المرة هو أن الجهة التي تقدمت بطلب تجميد وبيع الأسهم هي محاكم في تشونغتشينغ نفسها. حيث تم الحكم ببيع 68,563 مليون سهم من «سانان إلكترونيكس» لتسديد ديون تبلغ نحو مليار يوان. هذا يعني أن أزمة الديون متشابكة مباشرة مع مصالح المشروع المحلي.

حالياً، تسعى «مجموعة سانان» لإدخال مستثمرين استراتيجيين في المشروع، كما تدخلت جهات حكومية لتنسيق معالجة الأزمة. التوقع السائد في السوق هو أن رأس المال الحكومي في تشونغتشينغ أو تشانغشا قد يتولى بقية الأسهم عبر المزاد القضائي، ما يؤدي إلى انتقال سلس للسيطرة باتجاه الحكومة، وربما يشكل نموذجاً فريداً لتحويل السيطرة عبر السوق.

إذا وضعنا حالة «سانان» ضمن الإطار الأوسع، سنرى اتجاهها أكبر. حتى نهاية عام 2025، أنشأت الشركات الحكومية في مدينة غوانغتشو أكثر من 500 صندوق استثماري، بإجمالي يتجاوز 500 مليار يوان. من بينها نحو 200 صندوق مخصص للذكاء الاصطناعي، بإجمالي يتجاوز 160 مليار يوان، تغطي مجالات، مثل: شرائح الذكاء الاصطناعي، والرؤية الحاسوبية، والقيادة الذاتية، والذكاء المتجسد، الأهم، هو أن لجنة الإشراف على الأصول الحكومية في غوانغتشو سمحت بنسبة تحمّل خسائر تصل إلى 50% في هذه الصناديق، لتشجيع الاستثمار المبكر في التقنيات العميقة.

تسير شنغهاي في الاتجاه نفسه. ففي أيلول 2025، تم تأسيس أول صندوق اندماج واستحواذ صناعي في مجال بحجم أولي بلغ 5,702 مليارات يوان، بقيادة «بنك البناء» و«شركة شنغهاي للاستثمار». هذا الصندوق

والبنية التحتية للشحن.

بمعنى آخر، تكف «سانان» عند نقطة تحول ذات توتر عال. قصتها القديمة في تراجع، حيث تواجه أعمال LED منافسة شديدة، وتراجع الدعم الحكومي، بينما لا تزال أعمال كريد السيليكون في مرحلة استهلاك رأس المال، ما أدى إلى أول خسارة سنوية في تاريخها. لكن في الوقت نفسه، قصتها الجديدة تتشكل، حيث تنتج لها التطورات في شرائح الاتصالات الضوئية وكريد السيليكون أن تصبح منصة لأشياء الموصلات المركبة تمتد عبر مسارين أساسيين: الذكاء الاصطناعي، والطاقة الجديدة.

رأس المال الحكومي المحلي في قلب النقطة إذا رفعنا النظر قليلاً عن حركة السهم، سنجد أن خلف عاصفة «سانان» خطأ خفياً أكثر عمقاً يستحق التفكير: نموذج استثمار الحكومات المحلية في الصين يتغير بشكل جوهري. «سانان» ليست مجرد شركة لعائلة لين، بل هي أيضاً مشروع صناعي استراتيجي، راهنت عليه حكومات تشانغشا وتشونغتشينغ وشيامن الصينية المحلية، بمبالغ ضخمة. تشير البيانات إلى أن رأس المال الحكومي في تشانغشا استثمر بشكل تراكمي نحو 6,5 مليارات يوان في زيادات رأس المال، ليصبح ثاني أكبر مساهم. وفي عام 2023، ضخت شركة «تشونغتشينغ غاويونغ» الحكومية 10 مليارات يوان في «سانان إلكترونيكس»، مقابل حصة تبلغ 23,13%.

هذه الاستثمارات ليست دعماً مجانياً، بل هي تبادل: أموال عامة مقابل توطین صناعي. مدينة تشانغشا استثمرت لتحصل على مشروع كريد السيليكون. ومدينة تشونغتشينغ استثمرت لإنشاء مشروع مشترك بإجمالي استثمار يصل إلى نحو 23 مليار يوان، لبناء أول خط إنتاج واسع النطاق في الصين لشرائح كريد السيليكون بقطر 8 بوصات بمواصفات مناسبة للسيارات.

إن نموذج «رأس مال حكومي + تقنية خاصة + أرض محلية» ليس جديداً في تطوير صناعة أشباه الموصلات في الصين

الفكرة تبدو بسيطة، لكن أثرها كبير للغاية. في الأنظمة التقليدية، يصل استهلاك الطاقة في الكابلات النحاسية عند سرعة 1,6Tbps إلى ما بين 20 و40 بيكوجول لكل بت، بينما لا يحتاج نظام CPO LED Micro سوى 1 إلى 2 بيكوجول لكل بت، أي نحو 5% فقط من الاستهلاك التقليدي. بمعنى آخر، الوحدة الضوئية التقليدية بسرعة 1,6T تستهلك نحو 30 واط، بينما يمكن خفض هذا الرقم إلى نحو 1,6 واط باستخدام بنية CPO LED Micro، أي انخفاض يقارب 95%.

الأهم من ذلك، هو جانب الطلب. التقديرات تشير إلى أن المخدم الجديد الواحد من إنفيديا يحتاج إلى 162 وحدة ضوئية بسرعة 1,6T. وإذا تم احتساب نظام مكون من 200 رف خوادم، فإن ذلك يتطلب ما يقارب 30 مليون شريحة LED Micro. وهذا يعني أن الطلب على هذه التقنية في مجال الاتصالات الضوئية ينتقل من نطاق المختبرات إلى نطاق مئات الملايين من الوحدات.

هنا تحديداً وجدت «سانان أوبتوالكترونيكس» موقعها الجديد.

موقع «سانان» في خريطة الصناعة الجديدة تعد «سانان» واحدة من أكبر الشركات في الصين في مجال شرائح LED Micro. في مجال شرائح الاتصالات الضوئية، تتحرك الشركة على ثلاثة مستويات:

**المستوى الأول:** السوق التقليدي لمنتجات CW و EML، ما يسمح لها بالدخول إلى سلسلة توريد الوحدات المتطورة.

**المستوى الثاني:** سوق الاتصالات الضوئية داخل السيارات، المرتبط بتطور تقنيات القيادة الذاتية، وما يرافقها من زيادة في الحاجة إلى الربط داخل المركبة.

**المستوى الثالث:** الاتجاه الأكثر تقدماً، وهو CPO LED Micro، حيث طورت الشركة، بالتعاون مع جامعة تسينغها و«تشاينا موبيل»، أجهزة مصدر ضوء، تم إرسال عينات منها إلى عملاء دوليين.

كما دخلت «سانان» مجالاً آخر مهماً وهو كريد السيليكون. في مصنعها في هونان، يتم إنتاج ثنائيات وموسفت كريد السيليكون بكميات كبيرة، وقد تم توريدها بالفعل إلى شركات رائدة في مجالات الطاقة الجديدة

هذه الاستثمارات ليست دعماً مجانياً بل هي تبادل أموال عامة مقابل توطین صناعي

# الصين تتوج 250 عاماً من ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال والغرب يتخلف استثمارياً

هل تساءلت يوماً لماذا تنمو الصين اقتصادياً بسرعة تفوق نمو الغرب ضعفين على الأقل؟ ولماذا يصبر بعض المحللين الغربيين على أن الصين «تستثمر أكثر من اللازم». في مقال مهم أعاد نشره موقع مونثلي ريفيو بعد نشره في موقع «المراقب» الصيني، في السادس من نيسان 2026، يقدم الخبير الاقتصادي جون روس تحليلاً تاريخياً يقلب الطاولة على المفاهيم السائدة. فبينما يروج البعض لفكرة أن نسبة الاستثمار المرتفعة في الصين «40% من الناتج المحلي» تمثل «نشوها» أو «اختلالاً»، يكشف روس أن هذه النسبة ليست سوى الحلقة الأخيرة في سلسلة تمتد لـ 250 عاماً، منذ الثورة الصناعية في بريطانيا وحتى يومنا هذا.

■ جون روس\*

ترتيب وإعداد: د. أسامة دليقات

عندما انطلقت الثورة الصناعية في بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كانت نسبة الاستثمار الثابت في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 3%. كان المصنعون يبنون أولى الآلات البخارية، وتمدد خطوط السكك الحديدية الأولى، لكن الاقتصاد كان لا يزال يعتمد بشكل كبير على الزراعة والتجارة التقليدية. وبحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وبعد عقود من التطور الصناعي، ارتفعت النسبة إلى 10%. وكانت بريطانيا آنذاك أسرع اقتصاد نمواً في العالم، بمعدل سنوي بلغ 2,3% - وهو رقم يبدو متواضعاً بمعايير اليوم، لكنه كان ثورياً في عصره.

ثم جاء دور الولايات المتحدة. فبعد الحرب الأهلية، قفزت نسبة الاستثمار إلى ما يزيد على 20% من الناتج المحلي. ونتيجة لذلك، حققت أمريكا نمواً سنوياً بلغ 4,8% خلال فترة صارتها للاقتصاد العالمي، متجاوزة بريطانيا لتصبح القوة الاقتصادية العظمى الأولى في التاريخ الحديث.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت ألمانيا الغربية بنسبة استثمار بلغت 30%، تلتها اليابان بأكثر من 35%، ثم كوريا الجنوبية بنسبة مماثلة. ومع كل فقرة في نسبة الاستثمار، جاءت فقرة مقابلة في معدلات النمو: ألمانيا 5,3%، اليابان 6,4%، كوريا الجنوبية 8,4%، وأخيراً الصين بنسبة استثمار 40% ونمو سنوي 8,9%.

## ماذا تعني نسبة استثمار 40%؟

لنفهم الأرقام بشكل أعمق: الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة هو مجموع الاستهلاك والاستثمار. عندما نقول إن الصين تستثمر 40% من ناتجها، فهذا يعني بالضرورة أن الاستهلاك يشكل 60% في المقابل، تستثمر الولايات المتحدة 20% فقط وتستهلك 80%.

لكن المفارقة المذهلة - كما يوضح روس - أن معدل نمو الاستهلاك نفسه في الصين يفوق نظيره في أمريكا. فالنمو الاقتصادي السريع يولد دخلاً أسرع نمواً، وبالتالي استهلاكاً أسرع نمواً، رغم أن حصة الاستهلاك من الناتج أصغر نسبياً. وهذا يدحض الجدل السطحي الذي يروج أن «خفض الاستثمار يزيد الاستهلاك» - فالأمر معكوس تماماً.

## ماركس وسميث وكينز

يقول روس في مقاله إن ثلاثة من أعظم الاقتصاديين في التاريخ - رغم اختلافاتهم الجذرية - اتفقوا على هذه الحقيقة الأساسية:



المخطط والذي يقدم نجاحاته للعالم بوصفه «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية». أما الغرب، فمشكلته ليست في أن الصين تستثمر «أكثر من اللازم»، بل في أنه يستثمر «أقل من اللازم» بالنسبة لعصره التاريخي. وطالما استمر هذا العجز الاستثماري، سيستمر تباطؤ النمو، وتزايد عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

## خاتمة: دروس من 250 عاماً

يختتم روس مقاله بتذكير قوي: «إن ارتفاع نسبة الاستثمار في الناتج المحلي ليس شذوذاً. إنه المرحلة الأحدث من عملية اقتصادية مستمرة منذ 250 عاماً، منذ الثورة الصناعية. وهو علامة على الطابع المتقدم تاريخياً للاقتصاد الصيني».

وهكذا، فإن الأرقام التي ظننا البعض دليلاً على «خلل» في الاقتصاد الصيني، هي في الحقيقة دليل على أنه الأكثر انسجاماً مع قوانين التطور الاقتصادي. وقريباً جداً، كما يتوقع روس، سترى دولاً تستثمر أكثر من 40% من ناتجها - والسؤال الوحيد هو: هل ستكون الصين هي الرائدة في تلك المرحلة أيضاً، أم سينفوق عليها آخرون؟ الإجابة، كما يقول، تعتمد على خيارات السياسة الاقتصادية التي تتخذها الصين اليوم.

\* نبذة عن الكاتب: جون روس هو زميل أول في معهد تشونغ باغ للدراسات المالية بجامعة رنمين الصينية، وحائز على جائزة الكتاب الخاص في الصين، وهي أعلى جائزة حكومية صينية للمؤلفين الأجانب. شغل سابقاً منصب مدير السياسة الاقتصادية لعمدة لندن.

الغربية - الواعية وغير الواعية. الفرضية الضمنية التي يعمل بها هؤلاء المحللون هي: «إذا كان هناك اختلاف بين الصين والغرب، فلا بد أن الصين هي المخطئة». ولا يخطر ببالهم أبداً أن يسألوا السؤال المعاكس: «ماذا لو كان الغرب هو المتخلف عن الركب؟».

يضرِب روس مثلاً صارخاً بتقرير صادر عن بنك غولدمان ساكس. فقد تنبأ التقرير أن نمو الصين سينخفض إلى 3,4% سنوياً، مستنداً إلى افتراض أن الصين ستخفض استثماراتها من 42% إلى 35% لتتماشى مع «متوسط الدول ذات الدخل المتوسط». يعلق روس بسخرية: «تخيل أن شركة تريد دخول صناعة جديدة، فاستشارت غولدمان ساكس، فأخبرها بذلك: هناك شركة واحدة تنمو أسرع من البقية، لذا يجب أن تقلد الشركات البطيئة النمو!». الجميع سيضحكون على هذه النصيحة - لكن عندما يتعلق الأمر بالدول، تصبح «حكمة تقليدية».

## ماذا يعني هذا للصين والعالم؟

الخلاصة التي يصل إليها روس حاسمة: المستوى العالي للاستثمار في الصين ليس «مرضاً» يحتاج إلى علاج، بل هو دليل على تقدمها التاريخي. فالصين اليوم تفعل ما فعلته أمريكا قبل 150 عاماً، وما فعلته ألمانيا واليابان بعد الحرب - لكنها تفعله على نطاق أوسع وبتنائج أسرع.

إذا أرادت الصين الحفاظ على تفوقها، فعليها أن ترفض النصائح الغربية التي تدعوها إلى «التطبيق» مع النماذج البطيئة النمو. وعليها أن تواصل الاستثمار في البنية التحتية والصناعات المتطورة والتكنولوجيا، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق أهداف 2035 و2049 التي رسمها الاقتصاد الصيني

رأس المال الثابت «الاستثمار في الآلات والمعدات والبنية التحتية» يميل إلى الارتفاع كنسبة من الاقتصاد مع التطور، وهو الأمر الذي تفرد ماركس وحده في أخذه إلى منتهاه الأنصح نظرياً باكتشافه أن هذه الزيادة في التركيب العضوي لرأس المال تسبب ميلاً تاريخياً لانخفاض معدل الربح في ظل الرأسمالية.

أدم سميث، أبو الاقتصاد الكلاسيكي، لاحظ ظاهرة ارتفاع نسبة الاستثمار في مؤلفه «ثروة الأمم». كارل ماركس، الذي كان يكتب في ستينيات القرن التاسع عشر عندما كانت نسبة الاستثمار لا تتجاوز 10%، تنبأ بجرأة أن «قانون التقدم المطرد لرأس المال الثابت بالنسبة إلى رأس المال المتغير» سيكون سمة أساسية للرأسمالية. وجون ماينارد كينز، الذي أحدث ثورة في الاقتصاد بعد الكساد الكبير، بنى نظرياته جزئياً على إدراك الدور المتزايد للاستثمار.

الأكثر إجرأاً للمناهضين للماركسية، كما يذكر روس، أن الاقتصادي روبرت بارو - أحد مؤسسي «نظرية التوقعات العقلانية» وأكثر المنتقدين شراسة لكينز وماركس - اضطر بعد دراسة البيانات إلى الاعتراف بأن «نسبة الاستثمار تميل إلى الارتفاع مع تطور الاقتصاد». الحقيقة أقوى من الأيديولوجيا.

## لماذا يرفض الغرب هذه الحقيقة؟

هنا يطرح روس سؤالاً محرجاً: إذا كان ارتفاع نسبة الاستثمار حقيقة مثبتة بالأرقام والتاريخ والنظرية، فلماذا يصبر بعض المحللين الغربيين على وصف النموذج الصيني بـ«الخطأ»؟ الجواب، بحسب روس، هو «الغطرسة

يَدْعِي الغرب أن  
الصين تستثمر «أكثر  
من اللازم»، لكن  
الحقيقة تكمن في  
تخلف استثمار الغرب  
«أقل من اللازم»  
بالنسبة لعصرنا  
التاريخي

# «إسرائيل» والولايات المتحدة في سباق حاسم مع الوقت!



تركز الاهتمام خلال الأسبوع الماضي على إمكانية عقد جولة ثانية من المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة، وذلك بعد أن فشلت الجولة الأولى في العاصمة الباكستانية إسلام آباد في يوم السبت 11 نيسان، لكن المشهد العام لا يوحي بوجود أي تقدم فعلي في هذا الملف، ما يجعل الحرب معلّقة فعلياً، بينما تستمر تداعياتها بشكل متسارع على كافة الأصعدة.

## ■ علاء ابوزراج

هي أُنْها خفضت بشكل كبير من حدة المواجهات، وساعدت واشنطن في التراجع عن تهديداتها «بانهاء إيران ومحو حضارتها» لكن ذلك لم يخفف أبداً من تداعيات الحرب، فمضيق هرمز لا يزال مغلقاً، ورغم إعلان الجيش الأمريكي أنه سيطبق حصاراً على موانئ إيران، إلى أن الأخيرة نجحت في الحفاظ على النسبة الأكبر من شحناتها النفطية، بعد أن وصلت صادراتها إلى أعلى مستوى منذ تشديد العقوبات عليها، ونجح الجيش الإيراني وقوات الحرس الثوري، من تعطيل الملاحة بشكل كلي، ولا يمكن العبور إلا بعد التنسيق معها، ونقلت تقارير إلى أن حسابات البنك المركزي الإيراني بدأت بالفعل تستلم رسوم عبور السفن من المسارات الآمنة بالقرب من الشواطئ الإيرانية. كل ذلك يضع ملامح واضحة لطبيعة المشهد العسكري، ويؤكد أن الولايات المتحدة دخلت في واحدة من أصعب وأخطر أزماتها في التاريخ، فإن الحرب ومجرياتها لم تشكل فقط هزيمة عسكرية للجيش الأمريكي، بل بات الحديث عن تغيير شامل في الاقتصاد العالمي، واقترب انهيار منظومة البترودولار، وانتهاء عصر سيطرة الولايات المتحدة على الممرات المائية، وأصبحت مواضيع رائجة في الصحافة، بعد أن كانت مواضع «مقتسة» لا تمس!

## جانب من التداعيات داخل الولايات المتحدة

من جانب «إسرائيل» تزداد صعوبة المشهد بلا شك، لكن ذلك لا يعني أن مشروعها فشل حتى اللحظة، فهي تخوض حرباً وجودية، وتحاول تسخير كل الإمكانيات الأمريكية الممكنة في المعركة لأطول مدة زمنية، لكن الضغط الشديد على الولايات المتحدة يحمل تداعيات كبيرة في الداخل ويسرع من عملية التراجع،

إن ما تكشف الآن حول الجولة الأولى من المفاوضات وضع الإدارة الأمريكية في موقع صعب، فإمام وفد إيراني واسع يضم 70 شخصية من كافة الاختصاصات، يملكون الصلاحيات والمؤهلات الكافية للدخول في عملية تفاوض جديّة، كان يقف أمامهم وفد أمريكي يضم ثلاث شخصيات أساسية، هم: نائب الرئيس جي دي فانس، وصهر الرئيس الأمريكي جاريد كوشنر، والمطور العقاري، ومبعوث الرئيس الأمريكي ستيف وينكوف، الذي يعتبر إلى جانب كوشنر ممثلين شرعيين للمصالح «الإسرائيلية». وبالرغم من أن الطرف الإيراني كان رافضاً لإجراء مفاوضات مع كوشنر ووينكوف، وطلبوا أن يكون فانس هو المفاوض، إلا أن سير الجولة الأخيرة أظهر أن المسألة أعقد من ذلك، فرئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتانياهو أكد أن فانس كان يطلع بشكل متواصل على سير المفاوضات، وأضاف بشكل مهين، أن سلوك فانس هو فعلياً سلوك كل المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس، وبدلاً من التفاوض على شروط إيران العشرة بحسب إعلان الرئيس الأمريكي، تفاجئ الوفد الإيراني بطروحات بعيدة كل البعد عن منطلق التفاوض المتفق عليه، وعلى هذا الأساس بدأ واضحاً أن جولة تفاوض جديدة ضمن نفس المنطق لن تصل إلى أي نتيجة، وظهرت إيران بموقع أفضل بكثير، وأكثر جدية من الطرف المعتدي الأمريكي. وهذا فعلياً ما سمح لإيران من إعلان موقف واضح في رفض أي تفاوض تحت الضغط، ولم ترض حضور الجولة التالية، مما فرض على واشنطن تمديد الهدنة التي كانت مقرر أن تنتهي في 21 نيسان الجاري إلى موعد غير محدد. إن من النتائج غير المعلنة لجولة المفاوضات،

هناك استقالات وإقالات تجري بوتيرة أسرع وأكبر، شملت العديد من الشخصيات، كان على رأسها، استقالة جو كينغ مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، وهو شخصية مهمة ومؤثرة، أولاً كونه من الشخصيات التي كانت تدعم ترامب، وهو مدير واحدة من أكثر المؤسسات حساسية، فهذا المركز هو المسؤول عن التنسيق والربط بين وكالة المخابرات المركزية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ووزارة الدفاع الأمريكية، وكالة الأمن القومي، أي أن كينغ كان على إطلاع كامل بخصوص الوقائع الحقيقية للحرب، وهناك أيضاً إقرار رئيس أركان الجيش الأمريكي راندي جورج على التقاعد وترك منصبه، وقالت تقارير إعلامية: إن السبب كان خلافات حول الحرب في إيران، وكانت المشكلة أن هذه الإقالة جاءت بشكل فوري، وفي أثناء الحرب، لتترك هذا الموقع الحساس فارغاً في وقت القتال! وأقيل لاحقاً ومنذ أيام قليلة وزير البحرية جون فيلان، وهو مسؤول مدني كان من أبرز الداعمين لترامب، بسبب خلافات استراتيجية مرتبطة بالأسطول الأمريكي، والتوجهات العامة لسد الثغرات الموجودة، هذا بالإضافة إلى إقالات أخرى ترتبط بمشاكل داخلية، مثل: إقالة وزيرة الأمن الداخلي كريستي نوم، والنايب العام بام بوندي، ووزيرة العدل لوري تشافيز-ديريمر.

ويضع الكيان الصهيوني في حالة من السباق مع الزمن، فإن الولايات المتحدة ستصل إلى لحظة محددة، لن تكون قادرة على الفعل في هذا الملف، وإن لم يكن قد أحرز تقدّم حقيقي، سيكون من الصعب بالنسبة لـ «إسرائيل» تغيير المشهد بشكل استراتيجي. ما يمكن الاستناد إليه بهذا الخصوص، ويعكس جزءاً من المشهد، هو تلك التغييرات الكبيرة التي تحدث داخل بنية الجيش الأمريكي، والتي بدأت منذ ولاية ترامب الأولى، عبر سلسلة من الإقالات والتعيينات التي تبدو مسألة متوقعة مع وصول إدارة جديدة، إلا أن المسألة تتطور بسرعة كبيرة، ما أحدث خللاً في البنية بشكل جدي، فإن بعض المواقع القيادية ظلت شاغرة لسبعة أشهر قبل أن يجري تعيين جديد، ما زاد من مركزة القرار لدى مجموعة لا تتمتع بـ «الكفاءة» الحقيقية، وخلق حالة من عدم التوازن في بنية المؤسسة العسكرية.

لكي تبدو الصورة أوضح، يمكننا ذكر بعض الأمثلة، ففي بداية ولاية ترامب، وقبل الحرب، شهدنا إقالات حساسة، مثل: إقالة قائد الأركان تشارلز براون، والادميرال ليزا فرانشيستي رئيسة العمليات البحرية، وأقيل أيضاً مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية «DIA» جيفري كروز في شهر آب 2025 وذلك على إثر تقارير شككت في نجاح ضربات ضد المفاعلات الإيرانية. لكن وبعد بداية الحرب الأخيرة على إيران، يظهر بشكل واضح أن

إن استمرار تداعيات الحرب وغيرها من الملفات بهذا الشكل سيزيد من تسارع التخبط ويقودنا إلى مرحلة جديدة لا يمكن التنبؤ بحجم أثرها على الولايات المتحدة التي عرفناها

إن العرض السابق يعد مؤشراً جدياً على درجة الاضطراب التي تشهدها دوائر الحكم الأمريكية، وتحديدًا في المؤسسات الأمنية والعسكرية، وإن كان البعض يرى في هذه الإقالات مجرد إجراءات يقوم بها وزير الحرب بيت هيغينيث مع الرئيس الأمريكي، بهدف ضبط الولاءات داخل هذه المؤسسات الحساسة، فإن ذلك لا يغير من جوهر المسألة، إذا أن طبيعة المرحلة التي تمر فيها الولايات المتحدة لم تعد تسمح لها بالحفاظ على الشكل القائم لهذه المؤسسات، التي يفترض أن تخلق حالة من التوازن، أما اليوم فهناك مواجهات حامية تجري وراء الأبواب المغلقة، ولا نعرف منها إلا اليسير، وهو ما يمكن أن يؤكد أن قدرة واشنطن على التماسك في هذه اللحظات الحساسة بات مسألة مشكوك بها بشدة، وإن استمرار تداعيات الحرب وغيرها من الملفات بهذا الشكل سيزيد من تسارع هذا التخبط، ويقودنا إلى مرحلة جديدة، لا يمكن التنبؤ بحجم أثرها على الولايات المتحدة التي عرفناها!

## أوروبا عجز بالفعل.. وأوكرانيا عصا استنادها الأخيرة



تدخل الحرب في أوكرانيا مرحلة جديدة من التصعيد، لكن دون أي تحول كبير وحاسم بعد، فخلال الأسابيع الأخيرة، كثفت روسيا عملياتها العسكرية على امتداد الجبهات، من الشمال الشرقي إلى الشرق والجنوب، ضمن استراتيجية تقوم على الضغط المستمر وتآكل القدرات الأوكرانية، دون السعي إلى اختراق سريع، وهذا النمط يعكس ثقة متزايدة لدى موسكو بقدرتها على إدارة حرب طويلة، تستنزف فيها أوكرانيا تدريجياً على المستويين العسكري والاقتصادي.

### ■ نور الحمشقي

بدا واضحا أن المسار السياسي لا يزال معلقاً، وأن أي حديث عن تسوية شاملة يبقى مؤجلاً في ظل استمرار التشدد والتعتنق الأوروبي، ورفضه الاعتراف بالتخوفات والحقوق الروسية التي كانت سبباً لبدا العملية العسكرية. على الضفة الأوروبية، جاء الإعلان عن الحزمة العشرين من العقوبات ليؤكد استمرار النهج ذاته، فقد أعلن رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا عن إجراءات جديدة تستهدف القطاع المصرفي الروسي، مع توسيع نطاق العقوبات ليشمل بنوكاً من دول ثالثة يشتهر في مشاركتها في الالتفاف على القيود، كما شملت الإجراءات تقييد التعاملات باليورو، وتشديد الرقابة على صادرات التكنولوجيا، في محاولة لإغلاق منافذ تستخدمها موسكو في تجارتها الدولية. لكن هذه العقوبات، رغم تعقيدها المتزايد، تعكس في جوهرها مأزقاً أوروبياً أكثر مما تعكس قدرة على التأثير، فالاتحاد الأوروبي، الذي انتقل من العقوبات المباشرة إلى ما يشبه «إدارة شبكات الالتفاف العالمية»، يجد نفسه في مواجهة واقع

في المقابل، تواصل كيف الاعتماد على أدوات غير تقليدية، وعلى رأسها الطائرات المسيّرة والضربات بعيدة المدى، في محاولة لتعويض الاختلال في موازين القوة التقليدية، هذه العمليات تستهدف العمق اللوجستي والصناعي الروسي، بما في ذلك منشآت الطاقة والبنية العسكرية، في سياق استراتيجية تهدف إلى رفع كلفة الحرب على موسكو، وإبطاء زخمها الميداني، غير أن هذا النمط، رغم فعاليته التكتيكية كأهداف مهمة، لم ينجح حتى الآن في إحداث تغيير استراتيجي واضح على الأرض.

سياسياً، يعكس التصعيد الميداني الأخير فشل مسار التهينة الذي طرح خلال فترة عيد الفصح، فوقف إطلاق النار المؤقت الذي أعلنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قبل بتعامل حذر من الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، دون أن يتحول إلى مدخل لمسار تفاوضي جاد، وبذلك،

هذه الفعالية أكثر بمرور الوقت.. ومع استمرار هذا التوازن، فإن الخاسر الفعلي لا يقتصر على أوكرانيا وحدها، بل يمتد إلى أوروبا نفسها، التي تدفع كلفة اقتصادية وسياسية متصاعدة دون تحقيق أهدافها المعلنة، وفي ظل غياب مراجعة أوروبية جديّة لنهجها المتشدد، من المرجح أن يستمر هذا المسار، حيث تتآكل أوكرانيا تدريجياً، بينما تتكيف روسيا مع الحرب كواقع طويل الأمد.

اقتصادي وسياسي معقد، حيث لم تنجح هذه الإجراءات في تغيير السلوك الروسي، أو التأثير جدياً على اقتصاده، بل دفعت موسكو إلى تسريع بناء بدائل مالية وتجارية خارج المنظومة الغربية. في المحصلة، يبدو أن مسار الحرب لا يزال يميل لصالح روسيا، التي نجحت في تثبيت نمط استنزاف طويل الأمد، مقابل عجز أوكرانيا عن قلب المعادلة، واعتماد أوروبي على أدوات ضغط لم تثبت فعاليتها، بل وتختسر

## من أوريان إلى ماغيار... المجر تبدل وجهها وموقعها



بعد فوز ائتلافه الحكومي بأربع ولايات متتالية منذ 2010، خسر حزب «فيديش» بقيادة رئيس الوزراء المجرى فيكتور أوربان انتخابات 2026 لصالح حزب «تيسا» بقيادة بيتر ماغيار بأغلبية ساحقة: 141 مقعداً من أصل 199 في الجمعية الوطنية المجرية، وبذلك تنتهي حقبة أوربان الممتدة 16 عاماً.

### ■ ملاذ سعد

في الحرب، كما رفض التخلي عن خطوط الطاقة الروسية، وحاول حث الدول الأوروبية على القيام بالمثل، انطلاقاً من مصلحة المجر الوطنية. في المقابل، عرف عن أوربان قربه من «إسرائيل» ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث أقدم أيضاً على استخدام حق النقض لمنع تمرير مشاريع عدة مناهضة لـ «إسرائيل» في الاتحاد الأوروبي، كما قدم طلباً للانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية، معتبراً أنها «لم تعد مؤسسة قضائية محايدة، بل أصبحت تتخذ مواقف سياسية» بعد إصدارها حكماً باعتقال نتنياهو، وهو ما رفض أوربان القيام به خلال زيارة سابقة من نتنياهو لبودابست. ووصل هذا التقارب حد تدخل كل من نتنياهو وترامب علناً في

كان فيكتور أوربان أصغر رئيس وزراء في تاريخ المجر حين فوزه بولايته الأولى بين 1998 و2002 التي قاد بلاده حينها للانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي «الناتو» في 1999، قبل أن يعود في عام 2010 وحتى 2026 لانتهاج سياسات مغايرة ومختلفة عن خط العولمة والليبرالية للاتحاد الأوروبي، تصاعدت حدتها خلال السنوات الماضية، لصالح سياسات محافظة ومدافعة عن سيادة المجر. في ولايته الأخيرة، كان الملف الأوكراني وعلاقات المجر مع روسيا من أبرز ملفات الخلاف بين بودابست وبروكسل، حيث استخدم أوربان حق النقض داخل الاتحاد الأوروبي لمنع العديد من مشاريع قرار تمويل ومساعدة أوكرانيا

أوكرانيا نفسها، لتشمل مناطق أخرى من أوروبا، ومثل هذا الضغط الموضوعي قد يدفع الأوروبيين لدفع أي من قاداتهم للقيام بما كان يقوم به أوربان نفسه عند الضرورة. إلا أنه يغير كثيراً فيما يتعلق بـ «إسرائيل» التي خسرت حليفاً هاماً لها داخل الاتحاد الأوروبي، مما يجعل قدرة الأخير أعلى بالضغط على تل أبيب، لصالح الفلسطينيين بطبيعة الحال، وإنما لصالح الأولوية الأوكرانية فقط.

في «الديمقراطية الليبرالية» وأولوية أوكرانيا على حساب «إسرائيل»، وفي القطيعة والتصعيد تجاه روسيا. عملياً، لن يغير هذا الأمر شيئاً كثيراً بالنسبة لروسيا فيما يتعلق بالملف الأوكراني، لا ميدانياً ولا سياسياً، فالاتجاه الموضوعي لهذه الحرب واضح وثابت، والمعادلة كانت وما تزال نفسها بالنسبة للأوروبيين: إما قبول النتائج بأقل الخسائر، أو التصعيد وصولاً لخسائر أكبر، تتضمن مخاطر أعلى تتجاوز حدود

الانتخابات المجرية بمحاولة مساعدة أوربان. وخسارة أوربان، والتي أعلنها بنفسه وبشكل سلمي حتى قبل صدور النتائج النهائية - بعد توقعات بأنه قد يقدم على التشكيك بالعملية الانتخابية - بمقابل فوز بيتر ماغيار والذي يمثل نقياً شبه كامل لخط وسياسات أوربان، يعني أن المجر ستنتقل من موقع إلى آخر في الفترة المقبلة، لتندمج بشكل أكبر مع سياسات الاتحاد الأوروبي ككل

# الهجمات المتزامنة في مالي... اختبار صلابة منظومة الكونفدرالية



تشهد مالي لحظة مفصلية جديدة في مسار نزاعها الممتد منذ أكثر من عقد، حيث تتقاطع التطورات العسكرية والأمنية الأخيرة مع مسار سياسي وإقليمي بالغ التعقيد. فالهجمات المنسقة التي شهدتها عدة مدن، من الشمال في كيدال وعاو إلى الوسط في موبتي، ووصولاً إلى محيط العاصمة باماكو، تمثل حلقة ضمن صراع مفتوح على شكل الدولة، ومستقبل التوازنات في منطقة الساحل الأفريقي.

## ■ معزز منصور

الواقع العسكري، حرباً إعلامية موازية لا تقل أهمية عن المواجهة على الأرض. في المقابل، تمكنت القوات الحكومية من احتواء الهجمات في مدن أخرى، مثل: كاتي وموبتي وعاو، مع إعادة الانتشار وتأمين المنشآت الحيوية. استطاع المجلس العسكري بقيادة أسيمي غويتا امتصاص الصدمة المرافقة للهجوم المركب، ومنع تحول الهجمات إلى انهيار شامل، وهو سيناريو لطالما راهنت عليه الجماعات المسلحة في مراحل سابقة.

## ليست مجرد اضطرابات أمنية

لكن ما يمنح هذه التطورات بعداً أعمق هو توقيتها السياسي والإقليمي. فمالي، إلى جانب بوركينا فاسو والنيجر، تضي في مسار إعادة تشكيل بنية السلطة والسيادة، ضمن ما بات يعرف بكونفدرالية دول الساحل. هذا المسار، الذي يتحدى النفوذ التقليدي للقوى الغربية في المنطقة، يضع هذه الدول في مواجهة ضغوط متعددة الأشكال، من العزلة السياسية إلى التهديدات الأمنية المتصاعدة. من هذا المنظور، لا تبدو الهجمات مجرد تصعيد ميداني، بل يمكن قراءتها أيضاً كمحاولة مستمرة لضرب النموذج الناشئ في الساحل، أو على الأقل اختبار صلابته في مرحلته الأولى. فاستهداف مدن متفرقة في توقيت واحد، ومحاولة إظهار الدولة بمظهر العاجز عن السيطرة، يخدمان هدفاً يتجاوز المكاسب العسكرية المباشرة، نحو التأثير في المعنويات والثقة. المواقف الدولية بدورها تعكس حساسية الوضع. فقد أدانت روسيا الهجمات، وأعلنت تضامنها مع مالي، في موقف ينسجم مع تقاربها

في الساعات الأولى من يوم السبت، أعلنت جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» المرتبطة بتنظيم القاعدة، مسؤوليتها عن هجمات متزامنة، هذه الهجمات نفذت بالتنسيق مع «جبهة تحرير أزواد». هذا التداخل بين التنظيمات الجهادية والحركات المحلية المسلحة يعكس طبيعة التمرد المركب في مالي، حيث لم يعد الصراع محصوراً بين الدولة وتنظيمات عابرة للحدود، بل أصبح شبكة معقدة من التحالفات المرحلية والأهداف المتقاطعة.

ورغم عنف الهجمات واتساع رقعتها الجغرافية، لم تسجل باماكو انهياراً أمنياً، وهو عنصر مهم في قراءة المشهد. إذ سعت العمليات، على ما يبدو، إلى إحداث صدمة متزامنة في عدة نقاط، بهدف إرباك الدولة أكثر من السيطرة المباشرة على العاصمة. هذا النمط ليس جديداً؛ فقد شهدت البلاد خلال السنوات الماضية محاولات مشابهة، من بينها الهجوم على مدرسة تدريب قوات الأمن قرب مطار باماكو في سبتمبر 2024، والذي أوقع عشرات القتلى، إضافة إلى عمليات لاحقة استهدفت خطوط الإمداد الحيوية، خاصة الوقود.

أما في كيدال، التي تعتبر العقدة الأكثر حساسية تاريخياً وسياسياً، فتدور معركة لم تحسم بعد. فبينما تحدثت أطراف مسلحة عن استعادة السيطرة على المدينة، تشير المعطيات الميدانية إلى استمرار وجود الجيش المالي في مواقع استراتيجية، مع تركزه في القواعد العسكرية وانتظاره تعزيزات، خصوصاً جوية، قد ترجح الكفة في المرحلة المقبلة. هذا التباين في توصيف السيطرة يعكس، إلى جانب

مصالح هذه الجماعات. ومن جهة أخرى فإن دول الكونفدرالية ستكون جزءاً من الصراع في حال توسعه أو استمراره، وقد نشهد تدخلاً مباشراً، خاصة بعد تشكيل قوات مشتركة في الأشهر السابقة بهدف حماية أمن الدول الثلاث، وتعزيز الاستقرار.

المتزايد مع السلطات العسكرية في باماكو. أما الدول الغربية، ورغم أنها لن تستطيع إعلامياً الوقوف إلى جانب جماعات مصنفة إرهابية إلا أن هذه الدول كانت تعمل بشكل علني لتقويض ما جرى إنجازه في كونفدرالية دول الساحل، وهي لذلك وفي أقل تقدير تتقاطع مصالحها مع

في المحصلة، تقف مالي أمام عدة سيناريوهات مفتوحة. فقد تتجه الأمور نحو حرب استنزاف طويلة تعيد إنتاج نمط الصراع المزمن، أو نشهد جولات قتال خاطفة يعقبها تثبيت مؤقت للسيطرة، أو حتى تطورات مفاجئة تقود إلى اختلالات كبيرة في ميزان القوى. غير أن الثابت حتى الآن هو أن الدولة لم تفقد تماسكها، وأن الجماعات المسلحة، رغم قدرتها على المبادرة، لم تتجج في تحقيق اختراق حاسم. بين هذين الحدين، يستمر الصراع بوصفه اختباراً مزدوجاً: لقدرة دولة مالي على فرض السيطرة، ولقدرة النموذج الإقليمي الناشئ في الساحل على الصمود في وجه الضغوط الأمنية والسياسية المتداخلة. وفي هذا الاختبار، لن تكون النتائج عسكرية فقط، بل سترسم ملامح مرحلة كاملة في غرب أفريقيا.

## استراتيجية التوتير بالوكالة... قراءة في مناورات «باليكاتان 2026»



هذه المناورات إلى محاولة تعطيل صعود الأقطاب الدولية الجديدة باعتماد سياسة «التوتير بالوكالة» من خلال إغراق منطقة المحيط الهادئ في نزاعات استنزافية جانبية، تضمن بقاء واشنطن بعيدة عن التكلفة المباشرة، بينما يشتعل محيط الآخرين.

في جوهرها أن واشنطن تدرك - وخصوصاً بعد الحرب الأخيرة في إيران - استحالة أي مواجهة مباشرة مع الصين، لذلك تسعى بشكل حثيث للتوتير وتوريط الآخرين، محولة دول المنطقة إلى «مصدات صدمات» جغرافية تهدف لاستنزاف الخصوم. وتسعى عبر

الاستقرار الإقليمي، كما اعتبرت بكين نشر منظومة «تايفون» الصاروخية تهديداً مباشراً لأممها القومي، واستفزاً يتجاوز حدود التدريب الدفاعي، معتبرة المناورات محاولة لإعادة عقلية الحرب الباردة. تكشف التصريحات الأمريكية

وفرنسا. تجاوزت هذه المناورات مجرد كونها نشاطاً دورياً يهدف لتبادل الخبرات، لتصبح منصة عسكرية متقدمة لتجربة أسلحة هجومية في مناطق التماس المباشر مع الصين، مثل: جزر شمال لوزون، وبالاوان. وقال العقيد دينيس هيرنانديز، المتحدث باسم القوات الفلبينية المشاركة في المناورات: إن الجيش الياباني سيستخدم صاروخ كروز من طراز 88 لإغراق سفينة قبالة سواحل باواي الشمالية.

وقد واكب هذا التحشيد العسكري سجلاً سياسياً حاداً، حيث أكد القائم بالأعمال الأمريكي في مانيل، روبرت إوينغ، أن هذه المناورات هي «الترجمة العملية لالتزام واشنطن الصارم بالدفاع المشترك»، بينما وصفها وزير الدفاع الفلبيني غيلبرتو تيودورو بأنها «أداة ردع جماعي» لا ينبغي للصين اللق منها. بدوره، جاء الرد الصيني حاسماً، إذ وصف المتحدث باسم الخارجية غوو جياكون هذه التحركات بأنها «لعب بالنار»، محذراً من أن جلب قوى خارجية لن يؤدي إلا لزعزعة

تبرز مناورات «باليكاتان 2026» بنسختها الأضخم تاريخياً، وبمشاركة يابانية قتالية لافتة، بوصفها خطوة جديدة باتجاه انتقال واشنطن من مرحلة المواجهة المباشرة إلى الاحتماء خلف تحالفات إقليمية لمواجهة القوى الصاعدة. ويكشف الحشد في بحر الصين الجنوبي عن رغبة أمريكية في إعادة توزيع مخاطر الصدام العسكري على كاهل «الحلفاء».

## ■ حلا الحايك

انطلقت هذه المناورات والتي تعرف بـ «كتفا بكتف» في 20 نيسان 2026 ومن المقرر أن تستمر حتى 8 أيار 2026، بمشاركة تجاوزت 17,000 جندي، حيث دفعت الولايات المتحدة بحوالي 10,000 جندي مقابل 5,000 من الجانب الفلبيني. والجديد في هذه النسخة يتمثل بانتقال اليابان من دور المراقب إلى المشارك القتالي بـ 1400 جندي، إلى جانب وحدات رمزية من أستراليا

# أمريكا تحاول عدم الانكفاء



ظروفها الوطنية. ولهذا، تنص الاستراتيجية الجديدة عند تناولها لأمريكا اللاتينية على أن: «ترغب في أن ننظر إلينا الدول الأخرى باعتبارنا الشريك المفضل، وسنعمل على منعها من التعاون مع دول أخرى وينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لطرد الشركات الأجنبية التي تبني البنية التحتية في المنطقة». ومن الواضح أن عبارة «طرد الشركات الأجنبية التي تبني البنية التحتية» تشير مباشرة إلى الصين.

المسلسلة الجزرية الثانية، مما يقسم شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا إلى مسرحين منفصلين. إن ردع اندلاع نزاع في مضيق تايوان - ويفضل أن يتم ذلك من خلال الحفاظ على التفوق العسكري - هو أولوية قصوى». وقد باعت أمريكا مؤخراً أسلحة لتايوان بقيمة 11 مليار دولار، وهي أكبر صفقة من نوعها في التاريخ. كما اقترح ترامب زيادة الميزانية العسكرية لهذا العام من تريليون دولار إلى 1,5 تريليون دولار - وهو مبلغ يتجاوز بكثير ما يلزم لإدارة شؤون نصف الكرة الغربي.

وأكدت «استراتيجية الدفاع» لعام 2026 على تطوير نظام دفاع صاروخي يعرف باسم «القبة الذهبية»، وهو نظام لا يستهدف دولا مثل: كوريا الشمالية التي تمتلك عددا محدودا من الصواريخ العابرة للقارات، بل يهدف إلى مواجهة دول، مثل: الصين التي تمتلك ترسانة كبيرة من الصواريخ بعيدة المدى. وجاء في الوثيقة: «ستعطي وزارة الدفاع الأولوية لخطة «القبة الذهبية» التي اقترحها الرئيس ترامب، مع التركيز على تطوير حلول فعالة من حيث التكلفة لمواجهة هجمات صاروخية كثيفة وغيرها من التهديدات الجوية المتقدمة». إن جوهر «القبة الذهبية» يتمثل في سعي أمريكا لامتلاك القدرة على تنفيذ ضربة نووية استباقية ضد دول مثل: الصين. ويأتي هذا المشروع بعد انسحاب أمريكا الأحادي من «معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى» و«معاهدة الصواريخ المضادة للباليستية»، ورفضها تجديد «معاهدة ستارت الجديدة»، مما أدى إلى انتهاء صلاحيتها.

في الوقت الحالي، لا تجرؤ أمريكا على شن حرب نووية، لأنها تواجه احتمال رد نووي مدمر من الصين وروسيا. غير أن الاستراتيجية التي يعكسها مشروع «القبة الذهبية» تقوم على أنه إذا شنت أمريكا ضربة نووية أولى على الصين أو روسيا، فإن هذا النظام سيكون قادراً على اعتراض عدد محدود من الصواريخ التي قد تنجو من الضربة الأولى وتطلق باتجاه أمريكا، وبالتالي حماية أراضيها. ورغم الشكوك التقنية حول إمكانية تطوير نظام دفاع صاروخي فعال بالكامل، فإن استثمار أمريكا المكثف في هذا المشروع يكشف بوضوح عن نواياها العدوانية، بغض النظر

عن الصين الهدف الاستراتيجي الدائم إن سياسة أمريكا تجاه أمريكا اللاتينية لا تتعلق بالقارة نفسها فحسب، بل تمثل أيضاً هجوماً على الصين. غير أن الهجوم الاستراتيجي الأمريكي على الصين لا يقتصر على نصف الكرة الغربي. ولتحديد ما إذا كان قرار ترامب بإلغاء الرسوم الجمركية البالغة 145% على الصين يعكس رغبة حقيقية في تحسين العلاقات، أم مجرد مناورة تكتيكية، لا بد من تحليل شامل ومعمق لبقية سياساته. فألى جانب نصف الكرة الغربي، لم تنسحب إدارة ترامب من مناطق أخرى في العالم، بل على العكس، حذت الصين صراحة كهدف استراتيجي من خلال «استراتيجية الأمن القومي» لعام 2025 و«استراتيجية الدفاع» لعام 2026. فقد أشارت الأخيرة إلى أن الاستراتيجية الأولى وجهت وزارة الدفاع إلى «الحفاظ على توازن عسكري موات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ». كما أوضحت الوثيقة أن تقليص الوجود العسكري في أوروبا يهدف إلى تركيز الموارد على مواجهة الصين. ورغم أن أمريكا تزعم أنها «ستواصل الانخراط في الشؤون الأوروبية»، إلا أنها تؤكد أن الدفاع عن الوطن واحتواء الصين يجب - وسيكون - على رأس الأولويات. وفيما يتعلق بتايوان، شددت «استراتيجية الأمن القومي» لعام 2025 على استمرار تقديم الدعم العسكري: «إن الحفاظ على توازن عسكري تقليدي موات يظل عنصراً أساسياً في المنافسة الاستراتيجية. ويحظى ملف تايوان باهتمام واسع، جزئياً بسبب هيمنتها على إنتاج أشباه الموصلات، لكن السبب الرئيسي هو موقعها الذي يتيح الوصول المباشر إلى

زعمت أمريكا مؤخراً، أن لها الحق في السيطرة على طرق الملاحة البحرية الدولية وحصارها في أعالي البحار على نطاق عالمي، بعيداً عن مياها الإقليمية. إن خطاب السيطرة الأحادية على بحار العالم والتجارة الدولية لا يشكل ضربة مباشرة للدول الخاضعة للعقوبات الأحادية فحسب، بل يشكل أيضاً انتهاكاً مباشراً للدول الأخرى التي تستورد السلع من تلك الدول. فعلى سبيل المثال: يقطع الحصار الأمريكي على إيران إمدادات النفط الإيرانية إلى دول أخرى، بما يضر باقتصادات تلك الدول. ورغم أن محاولة أمريكا السيطرة الأحادية على بحار العالم تنتهك حقوق جميع الدول، فإن أمريكا تحاول كسر الدول واحدة تلو الأخرى، لأنها تدرك أن هذا النوع من المواجهة الثنائية هو الأكثر ملاءمة لها.

## ■ فيخايف بارشاد وجون روس

تقديرنا للأحداث التي تحتاج إلى توقعها والاستعداد لها. غير أنه لا يمكن إصدار حكم واضح بين هذين التفسيرين إلا من خلال ربطهما بالسباق العام لسياسات الإدارة الأمريكية، لا من خلال قراءة أحداث منفردة بمعزل عن غيرها. كما لا يمكن فهم مختلف القضايا الساخنة الراهنة فهماً دقيقاً إلا بوضعها ضمن هذا السياق. وسنعرض فيما يلي رؤية للمشاهد العام تؤيد وجهة النظر هذه.

## ■ نصف الكرة الغربي لا يعني الانكفاء!

يذهب البعض إلى تفسير مفاده أن سياسة ترامب في ولايته الثانية تعني أن أمريكا تتكفى إلى نصف الكرة الغربي. غير أن شن أمريكا حرباً شاملة على إيران في غرب آسيا قد أربك هذا الرأي. لكن هذا لا ينتقص من فكرة أن الولايات المتحدة، بطبيعة الحال، تسعى للهيمنة على نصف الكرة الغربي. فقد نصت «استراتيجية الأمن القومي» لعام 2025 بوضوح على أن: «الولايات المتحدة، بعد سنوات من الإهمال، ستعيد التأكيد على مبدأ مونرو وتطبيقه من أجل استعادة مكانتها المتميزة في نصف الكرة الغربي».

وقد أعادت إدارة ترامب التأكيد صراحة على مبدأ مونرو لعام 1823 «سيطرة أمريكا على القارة الأمريكية»، وأعلنت أنها ستطبقه بكل الوسائل. لكن هذا ليس مجرد شأن ثنائي بين أمريكا وأمريكا اللاتينية، فـ «استراتيجية الأمن القومي» الجديدة، رغم أنها لم تنسج الصين صراحة، إلا أنها أوضحت بجلاء أن الهدف لا يقتصر على استقلال دول أمريكا اللاتينية، بل يشمل أيضاً الصين - التي تعد شريكاً رئيسياً في التجارة والبناء للعديد من دول المنطقة، وقد أسهمت علاقاتها معها في تعزيز قدرة هذه الدول على اتباع مسارات تنموية تتوافق مع

من منظور إطار السياسة الخارجية الأمريكية الراهنة، فقد طرحت إدارة ترامب في هذا الصدد سياستين تبدوان، للوهلة الأولى، متناقضتين. من جهة، تنتهج أمريكا سياسة شديدة الصلابة وعدوانية تعتمد مباشرة على القوة العسكرية. فقد شنت حرباً شاملة على إيران، وفرضت حصاراً نظفياً بهدف إسقاط الحكومة الكوبية، وشنت هجوماً عسكرياً على فنزويلا واختطفت رئيسها، كما احتجزت سفناً تابعة لدول أخرى بصورة اعتباطية في أعالي البحار، على بعد آلاف الكيلومترات من أمريكا. ومن جهة أخرى، وفي الوقت نفسه، ألغت أمريكا الرسوم الجمركية البالغة 145% التي كانت قد فرضتها سابقاً على الصين، وخففت لهجتها السابقة المعادية للصين. وفي خطاب حالة الاتحاد الأخير، لم يذكر ترامب الصين مباشرة ولا مرة واحدة. أما في المسألة الروسية، فقد حاول ترامب الدفع نحو إنهاء الحرب في أوكرانيا، غير أن هذه الجهود لم تنجح حتى الآن.

هناك تفسيران محتملان لهذه المجموعة من السياسات والتحركات الأمريكية: يرى التفسير الأول أن أمريكا تسعى فعلاً، على المستوى الاستراتيجي، إلى تحسين العلاقات مع الصين. وبحسب بعض القراءات، يعود ذلك إلى أن أمريكا قررت الانكماش إلى نصف الكرة الغربي، والتخلي عن الهيمنة العالمية. أما التفسير الثاني، فيرى أن أمريكا لا تفعل سوى تبني استراتيجية تكتيكية، إذ أدركت أن تحدي الصين مباشرة منذ البداية، وهي التي تعتبرها «أقوى منافس»، كان خطأً. إن التقييم الواقعي والدقيق لهاتين الإمكانيتين سيكون له، بلا شك، أهمية عملية كبرى في



«ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لطرد الشركات الأجنبية التي تبني البنية التحتية في المنطقة» ومن الواضح أن هذه العبارة تشير مباشرة إلى الصين

# بممارسة سياسات عدوانية فائقة



التي ترفض الامتثال بالعقوبات والحرب. ويرى فارغاس، أن هذا السلوك العدواني يعكس حالة تراجع. فمع تدهور القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي، تحاول واشنطن إعادة عقارب الساعة إلى زمن الاستعمار الغربي. وخلال مؤتمر ميونيخ للأمن في شباط، عبر وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو بوضوح عن الأساس الأيديولوجي لسياسة الإدارة، حيث أعرب عن أسفه لانحدار «الإمبراطورية الغربية العظيمة» أمام «الشويعيين الملحدين»، وهو ما يعد دعوة صريحة للعودة إلى القرن التاسع عشر، وإنهاء مبادئ السيادة وتقرير المصير ونزع الاستعمار. ولم يبق للمستعمرين اليوم سوى الحنين إلى أمجاد الماضي.

تُنفذ أمريكا استراتيجية تقوم على تفكيك الخصوم، بينما ينبغي على الدول الأخرى أن تتكاتف. فعلى المستوى الاستراتيجي، يظهر التاريخ أنه عندما تضعف قوة أمريكا، فإنها تميل إلى تقليص نزعتها العدوانية وتتحجج نحو سياسات أكثر «سلمية». فعلى سبيل المثال: منذ عام 1972، تخلت أمريكا عن محاولاتها لعزل الصين، ولم يكن ذلك نتيجة براعة دبلوماسية صينية فحسب، بل أيضا بسبب إخفاقها في حرب فيتنام. وفي نيسان من هذا العام، وبعد أن واجهت ضغوطاً من إجراءات الصين المضادة في مجالات، مثل: المعادن النادرة، تراجعت عن خطتها لفرض رسوم جمركية بنسبة 145% على الصين. كما تسعى حالياً، في ظل التقدم العسكري الروسي في أوكرانيا، إلى إنهاء الحرب هناك.

وعلى المستوى التكتيكي، رغم القوة الهائلة التي تمتلكها أمريكا، فإنها لا تستطيع - وتدرك أنها لا تستطيع - مواجهة عدد غير محدود من «الخصوم» في الوقت نفسه. لذلك، تسعى إلى تطبيق استراتيجية «فرق تسد»، أي مهاجمة الدول واحدة تلو الأخرى. وتأمل أن تظن الدول المستهدفة مستقبلاً أنه إذا لم تتدخل عندما تهاجم دولة أخرى، فإنها ستندرج من الهجوم. غير أنه إذا نجحت أمريكا في هجماتها الأولى، فإن الدول التالية ستكون في موقع أضعف عندما يحين دورها.

انتهاكها صارخاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وكان هدفه إرسال رسالة مخيفة إلى القارة الأمريكية بأكملها: تخلوا عن السيادة، وإلا فالعواقب وخيمة.

وكما أشار المحلل في شؤون أمريكا اللاتينية أوليفر فارغاس، فإن الضغوط الأمريكية في المنطقة تتصاعد على نطاق واسع. فقد فرضت إدارة ترامب قيوداً على تأشيرات دخول ثلاثة مسؤولين حكوميين من تشيلي، من بينهم وزير النقل والاتصالات، فقط لأن سانتياغو كانت تدرس مشروعاً لمد كابل بحري بقيمة 500 مليون دولار يربطها بالصين. وذهب السفير الأمريكي في سانتياغو، براندون جاد، إلى حد التحذير من أن تشيلي قد تفقد نظام الإعفاء من التأشيرة بالكامل، إذا لم تمتثل لمطالب واشنطن بمراجعة الاستثمارات الصينية.

إن هذا النهج الأمريكي يهدف إلى إجبار دول أمريكا اللاتينية على تفويض قدراتها الذاتية. فمُنذ عام 2000، ازداد حجم التجارة بين الصين وأمريكا اللاتينية بمقدار 35 مرة. وكما أشار فارغاس، فإن فوائد هذه الشراكة واضحة في معظم دول المنطقة. فقد أدى ميناء تشانكاى العملاق في بيرو، الذي تموله الصين، إلى تقليص زمن الشحن إلى آسيا بنحو أسبوعين، وخفض تكاليف الخدمات اللوجستية بنسبة لا تقل عن 20%. وفتح ممرًا جديدًا لصادرات أمريكا الجنوبية من السلع المصنعة والمنتجات الزراعية والمعادن نحو المحيط الهادئ. وفي البرازيل، استثمرت الشركات الصينية مليارات الدولارات في مجالات الطاقة المتجددة، وتصنيع السيارات الكهربائية وتحديث الموانئ. ومن المفارقات أن شركة «بي واي دي» BYD أقامت مصنعاً كبيراً للسيارات الكهربائية في ولاية باهيا البرازيلية، في موقع كان قد تخلت عنه شركة فورد خلال فترة تراجع الصناعة الأمريكية.

في المقابل، لا تقدم واشنطن لأمريكا اللاتينية سوى «العصا» دون «الجزرة». فهي لم تعرض خططا بديلة للاستثمار في البنية التحتية، ولا شروطاً تجارية أفضل، ولا شراكات تنموية محدثة. والسبب في ذلك هو ببساطة أنها لا تملك القدرة على ذلك. وكل ما تملكه هو مطالبة دول المنطقة بقطع علاقاتها مع أهم شركائها الاقتصاديين، وتهديد الدول

إيرادات الرسوم» - عقلت عملياتها في ميناء بالبو، وحولت مسار الحاويات الفارغة. وحتى هذا التعديل البسيط من جانب «كوسكو» أدى إلى خسارة بنما نحو 80 ألف دولار يوميا من رسوم العبور. وأطلقت وسائل الإعلام البنمية تحذيرات متكررة، حيث وصفت صحيفة «لا إستريا دي بنما» في عددها الصادر في 12 آذار انسحاب «كوسكو» بأنه قد يوجه «ضربة قاسية» لمركز بنما اللوجستي.

وردت شركة «تشانغجيانغ» سريعاً، إذ أطلقت إجراءات تحكيم دولي وفق قواعد غرفة التجارة الدولية، مطالبة بتعويض لا يقل عن مليار دولار، استناداً إلى مصادرة غير قانونية، وخسائر في الأرباح، وقيمة عقد تمتد لأكثر من 20 عاماً.

أما تقييم الخبراء للوضع في بنما فجاء واضحاً للغاية. فقد قال إدواردو لوجو: «الإشارة التي أرسلتها الصين واضحة: الوقوف إلى جانب واشنطن له ثمن». بينما وصف الممول الآن كوربيت تصرف الحكومة البنمية بأنه «متهور»، وتوقع أن يشهد العام المقبل انخفاضاً كبيراً في حجم الحاويات وأعمال إعادة الشحن، رغم أن تكاليف الوقود قد تحافظ مؤقتاً على بعض التدفقات. وأقرت الأوساط التجارية بأن البلاد ستواجه صدمة هيكلية على المدى القصير، لكنها أعربت عن أملها في إيجاد بدائل لتعويض الخسائر.

يشبه هذا الوضع إلى حد كبير النزاع حول رسوم الموانئ بين الصين وأمريكا في تشرين الأول من العام الماضي. ففي 14 تشرين الأول 2025، أعلن مكتب الممثل التجاري الأمريكي فرض رسوم إضافية على السفن المرتبطة بالصين، وردت الصين في اليوم نفسه بفرض رسوم خاصة على السفن المرتبطة بأمريكا. وبعد ذلك، وفي أعقاب محادثات رفيعة المستوى بين الجانبين، تم تعليق هذه الإجراءات.

وبسبب عدم قدرتها على المنافسة مع الصين في السوق المفتوحة، تلجأ أمريكا إلى وسائل الإكراه، محاولة الحفاظ على هيمنتها في المنطقة من خلال القوة وحدها. وقد بدأ هذا النهج مع قيام أمريكا في كانون الثاني من هذا العام بعملية اختطاف عسكرية للرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. ويعد هذا الفعل

عن قدرتها من عدمه على تحقيقها. بالتالي، فإن الوقائع المتعلقة بصنع القرار الاستراتيجي الأمريكي تشير إلى أن الاعتقاد بأن أمريكا لن تهاجم الصين طالما أنها لا «تستفزها» - أي لا تدعم الدول الصديقة التي تتعرض لهجمات أمريكية - هو اعتقاد خاطئ. بل على العكس، إذا نجحت أمريكا في هزيمة أو إخضاع الدول الصديقة للصين، فإنها ستزداد جرأة على مهاجمة الصين، لأنها ستشعر بأنها أصبحت في موقع أكثر تفوقاً في المواجهة. أما إذا واجهت مقاومة من دولة أخرى، فإنها ستصبح أكثر تردداً في التفكير بشن هجوم على الصين.

## أمريكا بدأت الهجوم فعلاً على الصين!

كما ذكر أعلاه، أعلنت أمريكا صراحة هدفها المتمثل في السيطرة على أمريكا اللاتينية وإقصاء الصين من القارة، وقد شنت بالفعل هجمات متعددة على الصين في هذه المنطقة. تعد حالة بنما مثالا نموذجيا على ذلك. فقد شنت أمريكا هجوماً مباشراً على الصين في بنما.

في كانون الثاني 2026، قضت المحكمة العليا في بنما - بناءً على طلب أمريكي - بعدم دستورية عقد تشغيل الموانئ لمدة 25 عاماً، الذي كانت تمتلكه شركة «تشونغ كونغ تشانغجيانغ»، ومقرها هونغ كونغ. وبحلول 23 شباط 2026، استولت حكومة بنما رسمياً على ميناء بالبو الواقع على جانب المحيط الهادئ، وميناء كريستوبال الواقع على جانب المحيط الأطلسي. ويعد هذا أول مثال على تنفيذ ما أعلنت عنه أمريكا في «استراتيجية الأمن القومي» لعام 2025 بشأن التعامل مع الصين في أمريكا اللاتينية.

وقد ردّت الصين على ذلك، ووفقاً للتقارير، استدعت وزارة النقل الصينية أكبر شركتين للشحن في العالم - مجموعة ميرسك، وشركة البحر الأبيض المتوسط للشحن، وتسهم الصين بنسبة تتراوح بين 27% و 32% من إيرادات ميرسك العالمية، في حين لا تتجاوز حصة سوق أمريكا اللاتينية 10% من إيراداتها. وفي 11 آذار، أفادت التقارير أن شركة «كوسكو» - ثاني أكبر مستخدم لقناة بنما - تمثل نحو 20% من حجم الشحن و 30% من

**فقد آدمي ميناء تشانكاى العملاق في بيرو الذي تموله الصين إلى تقليص زمن الشحن إلى آسيا بنحو أسبوعين**

# من العمل الكلاسيكي إلى عمل «العقل العام»: قراءة معاصرة



## التناقضات الجديدة للعمل الرقمي والحلول الاشتراكية

يكشف المقال عن ثلاثة تناقضات بنيوية يفجرها عصر العمل الرقمي، ويقترح الحلول الاشتراكية المؤسسة لكل منها. التناقض الأول يتمثل في احتكار المنصات التكنولوجية الكبرى للبيانات والخوارزميات، مما يخلق «أوليغاركية رقمية» تهيمن على تدفقات المعلومات وتحدد دخل ملايين العاملين في الاقتصاد التشاركي، بينما يعانون من غموض العلاقة التعاقدية، وغياب الحماية الاجتماعية، وصعوبة الاعتراف بحقوق الإصابات المهنية، وتحملهم مخاطر العمل دون ضمانات. والحل الاشتراكي يكمن في التمسك بهيكل ملكية تكون فيه الملكية العامة عماداً أساسياً، لتعزيز دور المؤسسات العامة والاقتصاد الجماعي ككوابح ضد الاحتكار الخاص، وتشديد الرقابة التنظيمية، وارساء أنظمة حماية عمل تتكيف مع الأشكال الجديدة للتوظيف المرن.

التناقض الثاني هو التعارض الجوهرى بين التغلغل الخوارزمي في سير العمل وحاجة الإنسان للسيادة الذاتية والكرامة، حيث تتحول الخوارزميات إلى أدوات «انضباط رقمي» جديدة، تفقد العامل استقلاليتها، وتصنّفه هرمياً بناءً على أدائه التاريخي، مما يحوله إلى مجرد منفذ لأوامر غير مرئية. ويقترح الكاتب علاجاً اشتراكياً قائماً على مبدأ «الإنسان محور التطور»، من خلال فرض شفافية الخوارزميات وقابليتها للتفسير، وإشراك العمال عبر النقابات والمفاوضات الجماعية في حوكمة المنصات وصياغة قواعدها الخوارزمية، لضمان ألا تكون التقنية غاية بحد ذاتها، بل وسيلة لخدمة التنمية البشرية.

أما التناقض الثالث فيتتمثل في التوزيع غير المتكافئ «للأرباح الرقمية»، حيث تتركز الثروة الهائلة في أيدي عدد قليل من الشركات التكنولوجية قليلة العمالة، بينما يواجه عمال القطاعات التقليدية خطر التناقص المهني، وتدهور الدخل، وعدم الاستقرار الوظيفي، مما يعمق الفجوة الرقمية ويهدد التماسك

التوليدية قد قلبت المعادلة التقليدية التي كان يهيمن فيها «العمل الحي» على «العمل الميت»، لتتحول إلى علاقة تكاملية حيث يتشارك الإنسان والآلة في الإنتاجية، ويترجم دور العامل من منفذ مباشر إلى مشرف، ومنسق، ومدرب للنظم الذكية، ومبتكر للحلول المعقدة.

كما يبرز تحول موضوع العمل من المواد الخام المادية إلى البيانات بوصفها عاملاً إنتاجياً استراتيجياً، يتسم بعدم القابلية للاستنزاف، وسهولة التكرار، واقترب تكلفته الهامشية من الصفر، مما يغير طبيعة المعالجة من تحويل كيانات فيزيائية إلى معالجة رموز معلوماتية تحمل في طياتها علاقات اجتماعية وسلطوية. وفي المقابل، تطورت آليات السيطرة على العمل عبر «الإدارة الخوارزمية»، التي حققت دقة متناهية في تتبع الأداء، وتوزيع المهام، وضبط الإيقاع الزمني للعمال في منصات التوصيل، والنقل، والبحث المباشر. لكن هذه الإدارة، رغم ادعائها تحسين الكفاءة، أوصلت تايلورية الإدارة العملية إلى أقصى حدودها، مما طمس الحدود بين وقت العمل الضروري ووقت الفائض، وجعل «المرونة» الوهمية تعمل كمصيدة للكثافة العمالية المستمرة، وحوّلت العمل إلى حالة «دائمة الاتصال» دون فواصل زمنية واضحة للراحة أو التعافي.

إن منتجات العمل الرقمية «التطبيقات، المحتوى الإبداعي، قوائم التوصية» افتراضية الطابع، وتعتمد قيمتها التبادلية على اقتصاد الانتباه، مما يعني انتقال معيار قياس القيمة من زمن العمل الاجتماعي الضروري إلى مؤشرات تفاعل المستخدمين، في تحول محفوف بالمخاطر النظرية والعملية. ورغم هذه التحولات الجذرية، فالنكاء الاصطناعي لم ينسّف الإطار الماركسي، بل أكد قدرته التفسيرية، شريطة ربط التغيير الشكلي باستمرار الجوهر الاجتماعي للعمل كأساس لإعادة الإنتاج المجتمعي، وتطوير النظرية لمواجهة تحديات تحديد حقوق البيانات، وأخلاقيات الخوارزميات، وحماية حقوق العامل الرقمي.

تعدّ نظرية العمل الماركسية الحجر الأساس في المادية التاريخية ونظرية فائض القيمة، وهي الإطار المنهجي الذي استند إليه كارل ماركس في تشريحه النقدي للنمط الرأسمالي للإنتاج. وفي مقال أكاديمي رصين بعنوان «من العمل الكلاسيكي إلى عمل «العقل العام»»، يطرح الباحث تي لي «استاذ مساعد في جامعة يونان المفتوحة» قراءة متعمقة لهذه النظرية في ضوء التحولات البنيوية التي يفرضها عصر الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والأتمتة المتقدمة. يسعى المقال إلى إثبات أن الإطار الماركسي لم ينسخ بالتطور التكنولوجي الهائل، بل تظل أدواته التحليلية فاعلة وشديدة الراهنية، شريطة خضوعها لتطوير مفاهيمي ومؤسسي مواكب لطبيعة «العقل العام» كقوة إنتاجية مهيمنة، ولتوجيه التحول الرقمي نحو غاية تحرير الإنسان وتمكينه، لا نحو تعميق استغلاله واغترابه. ويقدم الكاتب مقارنة منهجية تربط بين الجذور الكلاسيكية للنظرية، وواقع الاقتصاد الرقمي المعاصر، وسياقات الحلول الاشتراكية، وصولاً إلى رؤية حضارية تستشرف آفاق العمل في عصر المعرفة والتعاون الإنساني الشامل.

## الباحث تي لي

### الأسس الكلاسيكية لنظرية العمل الماركسية

نستهل التحليل باستعراض المراكز الأربعة التي تقوم عليها النظرية الماركسية في فهم العمل: التحديد الجوهرى للعمل، ونظرية الطابع المزدوج، وألية إنتاج فائض القيمة، وغاية التطور الحر والشامل للإنسان. وقد عرّف ماركس العمل بوصفه «استقلاّباً» بين الإنسان والطبيعة، يجمع في آن واحد بين البعد الطبيعي كضرورة مادية لإنتاج وسائل العيش، والبعد الأنطولوجي كمنشأ واع يجلي القوى الجوهرية الإنسانية ويميز الإنسان عن غيره من الكائنات. ويمكن رفض القراءة الضيقة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي التي حصرت العمل في مجرد عامل إنتاجي أو مصدر للثروة، ما يبيّن أن العمل في الرؤية الماركسية ظاهرة تاريخية واجتماعية بامتياز، تتشكل ضمن علاقات إنتاج محددة، وتختلف جذرياً في طبيعتها الاجتماعية بين العمل العبيدي، والإقطاعي، والأجري، بناءً على بنية ملكية وسائل الإنتاج.

كما يبرز إسهام ماركس الرائد في تمييز العمل الملموس «صاحب القيمة الاستخدامية، الذي يجسّد التبادل المادي مع الطبيعة» عن العمل المجرد «مكوّن القيمة التبادلية،

الذي يعكس العلاقات الاجتماعية بين منتجي السلع». ويتضح أن جوهر القيمة ليس مجرد إنفاق للطاقة الفسيولوجية، بل هو علاقات اجتماعية متشعبة، وأن فائض القيمة ينبثق من تقسيم يوم العمل إلى وقت ضروري «يعيد إنتاج قوة العمل» ووقت فائض (يستخلص منه القيمة مجاناً للرأسمالي)، مما يؤسس لسيطرة «العمل الميت» على «العمل الحي». وتنتهي هذه القراءة الكلاسيكية عند نقد الاغتراب الرأسمالي الأربعي «اغتراب العامل عن منتج، وعن ذاته، وعن الآخرين، وعن الطبيعة»، وصولاً إلى الغاية التحررية التي يتحول فيها العمل من وسيلة بقاء قسرية إلى «الحاجة الحيوية الأولى»، في مجتمع شيوعي يحقق فيه «التطور الحر لكل فرد شرطاً للتطور الحر للجميع».

### تحول ماهية العمل في عصر الذكاء الرقمي

ننتقل إلى تحليل كيف أعاد التكامل العميق بين التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي تشكيل المحددات الجوهرية للعمل. فلم يعد العمل مجرد تبادل مادي مع الطبيعة، بل صار نظاماً مركباً تتوسطه البيانات، والخوارزميات، والتعاون البشري الآلي. بحيث أن الروبوتات الذكية، والمركبات ذاتية القيادة، والنماذج

انتقال معيار قياس القيمة من زمن العمل الاجتماعي إلى مؤشرات تفاعل المستخدمين في تحول محفوف بالمخاطر النظرية والعملية

# في النظرية الماركسية للعمل وعصر الذكاء الرقمي



والاجتماعي. ويؤكد الكاتب أن الاشتراكية، من خلال مطلب «الرخاء المشترك»، تقدم حلاً جذرياً يعتمد على إعادة التوزيع الضريبي العادل، والاستثمار الموجه في البنية التحتية الرقمية بالمناطق المتخلفة، وتطوير أنظمة التعليم المهني والتدريب المستمر لتمكين العمال من الانتقال الهيكلي السلس، ومنع البطالة الهيكلية واسعة النطاق. كما يبين أن أشكال الاغتراب الرقمية الجديدة «اغتراب العمال عن منتجاتهم البياناتية، وعن سير العمل الخاضع للخوارزمية، وعن العلاقات الاجتماعية المجزأة، وعن الطبيعة بسبب الاستهلاك الطاقى الهائل لمراكز البيانات وتدريب النماذج الذكية» تتطلب استجابة مؤسسية اشتراكية تعيد الربط بين العامل ومنتجه، وتجعل التقدم التكنولوجي خادماً للتنمية البشرية الشاملة لا العكس.

## رؤية حضارة «العقل العام» ونحو مملكة الحرية

يختتم الكاتب مقاله برؤية استشرافية لحضارة يقوم فيها العمل على «العقل العام»، مستحضراً تمييز ماركس التاريخي بين «مملكة الضرورة» و«مملكة الحرية». فالتقنيات الذكية تهيئ الشروط المادية غير المسبوقة لتحرير الإنسان من كدح العمل الجسدي الروتيني، حيث تنتقل المهام المعيارية والبرمجية إلى الآلات، ويركز البشر على الإبداع، وصنع القرار المعقد، والتواصل العاطفي، والحكم القيمي الأخلاقي. وهذا التحول ليس استبدالاً ألياً بسيطاً، بل توزيعاً أمثل للمهام يرفع من قيمة العمل المعرفي، والعاطفي، والتعليمي، والفني، ويحول العمل من «وسيلة عيش قسرية» إلى «حاجة حياتية» تحقق الذات. ومع انخفاض الوقت الاجتماعي الضروري للعمل بشكل جذري، تبرز إمكانية تقليص ساعات العمل الأسبوعية إلى عشرين أو ثلاثين ساعة، مما يفتح آفاقاً واسعة للتعليم، والإبداع، والترفيه، والتفاعل الاجتماعي، محققاً التوازن المنشود بين العمل والحياة.

كما تتحول علاقات العمل من نمط الرأسمالي-العامل المتناقض إلى شركات تعاونية ديمقراطية، حيث تدعم تقنيات اللامركزية والعقود الذكية شفافية التوزيع والمشاركة المباشرة في القرار، مجسدة مطلب «سيادة العامل» وتحويله من مورد بشري مستهلك إلى شريك فاعل في الحوكمة والإنتاج. وفي هذه الحضارة، يصبح التعلم مدى الحياة والعمل، وتزدهر نماذج التعاون المفتوح، والمشاركة المعرفية، والشبكات الابتكارية المشتركة، مما يعزز التحول من منطق المنافسة الفردية إلى منطق التعاون الجماعي، ويؤسس «لمجتمع مصير مشترك للبشرية» قادر على مواجهة التحديات العالمية كالتهجير

الاقتصادي. ويؤكد الكاتب أن الاشتراكية، من خلال مطلب «الرخاء المشترك»، تقدم حلاً جذرياً يعتمد على إعادة التوزيع الضريبي العادل، والاستثمار الموجه في البنية التحتية الرقمية بالمناطق المتخلفة، وتطوير أنظمة التعليم المهني والتدريب المستمر لتمكين العمال من الانتقال الهيكلي السلس، ومنع البطالة الهيكلية واسعة النطاق. كما يبين أن أشكال الاغتراب الرقمية الجديدة «اغتراب العمال عن منتجاتهم البياناتية، وعن سير العمل الخاضع للخوارزمية، وعن العلاقات الاجتماعية المجزأة، وعن الطبيعة بسبب الاستهلاك الطاقى الهائل لمراكز البيانات وتدريب النماذج الذكية» تتطلب استجابة مؤسسية اشتراكية تعيد الربط بين العامل ومنتجه، وتجعل التقدم التكنولوجي خادماً للتنمية البشرية الشاملة لا العكس.

## مسارات التطوير المعاصر لنظرية العمل الاشتراكية

يرى الكاتب أن تطوير النظرية الاشتراكية للعمل لا يعني تنقيحها تبسيطياً، بل إعادة بنائها إبداعياً على ثلاثة مستويات متداخلة؛ نظرية، ومؤسسية، وعملية. على المستوى النظري، يقتضي الأمر توسيع المفاهيم التقليدية ليشمل «الذرائعية المشتركة بين الإنسان والآلة» مع التأكيد على هيمنة الإنسان في العملية الإنتاجية، وإدراج البيانات، والخوارزميات، والأصول الافتراضية في فئة «موضوعات العمل»، وصياغة إطار تحليلي متعدد الأبعاد «اقتصادي، سياسي، ثقافي، اجتماعي، بيئي» يربط بين الفرد، والمنظمة، والصناعة، والمجتمع. كما يدعو إلى تطوير نظرية خلق القيمة لتفسير آليات عمل العوامل الرقمية والشبكية، مع الانتباه إلى استغلال العمل غير المأجور في بيئات المصادر المفتوحة، والمشاركة المعرفية، والخدمة المجتمعية.

على المستوى المؤسسي، يطرح الكاتب ضرورة إرساء معايير جديدة للاعتراف «بشبه العلاقة التعاقدية» للعاملين في المنصات، وإنشاء «صناديق ضمان للعامل الرقمي» ممولة مشتركاً من الدولة والمنصات والعمال، وتحديد حقوق الملكية البياناتية وآليات تقاسم قيمتها، وفرض أنظمة شفافية خوارزمية تلزم المنصات بالكشف عن المنطق الأساسي لاتخاذ القرارات المؤثرة في حقوق العاملين، وبناء أنظمة تعليم مدى الحياة ومنصات توظيف ذكية توفر مطابقة دقيقة وشخصية للفرص المهنية. وعلى المستوى العملي، يشجع على نماذج إدارية إنسانية ذكية في المؤسسات تجمع بين كفاءة الخوارزمية

فيها الثروة، والبيانات، والسلطة الخوارزمية في أيدي حفنة من المنصات العملاقة، بينما يتحمل العمال الجهد تكاليف المرونة الوهمية، وعدم الاستقرار، والاغتراب المعرفي. ومن هنا، تبرز الاشتراكية كإطار مؤسسي وقيمي قادر على كبح الاحتكار الرقمي، وحماية حقوق العامل في الاقتصاد التشاركي، وتوجيه الذكاء الاصطناعي نحو غاية تحريرية إنسانية، بدلاً من أن يكون أداة لاستخراج فائض القيمة غير المرئي. إن تطوير النظرية الاشتراكية للعمل في عصرنا ليس رفاهية فكرية، بل ضرورة عملية واستراتيجية لضمان أن يكون التقدم التكنولوجي محركاً للرفاه المشترك، والعدالة الاجتماعية، والتطور الحر والشامل للإنسان. ولا يتحقق هذا الانتقال الحضاري إلا بربط الابتكار النظري بالابتكار المؤسسي والتجريبي العملي، في مسار تاريخي طويل يتطلب إرادة سياسية حازمة، ومشاركة مجتمعية فاعلة، ورؤية حضارية تتجاوز منطق الربح الضيق إلى آفاق التحرير الإنساني الشامل، محققة بذلك الوعد الماركسي بمجتمع يكون فيه العقل العام، لا رأس المال الخاص، هو السيد الحقيقي للعمل والإنتاج.

المناعي، والأوبئة، والفقر عبر شبكات التعاون الرقمي العالمي. ويقف الكاتب بأن الطريق إلى هذه الحضارة ليس معبداً، إذ تواجهه عقبات الاحتكار التكنولوجي، والفجوة الرقمية، والتحيز الخوارزمي، وعدم نضج الأطر التنظيمية، لكن النظام الاشتراكي، بملكياته العامة، وتنظيمه التخطيطي الديمقراطي، ومشاركته الشعبية، يضمن توجيه التقنية إلى خدمة الجميع، وتمهيد الطريق نحو التحرر الشامل، وتحقيق الرؤية الماركسية لمجتمع تتحرر فيه القدرات الإنسانية من قيود الاستغلال المادي والمعنوي.

## خاتمة

إن التحولات العميقة في عصر الذكاء الرقمي لم تلغ جوهر النظرية الماركسية للعمل، بل كشفت عن حاجتها الماسة إلى تطوير معاصر يحافظ على مبادئها الجوهرية، ويجدد أدواتها التحليلية والمؤسسية لمواكبة تعقيدات الواقع الراهن. فالرأسمالية، رغم تقدمها التكنولوجي الهائل، لم تقض على استغلال العمل، بل أعادته صياغة في قوالب رقمية خفية تتركز

يختتم الكاتب مقاله برؤية استشرافية لحضارة يقوم فيها العمل على «العقل العام»، مستحضراً تمييز ماركس التاريخي بين «مملكة الضرورة» و«مملكة الحرية».

## استمرار العمل الثوري مسؤولية الأجيال بين ماركس وأرندت وفروم



ناخذ الدرس الأهم: تأسيس الحرية يحتاج إلى مؤسسات، والمؤسسات تحتاج إلى روح ثورية متجددة. أما مدرسة فرانكفورت، فتؤكد، أن تصحيح المسار الثوري يجب أن يكون في أن واحد سياسياً ومؤسسياً ونفسياً وثقافياً. فالثورة التي تسقط الطاغية لكنها لا تغير «الشخصية الاجتماعية» الخاضعة، أو التي تعيد إنتاج «العقل الآداتي» في صيغة جديدة، أو التي تستبدل استبداد فرد واحد باستبداد الأغلبية أو السوق، هي ثورة لم تصح مسارها بعد. إنها، كما يقول فروم، ثورة تحتاج إلى ثورة. «الثورة التي لا تصح مسارها على جميع المستويات، تحكم على نفسها بالانتحار البطيء أو بالتحول إلى نقيضها.»

دقيقة لامتناص الغضب الثوري وتحويله إلى سلع استهلاكية وثقافة ترفيحية، مما يستدعي ثورة نوعية في الحواس والدوافع نفسها، وليس فقط في العلاقات الاقتصادية. الثورة ككائن حي في مرآة الفلسفة الثورة ليست لوحة جاهزة تعلق على الجدار، بل هي شجرة تحتاج إلى تقليم مستمر. تصحيح المسار ليس خيانة للمبادئ الأولى، بل هو فعل من درجات أعلى من الولاء للثورة، الولاء لروحها لا لحرفيتها. ويمكننا، مستعنيين بفلاسفتنا، أن نأخذ النتائج الواردة، من بيرك، نأخذ الحذر من الاجتثاث الشامل، من مكيايلي نأخذ ضرورة وجود «فضيلة» مؤسسية. ومن توكفيل، نأخذ التنبيه إلى استبداد الأغلبية. من ماركس نأخذ عدم الرضى عن أي وضع قائم إلى الأبد. ومن أرندت

## عبد الكريم الجندي

كارل ماركس يقدم رؤية «الثورة الدائمة»، حيث يرى أن العمل الثوري يجب أن يستمر بلا هوادة، حتى تنتقل ملكية الإنتاج كاملة للطبقة العاملة، هنا يصطدم ماركس مع أرندت، التي ترى أن المؤسسات تحمي «الكنز المفقود» (روح الحرية)، من الضياع. وتقدم مدرسة فرانكفورت، ممثلة ب تيودور أدورنو، تحذيراً مهماً: «الجدل السلبي» الذي لا يرضى بأي واقع قائم، ويصر على أن التصحيح هو عملية نقد لا نهائية، وليس حالة نهائية يمكن الوصول إليها. أما هيربرت ماركيز فيضيف بعداً آخر في كتابه «الثورة المضادة والتمرد»، يحلل كيف أن المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تخلق آليات

إذا كانت الثورة تفهم عادةً على أنها «اقتحام القصور»، فإن تصحيح المسار يفهم على أنه بناء المؤسسات التي تحمي مكاسب الاقتحام، لكن كيف نفهم «استمرار» العمل الثوري بعد أن تستقر المؤسسات؟

# الدولار في سورية أداة نقدية أم منظومة أسعار متصارعة



دون إعادة هيكلة شاملة للسوق النقدي. وهذا ما أدى عمليا إلى انتقال مركز القوة من السياسة النقدية الرسمية إلى قوى السوق غير الرسمية.

## النتيجة الاجتماعية والاقتصادية

بالنسبة للمواطن والقطاع الإنتاجي، النتيجة ليست مجرد أرقام مختلفة للدولار، بل صعوبة في تقدير القيمة الحقيقية للدخل، وإعادة تسعير مستمرة للسلع والخدمات، بالتوازي مع تآكل القدرة الشرائية، أي مزيد من الإفقر، بالإضافة إلى تزايد الاعتماد على «سعر الدولار المتوقع» بدل السعر الفعلي.

## ضرورة استعادة المرجعية النقدية الواحدة

قرار مصرف سورية المركزي الأخير حول الحوالات الخارجية، وما رافقه من نفي وتوضيح، لم يكن مجرد إجراء إداري، بل أعاد تسليط الضوء على واقع أوسع يتمثل في اقتصاد متعدد أسعار الصرف، تتداخل فيه القنوات الرسمية مع السوق الموازي وسلوكيات التحوط.

وفي ظل استمرار الفجوة بين هذه المستويات، يبقى التحدي الأساسي ليس في «تحديد سعر جديد»، بل في ضرورة استعادة المرجعية النقدية الواحدة القادرة على تقليب التشوه وتقليص نتائجه وانعكاساته، قبل أن يتحول تعدد الأسعار من حالة استثنائية إلى نظام دائم مرتبط أكثر بشبكات مصالح داخلية وخارجية يصعب تفكيكه.

## أين تكمن الإشكالية النقدية؟

الإشكالية الأساسية ليست في تعدد الأسعار بحد ذاته، بل في غياب تقارب مستقر بينها. ففي الأنظمة النقدية التي تعتمد تعدد أسعار الصرف، يكون الهدف عادة هو: تقليص الفجوة تدريجيا نحو سعر توازني واحد، لكن في الحالة السورية، تحولت الفجوة إلى بنية مستقرة، ما أدى إلى: نشوء في إشارات السوق - صعوبة في التخطيط الاقتصادي- تضخم «تحوطي» في الأسعار- انتقال الدولار من كونه عملة تبادل إلى أداة تسعير ومضاربة.

## من يحدد السعر الفعلي؟

في ظل هذا التعدد، لم يعد المصرف المركزي هو الجهة الوحيدة التي «تحدد» سعر الصرف، بل أصبح هناك عدة مراكز تأثير: السوق الموازي، وشركات الصرافة والتحويل، والتجار والمستوردون، وشبكات التحويل غير الرسمية، بالإضافة إلى سلوك الأفراد في الأذخار والتحوط.

وبذلك تحول السعر إلى نتيجة تفاعل قوى متعددة، وليس قرارا نقديا مركزيا فقط.

## إدارة أزمة أم استقرار مديد

يمكن القول إن السياسة النقدية في هذه المرحلة تبدو أقرب إلى إدارة أزمة مستمرة منها إلى سياسة استقرار طويلة الأمد. فبدلا من وجود مسار واضح نحو توحيد سعر الصرف، أو تثبيت نقدي قابل للاستدامة، يظهر المشهد كمنظومة تعديلات جزئية وتسويات سعرية مؤقتة، وتدخلات في قنوات محددة

في الأيام الأخيرة، عاد ملف الحوالات الخارجية في سورية إلى الواجهة بعد صدور قرار مصرف سورية المركزي الذي يقضي بتسليم الحوالات الواردة عبر شركات التحويل السريع مثل «ويسترن يونيون» ومثيلاتها بالليرة السورية حصراً وفق سعر النشرة مع هامش تسعير.

سعر السوق الموازي، وهو السعر الذي يعكس العرض والطلب على الدولار في التداول النقدي الداخلي، ويعد المرجح لبعض المعاملات اليومية في كثير من القطاعات. سعر الحوالات الخارجية، وفق التوجه الجديد، يتم تسليم الحوالات بالليرة السورية حصراً عبر شركات التحويل، بسعر رسمي مضاف إليه هامش تسعير. وهذا يخلق سعراً وسطياً «مُدارا» بين الرسمي والموازي، لكنه غير مستقل بذاته عنهما.

سعر الدولار التحوطي «التسعير التجاري»، وهو الأهم في السلوك الاقتصادي الفعلي، حيث يتم تسعير المنتجات والسلع على أساس سعر افتراضي أعلى من السوق الموازي نفسه، كنوع من التحوط ضد تقلبات سعر الصرف.

## اقتصاد متعدد الطبقات

هذا التشظي في أسعار الصرف أدى عمليا إلى نشوء اقتصاد لا يعمل وفق مرجعية نقدية واحدة، بل وفق شبكة من الأسعار المتوازنة سابقة الذكر.

إضافة إلى ذلك، سيظهر مجددا ما يمكن وصفه «بسوق ظل للحوالات»، يتغذى على الفجوة بين أسعار القنوات الرسمية والسوق الفعلي، وسيعمل كآلية التفاف على القيود أو الفروقات السعرية عبر شبكات محلية ودولية مترابطة.

اللافت في هذا السياق لم يكن القرار وحده، بل المسار الإعلامي المرافق له: نفي أولي للخبر، ثم ظهور صورة قرار متداولة، قبل أن يصدر توضيح لاحق يؤكد مضمون القرار ويعيد تفسيره ضمن إطار «تنظيمي» للحوالات وليس تغييرا جذريا في السياسة النقدية. هذا التناقض في التوصيف بين النفي والتوضيح أعاد فتح النقاش حول بنية سوق الصرف في سورية، وحدود فعالية السياسة النقدية في ضبطه.

## تعدد أسعار الصرف... من حالة استثنائية إلى بنية دائمة

في الواقع العملي، لم يعد الحديث في السوق السوري يدور حول «سعر صرف واحد» أو حتى «سعرين»، بل حول منظومة متعددة الطبقات من التسعير، تتداخل فيها الاعتبارات الرسمية والسوقية والتحوطية. حيث يمكن اليوم رصد خمسة مستويات رئيسية:

السعر الرسمي «سعر النشرة»، ويفترض أنه المرجع الأساسي للسياسة النقدية، لكنه عمليا بات يستخدم كمؤشر إداري أكثر من كونه سعرا فعليا لتبادل العملات.

سعر المشتقات النفطية، وهو سعر رسمي آخر، يؤثر على حساب تكاليف المواصلات والنقل والإنتاج والخدمات والسلع.

لم يعد المصرف المركزي هو الجهة الوحيدة التي «تحدد» سعر الصرف بل أصبح هناك عدة مراكز تأثير